مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

التقرير السنوي للأونكتاد لعام ٢٠١٣

هدف واحد

الرخاء للجميع

لمحة عن الأونكتاد

٣	أركان للعمل: بناء توافقات الآراء، والبحث والتحليل، والتعاون التقني
٥	برامج عمل رئيسية: العولمة واستراتيجيات التنمية؛ والاستثمار وتنمية المشاريع؛ والتجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية؛ والتكنولوجيا واللوجِستيات؛ وأفريقيا وأقل البلدان نمواً؛ والبرامج الخاصة
٥٠	عاماً من تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بصورة مؤاتية للتنمية
١٩٤	دولة عضواً
٤٧٦	موظفاً من ١٠٦ بلدان الأمين العام: السيد موخيسا كيتويي (كينيا)، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ نائب الأمين العام: السيد بيتكو دراغانوف (بلغاريا)، منذ أيار/مايو ٢٠٠٩ المقر: جنيف، سويسرا
٧٠	مليون دولار مجموع الميزانية العادية لعام ٢٠١٣
٣١	مليون دولار حجم الأموال الخارجة عن الميزانية لأغراض التعاون التقني، ويبلغ نصيب المساهمات المقدمة من البلدان النامية ٤١ في المائة من مجموع المساهمات في الصناديق الاستئمانية (انظر أيضاً المرفق 'جيم' للاطلاع على مزيد من المعلومات)

للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الأونكتاد، يُرجى زيارة الموقع الشبكي: http://www.unctad.org.

المحتويات

لمحة عن الأونكتاد ٢

تصدير بقلم السيد موخيسا كيتويي، الأمين العام للأونكتاد ٤

١ حول الأونكتاد ٧

٢ دعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية ٢١

٣ التصدي للتحديات الإنمائية الناشئة والدائمة ٣١

٤ الترويج للتنمية الشاملة والمستدامة عبر التجارة ٤١

٥ دعم النمو الاقتصادي المطرد عن طريق تحسين القدرات الإنتاجية ٥١

٦ تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية في البلدان النامية ٦١

المرفقات ٦٩

المرفق ألف– الخريطة التنظيمية ٧٠

المرفق باء– أهداف فترة السنتين ٢٠١٢–٢٠١٣ وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الخاصة بها ٧١

المرفق جيم– دعم بناء القدرات في عام ٢٠١٣ ..... ٨٢

تصدير بقلم السيد موخيسا كيتويي، الأمين العام للأونكتاد

كان عام ٢٠١٣ عام المتناقضات في النظام الاقتصادي الدولي. فقد اضطربت خلاله آفاق الانتعاش العالمي والتعاون الدولي، من جهة، حيث شهدت الأسواق الناشئة – وهي المحركات الفعلية للنمو العالمي منذ الأزمة المالية – تباطؤاً مع سحب البنوك المركزية للمحفزات النقدية في عدة اقتصادات متقدمة. ومن الجهة الأخرى، انتهى عام ٢٠١٣ نهاية سعيدة حيث حصلت التعددية على دفعة قوية من الثقة مع إعادة إحياء برنامج الدوحة للتنمية في بالي، بإندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر.

وبالنظر إلى جوانب عدم اليقين التي تكتنف البيئة الاقتصادية العالمية، فهذه الظروف إنما تعزز اعتقادي بالدور المهم الذي يؤديه الأونكتاد في التنمية وفي القيمة المضافة التي يمكننا توفيرها لبرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومما له أهمية رئيسية في هذا الشأن، ولا سيما في هذه الأوقات الاقتصادية العصيبة، أن نزود واضعي السياسيات بما يحتاجون إليه من معارف ومهارات لاتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة تتيح للبلدان تحسين اقتصاداتها وتوظّف من أجل المستقبل الذي ننشده جميعاً.

كما أن عام ٢٠١٣ سجل تعييني أميناً عاماً، وإنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن أكون على رأس الأونكتاد. فلطالما أُعجبت بهذه المنظمة ومهمتها، وأنا ملتزم بتعزيز دورنا باعتبارنا جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وقد جعلت مهمتي، منذ تسلمت عملي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أن أوظف الإمكانات الكاملة لمواردنا البشرية القيمة – من خبراء رفيعي المستوى وعضوية عالمية بمعنى الكلمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعمل على ضمان أن تكون أمانة الأونكتاد متحلية بالكفاءة، وفعالة من حيث التكلفة، وخاضعة للمساءلة وعاكفة على أداء ولايتها، ومؤثرة في أدائها، وبخاصة على الصعيد الوطني. كما أني أعزز شراكاتنا مع أسرة الأمم المتحدة، وأعمل على تحسين مكانة الأونكتاد في بؤرة الحوار المتعلق بالبعد التجاري والاقتصادي لأهداف التنمية المستدامة.

إن عام ٢٠١٤ يصادف الذكرى الخمسين لإنشاء الأونكتاد. وإنه لمن دواعي سروري أن تأتي هذه الذكرى في وقت يتوحد فيه المجتمع العالمي في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويسعى إلى الاستجابة لتطلعات الناس في شتى أنحاء العالم بوضع برنامج تنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعند بلوغ هذا الحد الفاصل، من الطبيعي أن نلقي نظرة إلى الوراء على بداياتنا في عام ١٩٦٤، عندما التقت الدول الأعضاء في جنيف في أول اجتماع من اجتماعات الأونكتاد (الأونكتاد الأول) التي تُنظم كل أربع سنوات، متطلعين إلى "وضع نظام أفضل وأكثر فعالية للتعاون الاقتصادي الدولي، يمكن فيه أن يُلغى تقسيم العالم إلى مناطق فقر ووفرة، وأن يحقق الجميع الرخاء"[1].

(١) الأونكتاد، ١٩٦٤، *Proceedings of the United Nations Conference on Trade and Development: Final Act and Report* (*مداولات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: الوثيقة الختامية والتقرير*) (نيويورك، منشورات الأمم المتحدة)، الصفحة ٣ من النسخة الإنكليزية.

واليوم، وبالرغم من التغير الهائل الذي حدث في سياق التنمية، لا يزال حلم "الرخاء للجميع" بعيد المنال عن الكثيرين. فانعدام المساواة في تزايد داخل البلدان وعبرها، والأزمة المالية العالمية، وما ترتب عليها من آثار طويلة الأمد في الاقتصاد العالمي، تتسبب في تدهور الوضع. وحين ننظر إلى المستقبل، نجد أننا نواجه تحديات ضخمة في مجالات التمويل، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، والبيئة، وانعدام المساواة، والفقر. ونحتاج إلى أفكار مستنيرة جديدة، وإجراءات جديدة، وشراكات جديدة.

نحتاج إلى الأونكتاد وإلى منصة حواره العالمية أكثر من أي وقت مضى، فهو منتدى تجتمع فيه البلدان الغنية والفقيرة للتحاور بشأن كيفية معالجة الاختلالات في الاقتصاد العالمي، وتحقيق تكافؤ الفرص، والتحقق من عدم بقاء البلدان النامية على هامش الاقتصاد العالمي إلى الأبد، بل واشتراكها أيضاً في مكاسب التجارة العالمية.

ومن هنا كان سر وجود حوار جنيف غير الرسمي بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ الذي أطلقتُ اجتماعَه الأول في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. فحوار جنيف يشكل منبراً فريداً يستطيع فيه أن يتبادل نطاق عريض من أصحاب المصلحة وجهات نظرهم وآراءهم بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

أتطلع إلى إقامة شراكات أوثق مع دولنا الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ونحن نعمل على تحقيق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في أونكتاد واحد يعمل على تحقيق الرخاء لجميع الدول الأعضاء. وإني لعلى ثقة من أن الأونكتاد وهو في الخمسين من عمره منظمةٌ تمضي في طريقها قدماً بطاقة متجددة، وبصيرة جماعية، وابتكار يفي بالغرض.

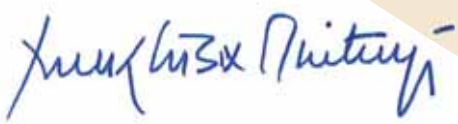

١
حول الأونكتاد

هدف واحد: تحقيق الرخاء للجميع

العمل مع دولنا الأعضاء

اجتماعات هيئات الأونكتاد المعنية بوضع السياسات في عام ٢٠١٣

العمل كمنظمة أمم متحدة واحدة مع مجتمع التنمية

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

أبرز أحداث السنة

هدف واحد: تحقيق الرخاء للجميع

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو هيئة الأمم المتحدة المسؤولة عن تناول قضايا التنمية، وبخاصة التجارة الدولية – وهو القوة الدافعة الرئيسية للتنمية. وتحكم الأونكتاد الدول الأعضاء فيه وعددها ١٩٤ دولة.

ويمكن إيجاز عمل المنظمة في ثلاث كلمات هي: التفكير والحوار والتنفيذ.

فالتفكير في قضايا التنمية يندرج في صميم أعمال الأونكتاد. فهو يسفر عن تحليلات كثيراً ما تكون مبتكرة، تساعد واضعي السياسات الاقتصادية على اتخاذ قرارات مستنيرة وتعزز أفضل السياسات الاقتصادية الكلية التي تتناسب مع إنهاء التفاوتات الاقتصادية العالمية وتسفر عن تنمية مستدامة محورها الإنسان.

والأونكتاد منتدى للدول الأعضاء للمشاركة بحرية في حوار مفتوح ومناقشة سبل إحلال توازن أكبر في الاقتصاد العالمي. إذ يُعقد اجتماع له على المستوى الوزاري كل أربع سنوات لمناقشة القضايا الاقتصادية العالمية الرئيسية، واتخاذ قرارات بشأن برنامج عمل المنظمة؛ كما تجرى مناقشات مستمرة مع المجتمع المدني.

ويساعد الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال ما يقدمه من مساعدة تقنية مباشرة، على بناء القدرات التي تحتاج إليها من أجل الاندماج بصورة منصفة في الاقتصاد العالمي وتحسين رفاه سكانها.

السيد موخيسا كيتويي، الأمين العام السابع للأونكتاد

استقبل الأونكتاد أمينه العام السابع بالترحيب في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ويخلف السيد موخيسا كيتويي السيد سوباتشاي بانيتشباكدي التايلندي الذي عمل فترتين متتاليتين مدة كل منهما ٤ سنوات اعتباراً من عام ٢٠٠٥.

ويتمتع السيد كيتويي بتاريخ حافل، فقد كان برلمانياً منتخباً وأكاديمياً ومسؤولاً حكومياً رفيع المستوى. انتُخب في برلمان كينيا في عام ١٩٩٢، وأعيد انتخابه مرتين. وكان وزير التجارة والصناعة في كينيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧. ورأس السيد كيتويي في تلك الفترة وشارك في طائفة من المبادرات على المستوى الوزاري، شملت مبادرات من أجل مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥.

وكان السيد كيتويي، قبل أن يصبح أميناً عاماً مباشرة، الرئيس التنفيذي لمعهد الحوكمة في كينيا وزميلاً لمؤسسة بروكينغز. وكان بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢ عضواً في فريق خبراء لإسداء المشورة لرؤساء أمم اتحاد شرق أفريقيا بشأن كيفية إقامة روابط اقتصادية إقليمية أكثر فعالية. وعمل في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢ مستشاراً لمفوضية الاتحاد الأوروبي، حيث ساعد في وضع هيكل منطقة التجارة الحرة الأفريقية.

وقد درس السيد كيتويي العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة نيروبي وجامعة ماكيريري في كمبالا بأوغندا، حيث حصل على درجة البكالوريوس في عام ١٩٨٢. ثم واصل الدراسة للحصول على ماجستير في الفلسفة وعلى الدكتوراه من جامعة بيرغن.

وتتمثل رؤية السيد كيتويي للأونكتاد في أن يكون للمنظمة أثر على المستوى القطري بأن تبرُز مكانتُها وأهميتها وأن يكون تدخلها في الوقت المناسب. ويخطط السيد كيتويي لإقامة درجة أوثق من الحوار والتعاون مع الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص لضمان استجابته بفعالية لاحتياجات البلدان النامية. ويعتقد أن ذلك سيساعد على وضع برنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي – مون (على اليسار) يستمع إلى قسم السيد موخيسا كيتويي عند تعيينه أميناً عاماً جديداً للأونكتاد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

العمل مع دولنا الأعضاء

تقوم هيئة إدارة الأونكتاد، وهي مجلس التجارة والتنمية، بالإشراف على أنشطة هذه المنظمة وبمناقشة القضايا الناشئة في فترات ما بين المؤتمرات التي تُنظم كل أربع سنوات. ويجتمع المجلس في جنيف مرة في العام في دورة عادية يحضرها مندوبون عن الدول الأعضاء. كما يعقد دورات تنفيذية تصل إلى ثلاث مرات في العام، بغية تناول القضايا العاجلة في مجال السياسات، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالإدارة والمسائل المؤسسية.

وتساعد مجلس التجارة والتنمية لجنتان – هما: لجنة التجارة والتنمية، ولجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية – وأُنشئت كلتاهما في مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر في عام ٢٠٠٨. وتعقد كلتا اللجنتين اجتماعات لخبراء بارزين بغية بحث طائفة من القضايا الرئيسية والناشئة في مجال السياسات وإسداء المشورة التقنية بشأنها.

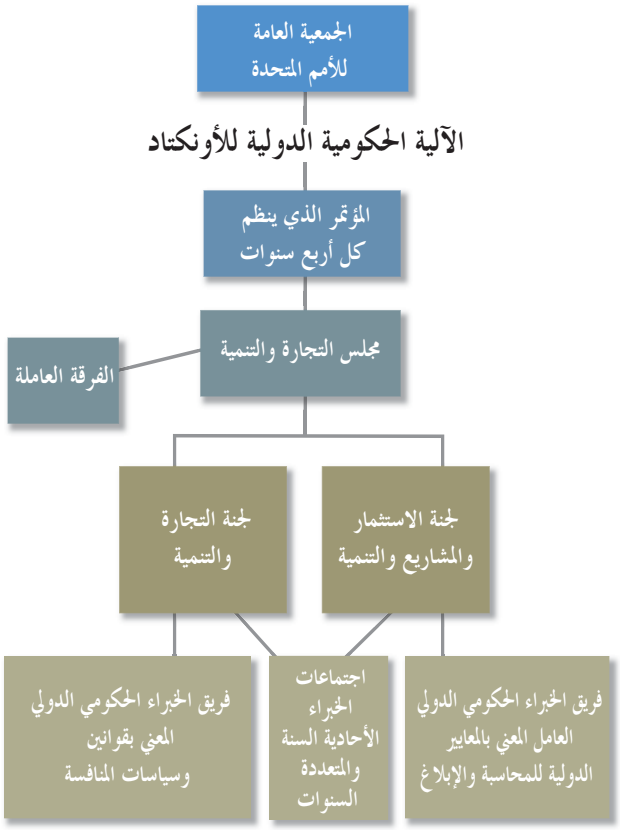

المشاركون في الدورة الستين لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد المعقودة في جنيف، بسويسرا، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

السيد موخيسا كيتويي، الأمين العام للأونكتاد، مع السيدة أرانشا غونثاليث، المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولي (على اليسار) والسيد روبرتو أزيفيدو، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (على اليمين) عند حضورهم "يوم التجارة" في أثناء الدورة الستين لمجلس التجارة والتنمية.

اجتماعات هيئات الأونكتاد المعنية بوضع السياسات في عام ٢٠١٣

مجلس التجارة والتنمية، الدورة السنوية الستون (١٦-٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣)

شملت البنود التي نوقشت في أثناء الدورة الترابط والأنماط الجديدة في النمو العالمي، وإسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وتطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور التنمية، واستراتيجيات التنمية في عالم معولم، وإسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، واستعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد. وفي أثناء الجزء الرفيع المستوى المعنون "خارج المنحنى: الأونكتاد وأنماط النمو الجديدة المتعلقة بالتجارة والتنمية"، بحث المشاركون الجغرافيا الجديدة للإنتاج والتجارة والتمويل على الصعيد العالمي، التي تشكلت خلال العقدين الماضيين.

ورحب المجلس بإسهام المنظمة في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وبخاصة عملها في مجال قياس القدرات ووضع أسسها المرجعية. وجرى تشجيع الأونكتاد على تعزيز عمله التحليلي وزيادة مشاوراته مع الحكومات من أقل البلدان نمواً لدعمها في استخدام هذا العمل التحليلي في الوقوف على ما يكتنف السياسات من ثغرات ومعالجتها. كما طُلب منه أن يواصل بحوثه وتحليلاته المتعلقة بقضايا التنمية في أفريقيا، وأن يعزز الأثر الإنمائي المترتب على أنشطته عن طريق أركان عمله الثلاثة، وأن يواصل التعاون مع الشركاء، بمن فيهم مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

لجنة التجارة والتنمية، الدورة الخامسة (١٧-٢١ حزيران/ يونيه ٢٠١٣)

في الدورة الخامسة للجنة التجارة والتنمية التابعة للأونكتاد، التقت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرون لمناقشة قضايا التجارة والتنمية الرئيسية المتصلة بتحقيق تنمية مستدامة وشاملة تتسم بمزيد من القدرة على التكيف.

وطُلب من الأونكتاد أن يواصل دعمه للبلدان النامية في تصميم وتنفيذ استراتيجياتها التجارية؛ وأن يواصل التعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمات أخرى لإيضاح العلاقة بين التجارة والعمالة والإدماج الاجتماعي والحد من الفقر؛ وأن يبحث الاستراتيجيات الكفيلة بجعل التجارة قوة محركة لاستحداث فرص عمل لائقة

المشاركون في الدورة الخامسة للجنة التجارة والتنمية، جنيف، سويسرا

الحاصلون على جوائز الأونكتاد لتشجيع الاستثمار لعام ٢٠١٣ عن الامتياز في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير في أثناء الدورة الخامسة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية.

ومساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية على صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة والشاملة للجميع.

وفيما يتعلق بمناقشة الاتجاهات الرئيسية في النقل الدولي وآثارها على التنمية، طلبت الدول الأعضاء من الأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم إلى البلدان النامية فيما تبذله من جهود لبناء قدرات مستديمة وتحديد وتنفيذ أولوياتها الوطنية واستراتيجياتها الإنمائية وإجراءات سياساتية محددة في هذا المجال من مجالات العمل. كما شجعت التعاون المستمر من أجل تنفيذ عمله في هذا المجال ومتابعته.

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الخامسة (٢٩ نيسان/ أبريل - ٣ أيار/ مايو ٢٠١٣)

في أثناء الدورة الخامسة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، ناقش المشاركون ضرورة تشجيع تنمية المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية. وسلطت العروض الضوء على الدور الرئيسي الذي يضطلع به منظمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والإطار الذي يخلفها المتعلق بغايات التنمية، أي أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تواجه تحديات عديدة في تنفيذ سياسات تنمية المشاريع، فبإمكانها أن تعتبر إطار الأونكتاد لسياسات تنظيم المشاريع وسيلة فعالة لتعزيز تنظيم المشاريع.

ونظرت اللجنة أيضاً في استعراضَي سياسة الاستثمار في جيبوتي وموزامبيق، اللذين عُرضا على المستوى الوزاري.

ووفرت عروض ومناقشة بشأن تمويل الابتكار من أجل التنمية أفكاراً مستنيرة بشأن التحديات التي يواجهها واضعو السياسات في البلدان النامية للتغلب على فجوات التمويل وتشجيع زيادة الاستثمار في الابتكار. وبصفة خاصة، نظرت اللجنة في حالتي جمهورية تنزانيا المتحدة وتايلند، والتجربة الدولية في رؤوس أموال المجازفة. وعُرض أيضاً عدد من الأدوات الداعمة لزيادة الاستثمارات في الابتكار.

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الدورة السادسة عشرة (٣-٧ حزيران/ يونيه ٢٠١٣)

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية هي لجنة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتقدم هذه اللجنة مشورة رفيعة المستوى إلى الجمعية العامة والمجلس بشأن القضايا ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا. والأونكتاد هو المسؤول عن تقديم الخدمات الفنية إلى هذه اللجنة.

وقد عُقدت الدورة السادسة عشرة للجنة في جنيف، بسويسرا، في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وناقش المشاركون موضوعين رئيسيين: العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية، وخدمات الإنترنت ذات النطاق العريض من أجل مجتمع رقمي يشمل الجميع.

واستُعرض أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على المستويين الإقليمي والدولي.

ونتيجة لتوصية اللجنة، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٣ مشروعي قرارين يدعوان الحكومات والمجتمع الدولي واللجنة إلى اتخاذ إجراءات بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة القمة، وبشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار. واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإجماع القرار ٩/٢٠١٣ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، والقرار ١٠/٢٠١٣ المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.

العمل كمنظمة أمم متحدة واحدة مع المجتمع الإنمائي

المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية

'المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية' والتابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق هي آلية مشتركة بين الوكالات تُعنى بتنسيق أنشطة التجارة والتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتكفل المجموعة مراعاة القضايا المتصلة بقطاع التجارة والقطاع الإنتاجي وأُطُر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في "توحيد الأداء" والتماسك على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد أنشأ المجموعة الأمين العام للأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

وفي عام ٢٠١٣، اشتركت المجموعة في أكثر من ٣٠ برنامجاً مشتركاً على الصعيد القطري، ثبت أن أثرها الإنمائي أوسع نطاقاً وأعمق من التأثير الذي تحدثه كيانات منفصلة. كما أنها شاركت في مبادرات إقليمية في أفريقيا، والدول العربية، وآسيا، وأوروبا، ورابطة الدول المستقلة. ويسرت المجموعة التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة بغية تحاشي الازدواجية وضمان الفعالية، والأهم من ذلك مواصلة تقديم مساهمات فنية في هذا المجال بالتحديد من مجالات العمل والخبرة في منظومة الأمم المتحدة.

وأسفرت العمليات المنسقة بين الوكالات هذه عن تحسين المواءمة مع الأولويات الوطنية، وإقامة شراكات شاملة مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وتحقيق المساءلة المتبادلة. ولما كانت هذه العمليات مصممة في امتثال لمتطلبات إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكرا، فقد أسهم الأونكتاد من خلالها في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما هو مبين في الاستعراض الأول لتنفيذها على الصعيد القطري.

السيدة ستيفاني ماكغوفرن، مقدمة أخبار الأعمال في برنامج "BBC Breakfast" الذي تبثه هيئة الإذاعة البريطانية تفتتح حلقة النقاش في اليوم الثاني من ندوة الأونكتاد العامة المعقودة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ في جنيف، بسويسرا.

أعضاء حلقة النقاش في أثناء حوار جنيف الأول بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، الذي عُقد في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في جنيف، بسويسرا.

العمل مع المجتمع المدني

يسلم الأونكتاد بأهمية دور المجتمع المدني في جميع جوانب عمله. فمنظمات المجتمع المدني تمثل آراء قطاعات مختلفة من المجتمع، وتقدم خبرات فنية وعامة فريدة على المستويين الدولي والشعبي. كما أنها فعالة على نحو خاص في شحذ الوعي وتبادل المعلومات في شبكاتها الواسعة. وفي هذا الشأن، يتواصل الأونكتاد مع أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية عن طريق الاجتهاد في نشر أعماله وعقد منتديات الحوار مثل الندوة العامة السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، تجرى مشاورات دورية رسمية وغير رسمية مع دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية لتمكين المجتمع المدني من الإدلاء بآرائه في عمل الأونكتاد.

وقد استقبلت الندوة العامة لعام ٢٠١٣ المعقودة يومي ٢٤ و٢٥ حزيران/يونيه أكثر من ٣٠٠ مشارك، من بينهم ممثلون لأكثر من ٦٥ دولة عضواً، وأكاديميون، وممثلون للمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائط الإعلام، لمناقشة النهُج الاقتصادية الجديدة لإعداد برنامج تنمية متماسك لما بعد عام ٢٠١٥. وتمثل الموضوعان الرئيسيان في "الحوكمة الاقتصادية الكلية والمالية العالمية على الطريق إلى عام ٢٠١٥"، و"قواعد التجارة والاستثمار من أجل تنمية شاملة ومستدامة".

العمل مع مجموعة العشرين

في عام ٢٠١٣، واصل الأونكتاد الاضطلاع بدور نشط في تقديم خدمات المشورة إلى مجموعة العشرين بشأن القضايا المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية، بما في ذلك العمالة، والحوكمة الاقتصادية العالمية، وتقلب أسعار السلع الأساسية، والاستثمار.

ونظم الأونكتاد خلال هذه السنة اجتماعات للفريق العامل التابع لمجموعة العشرين والمعني بوضع إطار لنمو قوي ومستدام ومتوازن، وهو ما يُعرف بالفريق العامل الإطاري لمجموعة العشرين. كما أسهم الأونكتاد في ورقتين تقنيتين بشأن الأسواق المالية العالمية، واستحداث الوظائف والنمو، ومذكرة لتحديد النطاق لكي يسترشد بها الفريق العامل في مناقشات المتعلقة باستراتيجية النمو في ظل رئاسة أستراليا لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٤. كما أن الأونكتاد كان على رأس عدة أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات معنية بالاستثمار المسؤول، وشمل ذلك تصميم مؤشرات لقياس تأثير الاستثمار على التنمية.

ولطالما كررت عدة بلدان نامية أعضاء في مجموعة العشرين – وبخاصة الأرجنتين والبرازيل والصين – مستندة في ذلك إلى نظرتها الخاصة للتجارة والتنمية وتأكيدها على الترابط، دعوتها إلى الأونكتاد لكي يتحدث عن قضايا مختلفة ويعرض آراءه على مجموعة العشرين. وقد أدت خبرة الأونكتاد الفنية ومشورته السياساتية في المسائل المالية والاقتصادية الكلية إلى إسهامات جوهرية وذات مغزى استراتيجي لعملية مجموعة العشرين، وبخاصة في صالح البلدان النامية. ويسلم العديد من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين بأن نظرة الأونكتاد للتجارة والتنمية توفر رأياً استشارياً إضافياً مفيداً إلى جانب الآراء السائدة التي تصدرها المنظمات الدولية الأخرى.

السيد موزيس أودهو (الثاني من اليمين) من جامعة نيجيريا، مع (من اليسار إلى اليمين) موظفي الأونكتاد السيد كريستيان أوغارت، والسيد باتريك أوساكوي، والسيدة فلاستا ماكو؛ وكبير المستشارين بالبعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة السيد مارتن إزي. وقد مُنح السيد أودهو منحة زمالة من المعهد الافتراضي لمدة ستة أسابيع لمواصله بحثه مع اقتصاديين من الأونكتاد في آثار أسعار النفط على السلع الأساسية الزراعية المحلية من حيث الرفاه في نيجيريا.

العمل مع القطاع الخاص

كما هو مبين في الفصول التالية، يُشرِك الأونكتاد القطاع الخاص في جميع جوانب عمله. فالشركات ورابطات الأعمال التجارية تسهم فيما ينجز من دراسات لجمع البيانات وإعداد تحليلات سياساتية، بينما يشارك ممثلو قطاع الأعمال في اجتماعات الأونكتاد وهيئاته الاستشارية، ويسهم القطاع الخاص في بعض الحالات بمشورة خبرائه وعن طريق تمويل مشاريع المساعدة التقنية. ويعتقد الأونكتاد أن زيادة التعاون بين القطاعين الخاص والعام لا بد منها لدمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي دمجاً فعالاً. ومن الأمثلة على هذا التعاون عملُه في مجال التجارة ونوع الجنس في أنغولا، وعمله في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وحوار جنيف الأول بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، واجتماع الخبراء بشأن تقييم أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التجارة والتنمية في البلدان النامية.

العمل مع الأوساط الأكاديمية

تشارك مؤسسات أكاديمية وبحثية بارزة في اجتماعات الأونكتاد وفيما يقوم به من بحوث بغية ضمان ملاءمة نواتج الأونكتاد وجودتها. وعلاوة على ذلك، ينظم الأونكتاد محاضرات وحلقات دراسية وجولات دراسية من أجل الطلاب من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. كما يقوم المعهد الافتراضي للأونكتاد، وشبكته المؤلفة من ٩٦ مؤسسة أكاديمية في ٥٠ بلداً، بأداء دور رئيسي في هذا الصدد بنشر أعمال الأونكتاد.

وفي أثناء الاجتماع الشبكي الأول للمعهد الافتراضي منذ عام ٢٠٠٩، التقى باحثون من الجامعات الأعضاء لمناقشة العمل الجاري تنفيذه وفرص التعاون الأكاديمي. وعرض هذا الحدث التنوع الكبير للبحوث الممثلة في الشبكة، متراوحةً بين القضايا الاقتصادية والقانونية، والعلاقات الدولية والمواضيع المتصلة بالأعمال التجارية. وتلقى الأكاديميون الذين مولوا حضورهم بأنفسهم تعليقات على بحوثهم من نظرائهم ومن خبراء الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى. وبالإضافة إلى طرح أفكار جديدة بشأن كيفية تحسين الورقات الجاري إعدادها أو كيفية توجيه البحوث المقبلة، اتفق المشاركون على التعاون بشأن مشاريع محددة في البحوث والمنشورات وتبادل الأساتذة والطلاب.

وفي عام ٢٠١٣، استمر المعهد الافتراضي في إيلاء الاهتمام لاحتياجات أقل البلدان نمواً وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مجال بناء القدرات. ولمعالجة نقص المواد التعليمية المصممة وفقاً لاحتياجات البلدان الأفريقية، دعم المعهد إعداد وحدات تعليمية في مجال سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، والقدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية، واتفاقات التكامل الإقليمي. ونُفذت هذه المشاريع بالتعاون مع شُعب الأونكتاد وبرامجه، وبدعم مالي من حكومة فنلندا وصندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة المخصص لجمهورية تترانيا.

المعهد الافتراضي بالأرقام

٩٦	جامعة ومركزاً بحثياً من الأعضاء من ٥٠ بلداً، بما في ذلك ١١ من أقل البلدان نمواً
١٧	عضواً جديداً في عام ٢٠١٣: ١٣ جامعة و٤ مؤسسات بحثية
١٧	مؤتمراً بالفيديو عرضت نتائج بحوث الأونكتاد على ٦٧٨ مشاركاً
٩	جولات وزيارات دراسية من أجل ٢٥٥ طالباً، ٧٢ في المائة منهم من الإناث
٨	حلقات دراسية وطنية لتنمية المهارات المهنية من أجل ٢١٧ أكاديمياً من أفريقيا وأقل البلدان نمواً
٣٦٥٠	مستعمِلاً سجلوا أنفسهم على الإنترنت من ١٦٥ بلداً
٦	زمالات مكنت أكاديميين من العمل في الأونكتاد في مشاريع بحثية وتعليمية

توقعت أن يتحقق بناء المعرفة وتبادلها، وفاق المعهد الافتراضي توقعاتي. وما من شك في أن هذا البرنامج يساعد على إعادة تشكيل الجامعات في جميع أنحاء العالم، وبخاصة في أفريقيا. فمعظم الجامعات في أفريقيا تفتقر إلى القدرة المالية على تدريب محاضريها، وتشكل الزمالة وسيلة مباشرة لتهيئة تلك الفرصة أمامهم للاندماج والإسهام في توليد المعرفة العالمية.

السيد موزيس أودوه، محاضر، بجامعة نيجيريا

المشاركون من جامعة الأعمال والاقتصاد الدولية (الصين) في أثناء الجولة الدراسية السنوية الرابعة للمعهد الافتراضي التي نُظمت في جنيف، بسويسرا، في الفترة ١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر. عقد البرنامج ١٩ جلسة بشأن الاتجاهات الراهنة في الاقتصاد والأعمال والقانون على المستوى الدولي أجراها خبراء من الأونكتاد والمنظمات الشريكة للمعهد: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومركز التجارة الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في عام ٢٠١٣، رفع الأونكتاد عدد مبادراته الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني في عمله، بما في ذلك من خلال برنامج تطوير ريادة الأعمال (إمبريتيك)، وعمله في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ومشاركته في الدورات السنوية للجنة وضع المرأة، وفرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية والتجارة التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

تقديم الدعم لوضع السياسات التجارية المراعية للاعتبارات الجنسانية

يساعد الأونكتاد البلدان النامية في تعزيز قدرتها على تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية. ويقوم الأونكتاد من خلال حافظة فريدة من دراسات الحالات القطرية وما يليها من حلقات دراسية وطنية برسم خريطة دور المرأة في الاقتصاد واختبار منهجيات مختلفة لتحديد أفضل وسيلة لقياس أثر السياسات التجارية على رفاه المرأة وتمكينها الاقتصادي.

وقد نُشرت دراسة الحالة القطرية المعنونة *Who is Benefiting from Trade Liberalization in Angola? - A Gender Perspective* (*من الذي يستفيد من تحرير التجارة في أنغولا؟ منظور جنساني*) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وهي تبحث دور المرأة في الاقتصاد الأنغولي والمجتمع الأنغولي. ثم عُقدت حلقة عمل لعرض النتائج والتوصيات المستخلصة من دراسة الحالة القطرية وتعريف أصحاب المصلحة بالمنهجيات المستخدمة لكي يتسنى تكرار الدراسة على الصعيد المحلي. وناقشت الأوساط التجارية والمعنية بالقضايا الجنسانية كيفية استخدام السياسات التجارية في تحسين حياة النساء. وكان من بين التدابير السياساتية التي نوقشت النهوض بقدرات المرأة عن طريق تحسين سبل الوصول إلى التعليم والتدريب؛ وتحديث الهياكل الأساسية؛ وتحسين مدى توافر الائتمان الريفي وبخاصة للمرأة. وفيما يتعلق باستعدادات أنغولا للخروج من فئة أقل البلدان نمواً، اتفق المشاركون على أن بوسع تمكين المرأة أن يساعد في ضمان سير هذه العملية بسلاسة.

> ***من الضروري اعتماد سياسات تؤدي إلى تمكين المرأة لضمان مشاركتها على قدم المساواة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وتمثل السياسة الوطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين التي ووفق عليها مؤخراً خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.***
>
> السيدة ماريا فيلومينا لوباو تيلو دلغادو، وزيرة شؤون الأسرة والمرأة في أنغولا، في أثناء حلقة العمل الوطنية المعنية بالتجارة ونوع الجنس.

السيدة روسا بيدرو باكافيرا دي ماتوس، وزيرة التجارة، والسيدة ماريا فيلومينا لوباو تيلو دلغادو وزيرة شؤون الأسرة والمرأة في أنغولا، عند الإعلان الرسمي عن صدور منشور الأونكتاد المعنون *من الذي يستفيد من تحرير التجارة في أنغولا؟ منظور جنساني*، وزارة التجارة، لواندا، أنغولا، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وضع إطار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيم المرأة للمشاريع

اكتمل بنهاية عام ٢٠١٣ المشروع المشترك بين الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٢ لتنقيح إطار منظمة العمل الدولية لتقييم السياسات المتعلقة بتنمية تنظيم المرأة للمشاريع وتحسين التعبير عن مكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واختُبر الإطار المنقح في أوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وكينيا؛ ويجري تقييمه حالياً في المغرب. كما أن مصرف التنمية الآسيوي استخدم الإطار في أربعة من بلدان آسيا الوسطى.

وعُقدت الحلقة الدراسية التي نظمها الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية بعنوان "تمكين مُنظِّمات المشاريع بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" في ستوكهولم يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، واستضافتها الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وسلطت الحلقة الدراسية الضوء على دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تمكين مُنظِّمات المشاريع، وهيأت الفرصة أمام مُنظِّمات مشاريع من أفريقيا للإطلاع على تجاربهن. وترد نتائج الحلقة الدراسية في منشور الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية المعنون *Empowering Women Entrepreneurs through Information and Communication Technologies: A Practical Guide* (*تمكين منظمات المشاريع بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات: دليل عملي*) (٢٠١٤). ومن المتوقع أن يساعد هذا الدليل المقيِّمين وواضعي السياسات على إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التقييمات والسياسات والبرامج الوطنية المقبلة. وقد أُدرج المشروع كحالة من حالات أفضل الممارسات في تقرير جديد صدر عن لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية.

أعضاء الحلقة الدراسية للأونكتاد ومنظمة العمل الدولية المعنونة: "تمكين منظمات المشاريع بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات"، في ستوكهولم، بالسويد، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

تمكين مُنظِّمات المشاريع من السكان الأصليين في إكوادور

سطرت إحدى مؤسسات الأعمال المجتمعية، جامبي كيوا، بدعم من مبادرة التجارة البيولوجية التي أعدها الأونكتاد ومنظمة الدول الأمريكية وبرنامج إكوادور للتجارة البيولوجية المستدامة، قصة نجاح في إنتاج النباتات الطبية والعطرية التقليدية وتسويقها. وأصبح اليوم ما بدأ كمشروع أعمال مجتمعي رائد تديره ٢٠ سيدة في إقليم تشيمبورازو في أواخر التسعينيات من القرن العشرين نشاطاً ضخماً لأعمال التصدير يتعامل في النباتات الطبية والشاي انطلاقاً من إكوادور.

وفي عام ٢٠٠٣، بدأت جامبي كيوا تطبق مبادئ ومعايير التجارة البيولوجية، ثم حازت شهادتي التجارة العادلة والمنتجات العضوية فتمكنت من توسيع نطاق سوقها. وقامت مبادرة التجارة الحرة، من خلال برنامج إكوادور للتجارة البيولوجية المستدامة، بتعزيز الهيكل التنظيمي لجامبي كيوا، فمكنتها من اكتساب القدرة اللازمة لتنفيذ *المبادئ التوجيهية المتعلقة بالممارسات الزراعية وممارسات الحصاد السليمة للنباتات الطبية* الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، ومن الأخذ بنُظم داخلية لرقابة الجودة والاختبار. كما قدمت المبادرة دعماً للحصول على فرص دخول الأسواق فأتاحت بذلك تمايز منتجاتها في سلاسل المتاجر الكبرى والأسواق التجارية الوطنية والإقليمية والدولية.

وفي عام ٢٠٠٨، حققت جامبي كيوا مبيعات بلغت قيمتها نحو ٤٣,٧ مليون دولار. وتشكل النساء ٨٠ في المائة من أصل المنتجين البالغ عددهم ٦٣٢ منتجاً، وتشكل قبائل بوروها للسكان الأصليين ٧٥ في المائة منهم.

أبرز أحداث السنة

حوار جنيف الأول بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥

الأونكتاد هو جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وعليه، فقد ظل يشارك بنشاط في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأسهم في نتائج مؤتمر قمة ريو+٢٠.

ومنذ تقلد السيد كيتويي منصبه والأونكتاد نشط في تحديد ملامح دور التجارة الدولية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي هذا السياق، عُقد حوار جنيف الأول بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر مُستهلاً بكلمة ترحيب ألقاها الأمين العام كيتويي تلاها خطاب أدلت به السيدة أمينة محمد، المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالتخطيط للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومثل متكلمون ومشاركون في هذا الحوار غير الرسمي منظمات تقع مقارها في جنيف، والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولقي هذا الحدث قبولاً حسناً من أصحاب المصلحة الذين حثوا الأونكتاد على مواصلة مساعيه الرامية إلى زيادة فهم دور التجارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

المنتدى العالمي الثاني للخدمات: مؤتمر قمة بيجين

بدأ المنتدى العالمي للخدمات الذي نظمه الأونكتاد في أثناء الأونكتاد الثالث عشر أعماله في عام ٢٠١٢ بوصفه منبراً عالمياً فريداً رفيع المستوى مكرساً للخدمات. وعُقد المنتدى العالمي الثاني للخدمات – مؤتمر قمة بيجين في بيجين يومي ٢٨ و٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣ بالتزامن مع سوق بيجين الدولية الثانية بالصين للتجارة في الخدمات. وكان موضوع المنتدى "الخدمات: أفق جديد للتنمية المستدامة". وناقش فيه رؤساء حكومات، من بينهم رئيس الوزراء الصيني لي كيجيانغ، ورؤساء دول آخرون ووزراء وائتلافات لصناعات الخدمات ورابطات

من اليسار إلى اليمين: السيد بيتكو دراغانوف (نائب الأمين العام للأونكتاد)، والسيد ستيفين هالي (رئيس مكتب أوكسفام في جنيف)، والسيدة كارينا لارسفالتن (رئيسة مكتب العلاقات الدولية للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة)، والسيدة أمينة ج. محمد (المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بالتخطيط للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥)، والسيد موخيسا كيتويي (الأمين العام للأونكتاد)، والسيدة أرانشا غونثاليث (المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولي)، والسيد يونوف فريديريك أغا (نائب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية)، والسيدة ميليسا دي ليون (الرئيسة التنفيذية لشركة Tropical Panamá Gourmet)، والسيد غاي رايدر (المدير العام لمنظمة العمل الدولية)، والسيد دومينيدرا ر. راناياكا (كبير الموظفين التنفيذيين لشركة اتصالات لانكا (Pvt) المحدودة).

الأمين العام السابق للأونكتاد سوباتشاي بانيتشباكدي يلقي كلمة أمام منتدى الخدمات العالمي الذي عُقد في بيجين، بالصين، يومي ٢٨ و٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣.

كيفية رفع قدرات البلدان النامية في مجال الخدمات. ووجه إليه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي – مون، رسالة خطية سلط فيها الضوء على أهمية قطاع الخدمات بوصفه مكوناً للاقتصاد العالمي وإسهاماته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والتجارة والعمالة. كما أكد أهميته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا واضعي السياسات إلى العمل معاً على زيادة إمكانات الخدمات بوصفها أداة للتنمية الشاملة والمستدامة.

وأسفر المنتدى عن صدور إعلان بيجين المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، الذي يبرز أهمية دور الخدمات في توليد الدخل واستحداث الوظائف. كما بدأ تشغيل المجلس المعني برؤية منتدى الخدمات العالمي، وهو هيئة استشارية تقدم توجيهات بشأن دورات المنتدى المقبلة، وذلك بوصفه إطاراً غير رسمي ومرناً لمناقشة القضايا الموضوعية المتصلة بالخدمات.

بيرو تستضيف الأونكتاد الرابع عشر

في الدورة الخاصة السابعة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية التي عُقدت في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، أقر الأعضاء اختيار بيرو مكاناً لعقد الأونكتاد الرابع عشر في عام ٢٠١٦.

ويتضمن المشاركون في المؤتمرات التي تُنظم كل أربع سنوات رؤساء دول وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص. وفي أثناء سلسلة من النقاشات الرفيعة المستوى، تُناقش بتعمق الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي والقضايا ذات الصلة التي تؤثر في البلدان النامية. وفي نهاية المؤتمر، تتفق الدول الأعضاء على مجموعة جديدة من الولايات التي يضطلع بها الأونكتاد في فترة السنوات الأربع التالية.

> ***ظلت بيرو، باعتبارها عضواً مؤسساً للأونكتاد، تتحدث دائماً عن مدى أهمية تعميم التنمية في الشؤون الدولية للتجارة والاقتصاد. وبيرو ملتزمة التزاماً شديداً مع الأونكتاد بوصفه هيئة بالغة الأهمية.***
>
> السفير لويس إنريكي تشافيز باساغويتيا، الممثل الدائم لبيرو لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

السيد حمد بن عبد العزيز الكواري، وزير الثقافة والفنون والتراث، بقطر، ورئيس الأونكتاد الثالث عشر (الثاني من اليسار)، مع السيدة ماسوميه ساهامي، رئيسة دائرة الدعم الحكومي الدولي بالأونكتاد (أقصى اليمين)، وممثلي بيرو بالزي التقليدي في أثناء الدورة الخاصة لمجلس التجارة والتنمية.

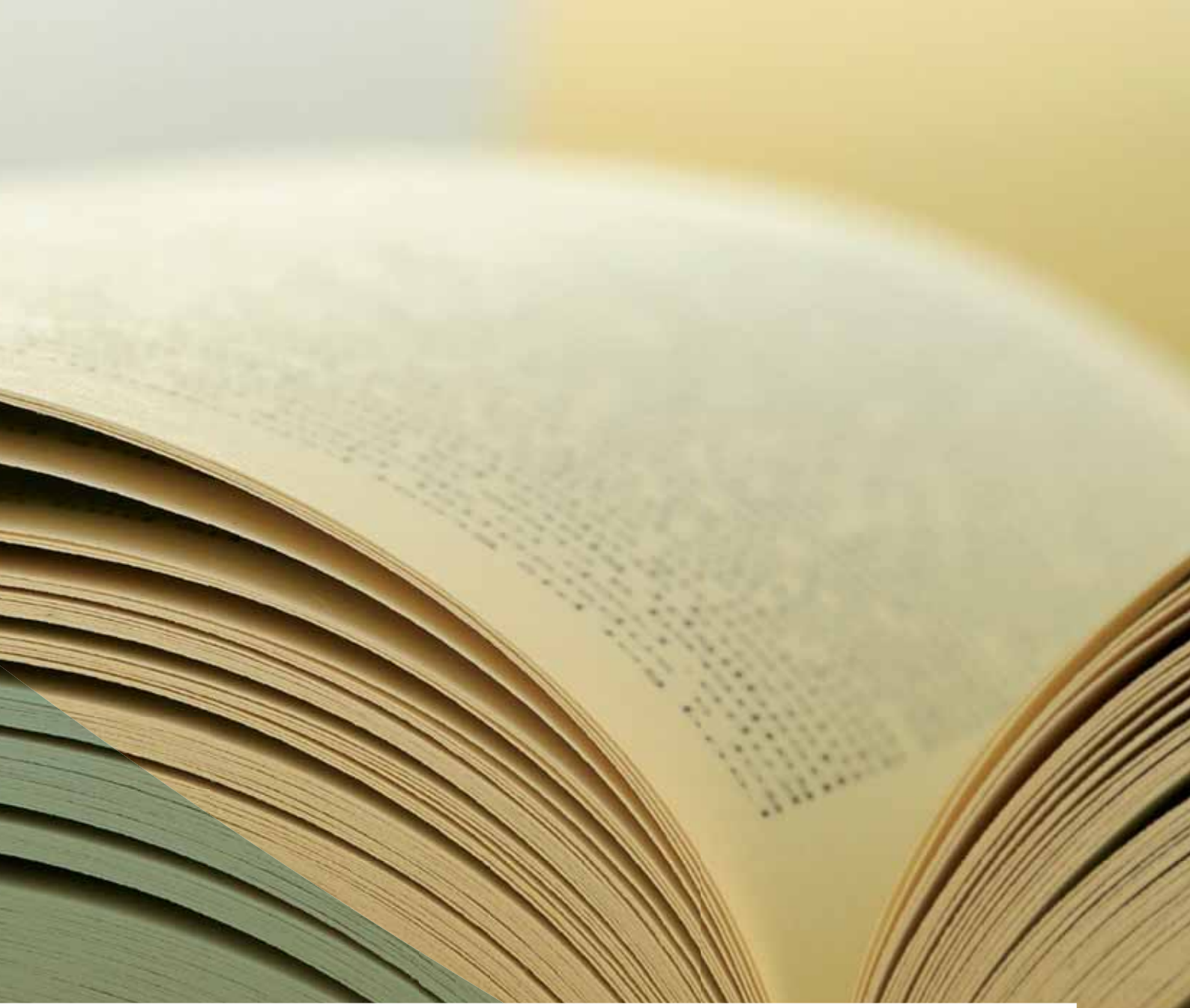

الأونكتاد هو جهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وهو يجري بحوثاً وتحليلات بشأن السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتمويل، والديون، والفقر، والترابط بين هذه العناصر. كما أنه يسهم في النقاش العالمي بشأن سياسة التنمية بإعداد ودعم إعداد إحصاءات موثوقة في الوقت المناسب في مجالات التجارة والاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتستخدم البلدان تقارير الأونكتاد وإحصاءاته لزيادة توفير المعلومات ودعم اتخاذ قراراتها المتعلقة بتناول الفرص والتحديات الناشئة عن العولمة، وتلبية أهدافها الإنمائية، بما فيها القضاء على الفقر. ويصدر الأونكتاد سبعة تقارير رئيسية، وعدة سلاسل تدور حول جميع مجالات عمله، وموجزات سياساتية تزود واضعي السياسات بتحليلات مختصرة في مواضيع مختارة.

٢

دعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية

مقتطفات من تقارير الأونكتاد الرئيسية

مختارات من منشورات الأونكتاد الأخرى في عام ٢٠١٣

إحصاءات التنمية الاقتصادية

قياس اقتصاد المعلومات

إحصاءات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر

مقتطفات من تقارير الأونكتاد الرئيسية

تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٣: التكيُّف مع ديناميات الاقتصاد العالمي المتغيِّرة

بعد مرور خمس سنوات على ظهور الأزمة المالية العالمية، لا يزال الاقتصاد العالمي في حالة فوضى. فالناتج العالمي ينمو بنسبة تناهز ٢ في المائة، ويكاد نمو التجارة العالمية يهبط إلى حد التوقف. ولا يزال النمو ضعيفاً في البلدان المتقدمة، حيث تقوض الطلبَ المحلي أحوالُ سوق العمل والتشددُ المالي وتراجعُ الإقراض المستمر. وفي ظل بيئة اقتصادية خارجية تظهر القليل من علامات التحسن، ما كان من الممكن تفادي تراجع وتيرة النمو في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية.

وللتكيف مع هذا التحول الهيكلي البادي في الاقتصاد العالمي، يشير *تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٣* إلى ضرورة إحداث تغييرات أساسية في استراتيجيات النمو السائدة. وعلاوة على ذلك، فهو يشدد على ما يتعين على البلدان المتقدمة أن تفعله لمعالجة الأسباب الرئيسية للأزمة، مثل ارتفاع التفاوتات في الدخول، وتقليل دور الدولة الاقتصادي، وهيمنة دور قطاع مالي سيء التنظيم، ووجود نظام دولي عُرضة للاختلالات العالمية. ويتعين الآن على الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية التي أفرطت في الاعتماد على الصادرات أن تنتهج استراتيجية نمو أكثر توازناً تعطي دوراً أكبر للطلب المحلي والإقليمي.

وسلط التقرير الضوء على حاجة البلدان إلى إحلال التوازن المناسب بين الزيادة في استهلاك الأسر المعيشية، والاستثمارات الخاصة، والنفقات العامة. ويمثل تعزيز القوة الشرائية للسكان عنصراً رئيسياً في هذا الشأن، ويمكن تحقيقه من خلال سياسة تتعلق بالدخول، وتحويلات اجتماعية هادفة، ومخططات عمالة للقطاع العام. ويوضح التقرير كيف يمكن لزيادة الطلب الإجمالي أن يوفر لمنظمي المشاريع حافزاً للاستثمار في توسيع القدرات الإنتاجية وتكييفها مع أنماط الطلب الجديدة، وهذا يستلزم كلاً من الاستثمار والوصول إلى تمويل طويل الأجل موثوق وفي المتناول. وتحقيقاً لهذا الهدف، يمكن أن تكون رؤوس الأموال الأجنبية مفيدة في تمويل الواردات من السلع الأساسية الوسيطة والسلع الرأسمالية.

وفي النهاية، يؤكد *تقرير التجارة والتنمية ٢٠١٣* أنه ينبغي أن يتزايد اعتماد هذه البلدان على المصادر الداخلية لتمويل الاستثمار. وينبغي أن توسع البنوك المركزية ولاياتها إلى ما يتجاوز السيطرة على التضخم، وأن تؤدي من خلال السياسات الائتمانية دوراً أكثر انخراطاً في تمويل الاقتصاد الحقيقي. ويمكن تيسير تنفيذ مثل هذه السياسات عن طريق مؤسسات متخصصة، من بينها مصارف التنمية الوطنية والإقليمية، التي ربما كانت أكثر فعالية في توجيه الائتمان نحو أغراض تعزيز التنمية من البنوك العالمية التي تجنح إلى عدم الاقتصار على كونها "أكبر من أن تخفق" لتكون أيضاً "أكبر من أن تنظم".

والسلسلة الكاملة *لتقرير التجارة والتنمية* متاحة على الموقع التالي: www.unctad.org/tdr.

مجموعة التوصيات الواردة في التقرير أهم من أن تتجاهلها الاقتصادات الناشئة بصفة خاصة.

جريدة Statesman، مقال Rescue the economy (إنقاذ الاقتصاد)، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

تشمن الحكومة إسهام الأونكتاد في النقاش المتعلق بكيفية دفع الاقتصاد العالمي، ويشكل رأي هذه الهيئة، كما هو مبين في التقرير، صدى للمسار الذي نحاول أن نحرك جنوب أفريقيا في اتجاهه.

السيد روب دافيز، وزير التجارة والصناعة بجنوب أفريقيا

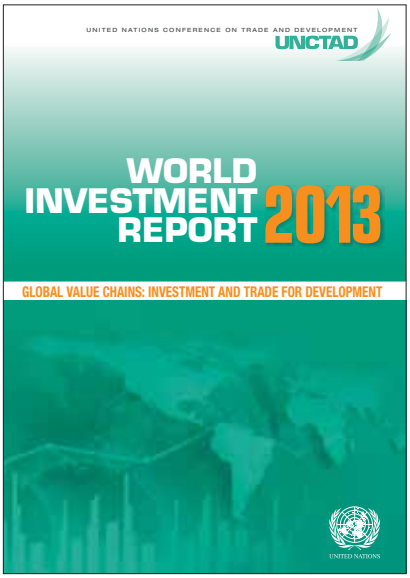

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٣: سلاسل القيمة العالمية – الاستثمار والتجارة من أجل التنمية

يبحث تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠١٣، الظاهرة السريعة التنامي المتمثلة في شبكات الإنتاج العابرة للحدود. والعناصر الفاعلة في سلاسل القيمة هذه هي الشركات عبر الوطنية التي تهيمن على حجم كبير من النفوذ حيث إنها تقسم أنشطتها للحصول على أكثر لوازم إنتاج السلع والخدمات كفاءة وفعالية من حيث التكلفة. ويبحث التقرير كيفية عمل هذه الشركات التجارية العملاقة، ويرسم خريطة للمخاطر التي تواجهها البلدان النامية المشاركة في سلاسل القيمة، والفرص السانحة. وتماشياً مع هدف المنظمة المتمثل في إبراز الجانب الإنمائي لمؤسسات أعمال القطاع الخاص، يقدم *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٣* توجيهات وتوصيات في مجال السياسات تهدف إلى تيسير الخيارات السياساتية تحقيقاً للحد الأمثل من مكاسب التنمية المترتبة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

والتقرير أداة مرجعية رئيسية لوضع السياسات وبناء القدرات، ويواصل الإفادة في وضع السياسات على أعلى مستوى. وقد ناقشت مجموعة العشرين نتائج التقرير الرئيسية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية في مؤتمر القمة لعام ٢٠١٣، وطلبت إلى الأونكتاد أن يجري المزيد من التحاليل بشأنها. واستخدم مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعلومات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومراكز التمويل في مناقشة القضايا المتصلة بالضرائب. كما أفاد التقرير المناقشات التي جرت بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتعلق بسياسات الاستثمار في مجالس وزراء جنوب أفريقيا، والمكسيك، والهند، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وقد أُعلن عن صدور التقرير في أكثر من ٦٠ بلداً في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، واستحث محتواه تغطية صحفية في أكثر من ٩٠ بلداً. ومن بين المقالات الصحفية الصادرة بشأنه وعددها ١ ١٠٠ مقال، نُشر ٧٠ في المائة في بلدان نامية. وجرى تنزيله حتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أكثر من ٧٥ ٠٠٠ مرة في ٢٠٤ بلدان وأقاليم من بينها ٤٢ من أقل البلدان نمواً، و٢٩ بلداً نامياً غير ساحلي.

تقرير الاستثمار العالمي هو واحد من أفضل إصدارات الأمم المتحدة

السيد غاي بفيفيرمان، المؤسس والمسؤول التنفيذي الأول للشبكة الدولية لكليات إدارة الأعمال

يشكل النهج التحليلي المتبع في تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٣ إنجازاً منهجياً متميزاً.

السيد جون هامفري، معهد الدراسات الإنمائية، برايتون، المملكة المتحدة

أعضاء فريق النقاش يناقشون *تقرير الاستثمار العالمي ٢٠١٣، سلاسل القيمة العالمية – الاستثمار والتجارة من أجل التنمية*، في أثناء الدورة الستين لمجلس التجارة والتنمية، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بجنيف، سويسرا.

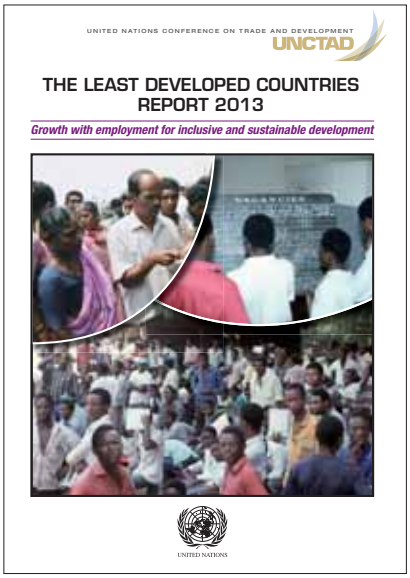

The Least Developed Countries Report 2013: Growth with Employment for Inclusive and Sustainable Development (تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٣: النمو المقترن بالعمالة من أجل التنمية الشاملة للجميع والمستدامة)

يبحث *تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٣* الذي صدر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الصلة بين الاستثمار والنمو والعمالة. ولمزيد من التحديد، ينظر التقرير في كيفية قيام أقل البلدان نمواً بتشجيع نمو يستحدث عدداً كافياً من الوظائف الجيدة ويمكّنها من بلوغ الأهداف التي يعتقد الأونكتاد أنها الأهم والأكثر إلحاحاً الآن وفيما بعد عام ٢٠١٥. كما يبحث التقرير الحد من الفقر، والنمو الشامل للجميع، والتنمية المستدامة. وتفيد نتائجه بأن أقل البلدان نمواً تواجه تحدياً ديمغرافياً صعباً، حيث إن من المتوقع أن يتضاعف عدد سكانها مجتمعةً - الذين تقل حالياً أعمار ٦٠ في المائة منهم تقريباً عن ٢٥ سنة - ليصل إلى ١,٧ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. ومن ثم،

استحداث الوظائف هو موضوع الساعة في العالم. ولا شك في أن التقرير سيضيف المزيد إلى المعارف الموجودة المتعلقة باستحداث الوظائف اللائقة. وبكل تأكيد، سوف يسهم اتباع التوجيهات الواردة في التقرير إلى حد كبير في استحداث فرص العمل، لا في أقل البلدان نمواً فحسب، ولكن في بلدان مثل غانا أيضاً.

السيد أنتوي بواسياكو - سيكييري،
نائب وزير العمالة وعلاقات العمل،
في أثناء الدورة التنفيذية الثامنة
والخمسين لمجلس التجارة والتنمية

باتت لاستحداث فرص العمل أهمية حاسمة لأنه أفضل السبل للخروج من الفقر وأكثرها حفاظاً على الكرامة. ويضع التقرير إطاراً سياساتياً يجعل من استحداث فرص العمل هدفاً رئيسياً للسياسات الاقتصادية، بربط الاستثمار والنمو واستحداث فرص العمل بتنمية القدرات الإنتاجية. كما أنه يوصي بمقترحات سياساتية محددة لتوليد نمو قائم على وفرة فرص العمل والتنمية في أقل البلدان نمواً. وفي النهاية، يلاحظ التقرير أن سكان أقل البلدان نمواً لا يتزايدون بسرعة فحسب وإنما يتحولون إلى الحياة الحضرية بسرعة أيضاً. وإن تضافر هذه العوامل يجعل من هذا العقد عقداً حاسماً لإصلاح وضع العمالة في أقل البلدان نمواً.

وقد أُعلن عن صدور التقرير في ٢٨ بلداً، ونوقش في جميع وسائط الإعلام العالمية.

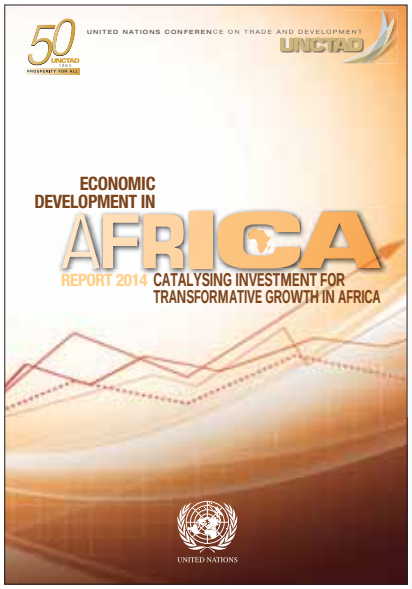

Economic Development in Africa Report 2013: Intra-African Trade - Unlocking Private Sector Dynamism (تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٣: التجارة بين البلدان الأفريقية - إطلاق دينامية القطاع الخاص)

بذلت الحكومات الأفريقية عدة جهود منذ الستينيات من القرن العشرين لبحث إمكانيات التجارة بين البلدان الأفريقية من أجل التنمية، وكان آخرها تجديد التزام الزعماء الأفارقة السياسي في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي (كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) بإعطاء دفعة للتجارة بين البلدان الأفريقية والإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة قارية. ويذكر *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٣* الذي صدر في تموز/يوليه ٢٠١٣، أن البلدان الأفريقية إذا كانت تريد أن تجني ثمار التنمية من التجارة فيما بينها والتكامل الإقليمي، فلا بد من أن تكون القدرات الإنتاجية وتنظيم المشاريع الداخلية في صلب جدول الأعمال المتعلق بالسياسات لحفز التجارة داخل الإقليم. ويوصي التقرير الحكومات الأفريقية بتشجيع التجارة بين

تحيي المجموعة الأفريقية أمانة الأونكتاد على تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا ٢٠١٣ ... فقد جاء التقرير في الوقت المناسب، ويشكل إسهاماً كبيراً لواضعي السياسات وأداة إضافية لدعمهم في تنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي.

وفد إثيوبيا باسم المجموعة الأفريقية، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الستون، جنيف.

البلدان الأفريقية في سياق العمل الإقليمي الإنمائي. ويشدد تشديداً خاصاً على ضرورة الانتقال من نهج خطي تجاه التكامل يركز على إزالة الحواجز التجارية، إلى نهج تجاه التكامل يرتكز بدرجة أكبر على التنمية، ويولي لبناء القدرات الإنتاجية وتطوير القطاع الخاص أهمية مماثلة لإزالة الحواجز التجارية. ويجب إطلاق دينامية القطاع الخاص إذا كانت البلدان الأفريقية تريد الاستفادة من الفرص التي يتيحها التكامل الإقليمي والتجارة بين البلدان الأفريقية.

وقد نُشر التقرير في عدة مدن في أفريقيا، وأثار نقاشات بشأن تحديات التنمية في أفريقيا. وأبرز أكثر من ١٠٠ مقال صحفي ومقابلة نتائج هذا المنشور. كما أنه استقبل استقبالاً جيداً من الدول الأعضاء في أثناء دورة عام ٢٠١٣ لمجلس التجارة والتنمية.

استعراض النقل البحري ٢٠١٣

وفقاً لتقديرات *استعراض النقل البحري ٢٠١٣*، نما النقل البحري العالمي بنسبة ٤,٣ في المائة، وبلغ مجموعه أكثر من تسعة مليارات طن للمرة الأولى على الإطلاق في عام ٢٠١٢. وبالرغم من أن النقل البحري قد دفعه بصفة خاصة نمو الطلب الداخلي في الصين وزيادة التجارة داخل آسيا وفيما بين بلدان الجنوب، فإنه لا يزال معرضاً لمخاطر الانخفاض السائدة التي تواجه الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية. وظلت أسعار الشحن منخفضة ومتقلبة في مختلف قطاعات الأسواق، بما فيها الحاويات والسوائب السائلة والجافة.

ويبيّن الاستعراض كيف يواجه النقل البحري بيئة جديدة ومعقدة من التحديات والفرص. غير أنه يسلط الضوء، من بين جميع التحديات السائدة، على القضايا المترابطة المتمثلة في أمن الطاقة وتكاليفها، وتغير المناخ، والاستدامة البيئية بوصفها أشد التحديات زعزعة للاستقرار. ولا يزال تغير المناخ على رأس جدول الأعمال الدولي للسياسات، بما في ذلك سياسات الشحن وأنشطة الأعمال في الموانئ. وتتضمن الفرص درجة أعمق من التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتزايداً في تنوع مصادر الإمداد؛ ووصولاً إلى الأسواق الجديدة تيسره اتفاقات التعاون وتحسن شبكات النقل مثل توسيع قناة بنما.

ويقدم فصل مخصص للبلدان غير الساحلية والنقل البحري استعراضاً لما أُحرز مؤخراً من تقدم في تحسين فهم العقبات التي تعترض الوصول إلى خدمات الشحن البحري لتجارة السلع بين الأقاليم غير الساحلية والأسواق الخارجية. واقتُرح نمط جديد للمرور العابر يستند إلى مفهوم حزام للنقل عمادُه تحقيق الإمداد المستمر بخدمات النقل العابر، بدعم من أطر وهياكل مؤسسية. وتتمثل فكرته الأساسية في أن إيجاد نظام للمرور العابر يتحلى بالاعتدال والموثوقية والأمن يشكل هدفاً بسيطاً ومباشراً يمكن متابعته لضمان وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى شبكات الشحن العالمية على أساس شروط غير مجحفة. وبالنظر لأن مؤتمراً عشرياً لاستعراض تنفيذ برنامج عمل ألماتي سيُنظم في عام ٢٠١٤، فيمكن إدراج هذا المقترح في جدول أعمال جديد للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية.

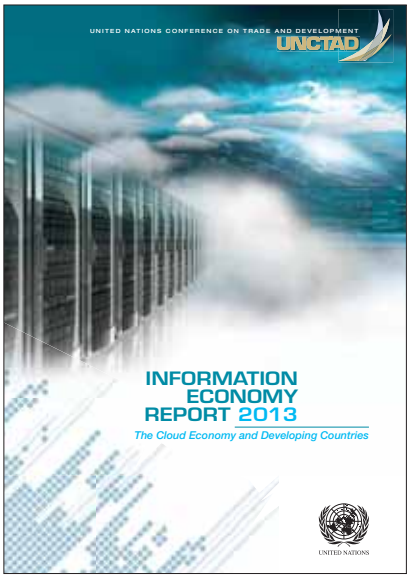

Information Economy Report 2013: The Cloud Economy and Developing Countries (تقرير اقتصاد المعلومات ٢٠١٣: الاقتصاد السحابي والبلدان النامية)

يؤكد *تقرير اقتصاد المعلومات ٢٠١٣* أن الحوسبة السحابية تتيح إمكانية تعزيز الكفاءة والابتكار. غير أنه يلاحظ أيضاً أن خيارات اعتماد الحوسبة السحابية في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تختلف عن تلك الموجودة في الاقتصادات الأكثر تقدماً، حيث إن نطاق اعتماد الحوسبة السحابية أضيق بكثير في هذه البلدان. والواقع هو أن الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية لا تكف عن الاتساع على صعيد توافر الهياكل الأساسية المرتبطة بالحوسبة السحابية. فلا يزال الاتصال بشبكة النطاق العريض للإنترنت غير مرض نهائياً في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. وبالإضافة إلى ذلك، فمعظم البلدان المنخفضة الدخل تعتمد على شبكات النطاق العريض المتنقلة التي تتسم بانخفاض سرعتها وبطء استجابتها، ما يجعلها غير مناسبة لتقديم الخدمات السحابية على النحو الأمثل.

ويذكر التقرير أنه ينبغي ألا تدخر البلدان النامية وقتاً في شحذ وعيها وفهمها للفرص والمخاطر الناشئة عن الحوسبة السحابية لكي تتخذ قرارات سياساتية مستنيرة. كما يقترح أن تنظر الدول في معالجة المخاوف القانونية والتنظيمية المتصلة باستخدام الحوسبة السحابية. وعلى الرغم من عدم وجود ما يستوجب إعداد قوانين أو أنظمة محددة بشأن الحوسبة السحابية، فتشمل مجالات الإصلاح الرئيسية الخصوصية، وحماية البيانات، وأمن المعلومات، والجرائم الحاسوبية. ويوجد نحو ١٠٠ بلد لديها قوانين تتعلق بخصوصية البيانات، ولكن لا يوجد إطار دولي موحد بشأن الخصوصية ينظم نقل البيانات عبر الحدود. ويستطيع الشركاء في التنمية أن يسهموا في تمويل الهياكل الأساسية المتعلقة بالحوسبة السحابية، وإرساء الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة، وبناء القدرات في المجالات ذات الصلة.

وقد أُعلن عن صدور التقرير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في مؤتمرات صحفية في ستة بلدان، وعرض في حلقات دراسية بحثية في أماكن أخرى.

مختارات من منشورات الأونكتاد الأخرى التي صدرت في عام ٢٠١٣

الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضَّم والعزل والتفكك

كانت هذه الدراسة جزءاً من تقييم الأونكتاد المستمر لآفاق التنمية الاقتصادية في المنطقة والحواجز التي تعترض التجارة والتنمية، تمشياً مع ولاية الدوحة. وتقترح استنتاجات الدراسة مجالات للتدخلات السياساتية الممكنة من أجل إحياء وضع القدس الشرقية بوصفها مركزاً لحياة الفلسطينيين الاقتصادية والثقافية. وقد أُعلن عن صدور الدراسة في أثناء مؤتمرين صحفيين في القدس وجنيف، وحظي المنشور بتغطية واسعة بوصفه دراسة رائدة بشأن الاقتصاد في القدس الشرقية المحتلة، ورحب به كل من فريق الأمم المتحدة القطري في دولة فلسطين وفرقة العمل المعنية بالقدس الشرقية.

Global Investment Trends Monitor (مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية) و Investment Policy Monitor (مرصد سياسات الاستثمار)

ما زال هذان المنشوران مصدرين أساسيين للمعلومات اللازمة لواضعي السياسات، ورواد الأعمال، والمنظمات الدولية، حيث لا يزال التقلب وانعدام اليقين يخيمان على المشهد الاقتصادي العالمي.

ويصدر *مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية* فصلياً، ويعرض اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في آخر فصل تتاح عنه بيانات أكيدة، فضلاً عن بيان مبكر بالاتجاهات في الفصل المنتهي قبيل نشر *مرصد سياسات الاستثمار*. وتضمنت أبرز نتائج الإصدارات الأربعة *لمرصد اتجاهات الاستثمار العالمية* على مدى العام تشخيصاً للوضع يفيد بأن انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر سيستغرق فترة أطول مما هو متوقع؛ وملاحظة مفادها أن البرازيل، والاتحاد الروسي، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا (بلدان مجموعة بريكس) برزت كجهات رئيسية متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر وكمستثمرين رئيسيين في الخارج. وسُجل أكثر من ٣٥ ٠٠٠ عملية تنزيل للإصدارين الأولين (كانون الثاني/يناير وآذار/مارس) من *مرصد اتجاهات الاستثمار العالمية* فيما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

ويقدم *مرصد سياسات الاستثمار* لواضعي السياسات وأوساط الاستثمار الدولية أحدث المعلومات عن آخر التطورات في سياسات الاستثمار الأجنبي على الصعيدين الوطني والدولي. ويهدف هذا المنشور إلى مساعدة واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة المهتمين في مناقشاتهم للقضايا المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويساعد في تهيئة التربة لوضع السياسات في المستقبل في صالح تحقيق الاستثمار الأجنبي للنمو والتنمية. وقد لاحظ المراقبون اتجاهاً مستمراً في إدخال قيود وأنظمة جديدة على الاستثمار، بلغت بعدد هذه التدابير مستوى قياسياً. وفي الوقت نفسه، سادت تدابير تحرير الاستثمار وتشجيعه حيث تحاول البلدان اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

***The way to the Ocean: Trade Corridors Servicing the Trade of Landlocked Developing Countries* (الطريق إلى المحيط: الممرات التجارية التي تخدم تجارة البلدان النامية غير الساحلية)**

صدر هذا المنشور في أثناء الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، ويتناول القضايا المتعلقة بممرات المرور العابر التي تخدم تجارة البلدان النامية غير الساحلية. ويبحث المنشور أوجه التشابه والاختلاف بين مختلف أنواع تلك البلدان، وكيفية تأثير علاقاتها ببلدان المرور العابر المجاورة على تجارتها. ويدعو *الطريق إلى المحيط* إلى المزيد من التعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة على عدد من المستويات لضمان سيناريو يحقق مصلحة الجميع. ويدعو بصفة خاصة إلى تطوير ترتيبات إدارة الممرات، وزيادة التركيز على موثوقية عمليات المرور العابر والقدرة على التنبؤ بها، وإنشاء مراكز تجميع لتكوين كتلة حرجة.

***Review of E-commerce Legislation Harmonization in the Association of South-east Asian Nations* (استعراض مواءمة التشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بالاشتراك مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا)**

صدر هذا المنشور بالاشتراك بين الأونكتاد وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا كجزء من عمل الأونكتاد المتعلق بتعزيز قدرة البلدان على اعتماد تشريعات متوائمة بشأن

التجارة الإلكترونية. ويقدم المنشور تقييماً حديثاً للوضع الراهن للتشريعات في المنطقة. كما أنه يحدد الثغرات السائدة والتحديات الناشئة، ويصدر توصيات محددة بهدف تعزيز المواءمة في مختلف المناطق. ورحب بهذا الاستعراض أعضاء الرابطة الذين أعرب بعضهم، كالفلبين، عن اعتزامهم عرض نتائجه الرئيسية في أحداث وطنية.

***Key Trends in International Merchandise Trade* (الاتجاهات الرئيسية في التجارة الدولية للبضائع)، و*Key Statistics and Trends in Trade Policy* (الإحصاءات والاتجاهات الرئيسية في السياسات التجارية)**

يسهم الأونكتاد في تحليل السياسات والإحصاءات التجارية عن طريق منشورين سنويين هما *الاتجاهات الرئيسية في التجارة الدولية للبضائع*، و*الإحصاءات والاتجاهات الرئيسية في السياسات التجارية*. ويقدم هذان المنشوران إلى واضعي السياسات والمشتغلين بالتجارة حقائق أساسية بشأن نطاقات التدفقات التجارية واستخدام أدوات السياسات التجارية. كما يقدمان إحصاءات بسيطة وإن كانت مفيدة بشأن الاتجاهات السائدة في نطاق عريض من التدفقات التجارية، بما فيها التجارة داخل الأقاليم، والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، والتجارة القطاعية. ويقدمان أيضاً معلومات عن استخدام السياسات التي تؤثر في التجارة الدولية، كالتعريفات الجمركية، والهوامش التفضيلية، وحيز السياسات، والتدابير غير الجمركية، واتفاقات التجارة الإقليمية، وأسعار الصرف. وقد استخدمت الإحصاءات المستمدة من هذين المنشورين في وثائق الأونكتاد وفي تقارير ومنشورات أصدرتها كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

إحصاءات التنمية الاقتصادية

لتحسين اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والدولي، يُعهد إلى الأونكتاد بإصدار ونشر إحصاءات ومؤشرات موثوقة وفي حينها، تسلط الضوء على الروابط القائمة بين العولمة والتجارة والتنمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يصدر الأونكتاد أكثر من ١٥٠ مؤشراً وسلسلة زمنية إحصائية تشمل فترات طويلة لكل بلد تقريباً. وهذه البيانات متاحة على منصة الأونكتاد العامة (http://unctadstat.unctad.org).

ويواصل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولي تجميع ونشر سلاسل سنوية وفصلية مشتركة بشأن التجارة في الخدمات. وفي إطار روح التعاون نفسها، وضع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية الخطوط النهائية لمشروع منهجي بشأن مؤشرات حجم التجارة الدولية للبضائع. وقد أصدرت الجهتان مؤشرات فصلية جديدة لحجم التجارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويتواصل التوسع في مشروع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في إطار مواءمة السلسلة السنوية: إجمالي التجارة في البضائع. وعلاوة على ذلك، يجري التخطيط لإعداد تصنيفات أكثر تفصيلاً للخدمات فيما يتعلق بالخدمات المبتكرة التي يهتم بها الأونكتاد اهتماماً خاصاً. ويحظى مثل هذا التعاون فيما بين الوكالات بتقدير الدول الأعضاء والمنظمات على حد سواء.

وفي عام ٢٠١٣، تلقى الأونكتاد ١٠ طلبات للتعاون التقني من أجل مساعدة البلدان النامية في جمع الإحصاءات وتصنيفها. فعلى سبيل المثال، وقع الأونكتاد والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا اتفاقاً بشأن مشروع تعاون مدته ثلاث سنوات من أجل تحسين القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء في الاتحاد في مجال التجارة في الخدمات.

قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية الإلكترونية في عام ٢٠١٣

١٥ في المائة	زيادة في زيارات موقع قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية منذ عام ٢٠١٢
٧ ٠٠٠ ٠٠٠	مشاهدة للصفحات من أكثر من ٢٠٠ بلد
١٦ ٠٠٠	تنزيل *لدليل الإحصاءات* (*Handbook of Statistics*)
٣٠ ٠٠٠	زيارة وأكثر من ٥٠ ٠٠٠ مشاهدة لصفحة *التنمية والعولمة: حقائق وأرقام* (٢٠١٢)

قياس اقتصاد المعلومات

يهدف الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى الدول الأعضاء من خلال توفير الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين مدى توافر المؤشرات والبيانات المتصلة باقتصاد المعلومات. فبدون الحصول على معلومات موثوقة، يعاني واضعو السياسات من القصور في صوغ سياساتهم وتنفيذها وتقييمها ورصدها. ولا يزال هناك نقص في البيانات الموثوقة في معظم البلدان المنخفضة الدخل.

ولما كان الأونكتاد عضواً في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، فقد أجرى دراسة استقصائية لعدد ١٨٣ مكتباً إحصائياً وطنياً لجمع بيانات تتصل باقتصاد المعلومات. واستُكملت مجموعة المؤشرات الرئيسية ذات الصلة ببيانات من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية؛ وهذه النتائج متاحة على موقع قاعدة بيانات الأونكتاد الإحصائية الإلكترونية.

وقاد الأونكتاد مع الاتحاد الدولي للاتصالات أعمال هذه الشراكة في عام ٢٠١٣ إلى تعزيز توافر المؤشرات والبيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصنفةً حسب نوع الجنس. كما بدأ العمل على تحسين قياس التجارة الدولية في خدمات هذه التكنولوجيا والتجارة في الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتضمن فرقة العمل التابعة للشراكة والتي يرأسها الأونكتاد كلاً من الاتحاد الدولي للاتصالات، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد طلب الأونكتاد إجراء دراسة أولى، ستقيّم المشهد الراهن لقياس التجارة في المجالات ذات الصلة. وينطوي العمل على تفاعل وثيق مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.

ونُظمت حلقة عمل تدريبية لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي في مدينة بنما خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣. وتدرب عشرون إحصائياً من ١٨ بلداً على وحدة لجمع البيانات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستخدمها أنشطة الأعمال ويمكن إدراجها في استقصاءات الأعمال في المنطقة. وبالاستناد إلى *Manual for the Production of Statistics on the Information Economy* (*دليل إنتاج إحصائيات عن اقتصاد المعلومات*) الذي أصدره الأونكتاد، أعد هذه الوحدة التعليمية كل من الأونكتاد والفريق العامل المعني بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. ويتمثل الهدف في زيادة ما هو متاح من بيانات ومؤشرات قابلة للمقارنة بشأن اقتصاد المعلومات وجودتها من أجل دعم السياسات الإقليمية والوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المشاركون في حلقة العمل التدريبية لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي التي نُظمت في مدينة بنما، بنما، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣.

الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

كثيراً ما تواجه البلدان النامية تحديات في صوغ سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التنمية لأن النظم القائمة للإبلاغ عن المعلومات عادة ما تكون غير موثوقة أو غير متطورة. ويساعد الأونكتاد في معالجة نقص المعلومات من خلال جمعه وتحليله الشاملين للإحصاءات العالمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ويكمل هذا المساعدة التقنية بناء على الطلب المقدمة إلى الوكالات الحكومية من أجل مساعدتها في بناء قدرتها على جمع البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ونشرها والإبلاغ عنها، فضلاً عن البيانات المتعلقة بعمل الشركات عبر الوطنية. ويدير الأونكتاد حصيلته من الإحصاءات المتعلقة بهذا الاستثمار بوسائل من بينها نظام معلومات عن الاستثمار على الإنترنت يتألف من بيانات مفصلة عن الاستثمار في ١٤٢ اقتصاداً وصحائف وقائع في مجال الاستثمار تخص ١٨٨ بلداً. وتتضمن قواعد البيانات العالمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات عبر الوطنية معلومات تشمل فترة من ٤٠ عاماً عن أكثر من ٢٠٠ بلد، وهذا يجعلها أكثر قواعد البيانات من هذا النوع شمولاً في العالم.

يقدم الأونكتاد إلى البلدان النامية توجيهات ودعماً فعالين بشأن المشاكل الناشئة والسائدة منذ فترة طويلة في مجال التجارة والتنمية، بما في ذلك القضايا المتصلة بالديون والتمويل الإنمائي، والاعتماد على السلع الأساسية، والتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأخرى ذات الاحتياجات الخاصة. كما أنه يتولى القيادة في دعم الحكومات لمعالجة القضايا الاقتصادية الناشئة كالاستثمار من أجل التنمية، والخروج من فئة أقل البلدان نمواً. ويقدم الأونكتاد على كافة هذه الجبهات حلولاً عملية وخيارات سياساتية إلى الحكومات فيما يتعلق بهذه التحديات الإنمائية.

٣

التصدي للتحديات الإنمائية الناشئة والدائمة

تقديم حلول للتحديات المتعلقة بالديون السيادية
تقديم نهج متعدد الجهات ذات المصلحة لحل المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية
تعزيز القدرات على وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تؤدي إلى الحد من الفقر
مساعدة أقل البلدان نمواً في معالجة مسائل قواعد المنشأ
تلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية
التمكين من الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً
تحسين القدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية
دعم أقل البلدان نمواً عن طريق الإطار المتكامل المعزز

تقديم حلول للتحديات المتعلقة بالديون السيادية

في عام ٢٠١٣، ظلت البلدان النامية تواجه تحديات هائلة في الحفاظ على مستوى من الدين يمكن تحمله، وذلك راجع إلى حد كبير إلى ضعف المناخ الاقتصادي العالمي وإلى أوجه عدم اليقين التي باتت تلوح في الأفق. والأونكتاد، باعتباره جهة الوصل بشأن مسائل المديونية ضمن منظومة الأمم المتحدة، يعمل بهمة مع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتحديد وصياغة التدابير الرامية إلى التخفيف من أثر الأزمة الحالية على البلدان النامية ومناقشة سبل تصميم الآليات الكفيلة بمعالجة مشاكل أو أزمات المديونية مستقبلاً متى نشأت. ويمثل الأونكتاد منتدى هاماً للدول الأعضاء لمناقشة تنوع الاستراتيجيات الإنمائية التي تراعي الاعتبارات الخاصة بكل قطر لدى وضع استراتيجيات فعالة في مجال إدارة المديونية وتمويل التنمية.

وبالإضافة إلى الاستجابة للتطورات الناشئة، يعد الأونكتاد سنوياً تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي يقدَّم إلى الجمعية العامة بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، يحلل فيه آخر الاتجاهات والقضايا الناشئة في مجال السياسة العامة المتصلة بالمديونية. وتقدم أمانة الأونكتاد أيضاً الدعم للمداولات التي تجري في الجمعية العامة ولمفاوضاتها بشأن التوصل إلى قرار متعلق بهذا البند.

وقدم الأونكتاد، بالعمل مع مكتب رئيس الجمعية العامة، دعماً فنياً في سياق التحضير لنقاش مواضيعي تجريه الجمعية العامة عن دور وكالات التصنيف الائتماني في النظام المالي الدولي. وبحث الاجتماع المعقود في عام ٢٠١٣ القضايا والتحديات الراهنة ذات الصلة بسير عمل هذه الوكالات والتعقيدات المرتبطة بمعالجة التصنيفات السيادية، مقارنة بالمشاركين من القطاع الخاص الذين يتوقع امتثالهم متطلبات الإبلاغ المنتظم. وجرى التأكيد أيضاً على أهمية إدارة المخاطر بالنسبة للبلدان المهتمة بإصدار سندات سيادية.

وعُقد مؤتمر الأونكتاد الدولي التاسع بشأن إدارة الديون في عام ٢٠١٣ وحضره أكثر من ٣٠٠ مشارك من ٨٧ بلداً. وافتتح المؤتمر أمين عام الأونكتاد، السيد موخيسا كيتويي، ومحافظ البنك الوطني لكمبوديا، السيد شِيا شانتو، اللذين أقرا بأن "الحلقة المفقودة في الهيكلية المالية العالمية تكمن في عدم وجود آلية لإعادة هيكلة الديون". وحدد المتحدثون دعمهم للأونكتاد وأثنوا على المنظمة لما تقوم به من عمل بشأن *مبادئ الإقراض والاقتراض السيادي المسؤول*. وجرى أيضاً إبراز أهمية مساهمة الأونكتاد في هذا المشروع من خلال وضع عملية لإيجاد آلية لإعادة هيكلة الديون. وفي إطار هذا المشروع، أنشأ الأونكتاد في عام ٢٠١٣ فريقاً عاملاً مكوناً من نحو ٢٠ ممثلاً من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، مع اشتراك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس وبعض المصارف الإنمائية الإقليمية بصفة مراقبين. واجتمع الفريق العامل مرتين خلال عام ٢٠١٣ وركز على الأساس الذي تقوم عليه آلية إعادة هيكلة الديون، التي ستُقترح في عام ٢٠١٤.

المشاركون الذين حضروا مؤتمر الأونكتاد الدولي التاسع بشأن إدارة الديون، المعقود في جنيف، بسويسرا، من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

نظام إدارة الديون والتحليل المالي

يعد برنامج نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي رائداً لتوفير التعاون التقني وتقديم الخدمات الاستشارية في مجال إدارة الديون. ففي عام ٢٠١٣، استمر هذا النظام في مساعدة الحكومات في تحسين قدرتها المستدامة على إدارة الديون. فهذا البرنامج، الذي يعمل على المستوى القطري مباشرة في ٦٠ بلداً تقريباً لتقديم مساعدة عملية في هذا المجال الحساس، ساعد البلدان على بناء ما يلزم من القدرات الوطنية المتينة والاحتفاظ بهذه القدرات لإدارة الديون العامة إدارة فعالة وإدارة الأموال العامة إدارة سليمة.

وفي عام ٢٠١٣، ركز البرنامج على تقديم حلول للمشاكل التي واجهتها مكاتب إدارة الديون في إدارة الديون على الصُعُد العملية والإحصائية والتحليلية، التي تعد بمثابة الأسس لإدارة الديون إدارة فعالة. وتشمل هذه الحلول تحسين البرنامج الحاسوبي المتطور المتخصص في إدارة الديون لمعالجة عدد من الأنواع الجديدة من صكوك الديون، فضلاً عن تقديم خدمات استشارية وأنشطة تدريبية. وساعد البرنامج الحاسوبي على تحسين قدرات مكاتب إدارة الديون في الإبلاغ بشكل فعلي عن الديون وإجراء التحليلات بشأن الديون، وهو ما يتبين من إصدار المزيد من جداول إقرار البيانات المتعلقة بالمديونية، والنشرات الإحصائية، وزيادة عمليات استعراض حوافظ الديون. وعلى سبيل قياس التقدم المحرز، باتت جميع البلدان المشاركة في برنامج نظام الأونكتاد لإدارة الديون والتحليل المالي تقدم، بحلول نهاية عام ٢٠١٣، تقارير إلى نظام الإبلاغ عن الديون الخارجية التابع للبنك الدولي، بينما يقدم ثلثاها تقريباً تقارير إلى قاعدة بيانات *إحصاءات الدين الخارجي ربع السنوية*، التي أنشأها البنك الدولي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي. ويثبت ذلك تحسناً في قدرات البلدان التي تلقت المساعدة على تلبية متطلبات الإبلاغ الخارجي.

تقديم نهج متعدد الجهات ذات المصلحة لحل المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية

في عام ٢٠١٣، تصدت البلدات المعتمدة على السلع الأساسية لتحديات كانت تواجهها وتمكنت من جني مكاسب من إنتاج السلع الأساسية وتجارتها بمساعدة الأونكتاد.

وفي آذار/مارس من العام ذاته، استضاف الأونكتاد، في إطار ركيزة عمله المتعلقة ببناء توافق الآراء، المنتدى العالمي السنوي الرابع للسلع الأساسية في جنيف، بسويسرا. وجمع المحفل نحو ٣٠٠ مشارك من القطاع العام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة الحلول المستدامة للمشاكل الدائمة التي يعاني منها اقتصاد السلع الأساسية، في إطار موضوع "العولمة وتجارة السلع الأساسية: تسخير مكاسب التنمية لأغراض إنتاج السلع الأساسية:". وشملت القضايا الرئيسية التي تناولتها المناقشات أسواق الطاقة، وإدارة المخاطر والقدرة على الصمود، والاستثمار والشفافية في أسواق السلع الأساسية، والتنمية القائمة على السلع الأساسية والفقر، وآليات الدعم. وجرى تبادل التجارب والخبرات الإنمائية فيما يتعلق بالممارسات الجيدة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في زيادة الإسهام المحلي في أنشطة الصناعات الاستخراجية (مثل النفط والغاز)، وفي التنمية القائمة على السلع الأساسية في سياق خانة المسؤولية الاجتماعية للشركات في قطاع السلع الأساسية عدا المعادن (كمواد الزراعة والأغذية).

وعُقدت الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالسلع الأساسية والتنمية مباشرة بعد هذا المحفل يومي ٢٠ و٢١ آذار/مارس، مما أتاح قدراً كبيراً من التآزر بين التظاهرتين. وناقش المشاركون التطورات المستجدة في أسواق السلع الأساسية والخيارات المتاحة على صعيد السياسات العامة لكفالة تحقيق نمو شامل وتنمية مستدامة على نطاق واسع في خضم ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلبها. ويواصل اجتماع الخبراء في تزويد المندوبين بمعلومات قيّمة عن تحركات أسعار السلع الأساسية والسياسات الكفيلة بمعالجة مسألة الاعتماد على السلع الأساسية.

المشاركون في المحفل العالمي للسلع الأساسية، ١٨-١٩ آذار/مارس ٢٠١٣، جنيف، سويسرا.

وشارك الأونكتاد في تنظيم المؤتمر السادس عشر المعني بتجارة وتمويل النفط والغز والمعادن في أفريقيا، في النيجر من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، استقطب أكثر من ٥٠٠ مندوب من صناعتي النفط والغاز. وشارك في هذه التظاهرة ٣٤ بلداً أفريقياً ونوقشت فيها قضايا تتعلق بالإنتاج والإدارة الرشيدة والشفافية والتجارة في هاتين الصناعتين. وتبادل المشاركون الخبرات والتجارب الناجحة في مجالي الشفافية والمساءلة في إدارة الإيرادات الوافرة المتأتية من قطاعي النفط والغاز. وأوصت دورة خاصة تناولت تحسين مشاركة المرأة في قطاع الصناعات الاستخراجية بسياسات واستراتيجيات لتحسين الحوكمة وتمكين المرأة في هذا القطاع. ومما يثبت جدوى هذه الدورة الخاصة أن اجتماعات للمتابعة قد تقرر عقدها لمناقشة سبل تنفيذ نتائجها.

تعزيز القدرات على وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تؤدي إلى الحد من الفقر

يهدف مشروع الأونكتاد المتعلق بالبحث والمساعدة التقنية، "تعزيز قدرات وزارات التجارة والتخطيط في بلدان منتقاة من أقل البلدان نمواً على وضع وتنفيذ استراتيجيات تجارية تؤدي إلى الحد من الفقر"، إلى مساعدة ستة بلدان من أقل البلدان نمواً في تعزيز دور التجارة باعتبارها محرك المساعي الرامية إلى الحد من الفقر، وذلك بتحسين الانسجام بين السياسات التجارية والاستراتيجيات الإنمائية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظم الأونكتاد، بالشراكة مع حكومة إثيوبيا، حلقة عمل وطنية بشأن إدماج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في هذا البلد. وحضر حلقة العمل هذه أكثر من ٦٠ مشاركاً، منهم مسؤولون كبار من وزارات حكومية وممثلين من المجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات وطنية أخرى. وأقر المشاركون بالنوعية الجوهرية للعروض والمناقشات وإسهامها، وشَهِد تقييمهم الإيجابي لحلقة العمل بمدى مناسبة توقيتها وأهميتها لسياسات إثيوبيا التجارية والإنمائية. وبتناول حلقة العمل هذه قضايا متعلقة بالبرنامج على الصعيدين الوطني والمتعدد الأطراف في مجال التجارة، أثبتت أنها تكتسي أهمية في وضع الخطة المقبلة للنمو والتحول في إثيوبيا.

وقد جدد رئيس وزراء إثيوبيا، السيد هاليماريام ديسالين، في هذه التظاهرة، التي شهدت تغطية واسعة في الصحافة الوطنية، التزام بلاده بالعمل عن كثب مع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك الأونكتاد، لدفع عجلة التنمية في بلاده. وقال أيضاً إن حكومة إثيوبيا حريصة على تعزيز التعاون مع الأونكتاد سعياً منها للحفاظ على النمو الاقتصادي الذي تحقق على مدى العقدين الماضيين وأن الحكومة سعت جاهدة لتعزيز العلاقات التجارية مع البلدان المجاورة وذلك بتنمية البنية التحتية وتعزيز التعاون الثنائي.

المشاركون الذين حضروا اجتماع فريق الخبراء لصالح أقل البلدان نمواً تحسباً للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية.

مساعدة أقل البلدان نمواً في معالجة مسائل قواعد المنشأ

دأب الأونكتاد، منذ عام ٢٠٠٦، على مساعدة أقل البلدان نمواً في المفاوضات التي تجريها بشأن الإعفاء من الحصص وقواعد المنشأ ذات الصلة من خلال الإحاطات الإعلامية والاجتماعات الفنية التي يعقدها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عَقَد اجتماع فريق الخبراء لصالح أقل البلدان نمواً تحسباً للمؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في بالي من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو إتاحة منبر لأقل البلدان نمواً وللخبراء وغيرهم من المشاركين لتبادل الآراء والشواغل، والتأمل في مجموعة التدابير الخاصة بأقل البلدان نمواً في مرحلة التحضير للمؤتمر. وتشمل مجموعة التدابير هذه أساساً أربعة مجالات هي:

- تنفيذ القرار الذي اتخذه الأعضاء في المؤتمر الوزاري المعقود في هونغ كونغ في عام ٢٠٠٥ بشأن الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص
- قواعد المنشأ التفضيلية
- القطن
- تفعيل الاستثناء المتعلق بخدمات أقل البلدان نمواً

وقد أُلحق قرار اتخذه مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية بالقرارات المتعلقة بأقل البلدان نمواً. ويتعلق القرار بمجموعة من المبادئ التوجيهية المتعددة الأطراف بالنسبة لقواعد المنشأ التي يطبقها أعضاء منظمة التجارة العالمية على نظم أفضلياتها غير القائمة على المعاملة بالمثل لصالح أقل البلدان نمواً. وللمرة الأولى، سيكون في متناول الحكومات مجموعة من المبادئ التوجيهية المتفق عليها على صعيد متعدد الأطراف، يتوقع أن تساعد على جعل الوصول إلى الأسواق التفضيلية أيسر على صادرات أقل البلدان نمواً.

وقدم الأونكتاد أيضاً المشورة في مجال السياسة العامة لحكومة كمبوديا تناولت سبل التكيف مع التغيرات في السياسة العامة للاتحاد الأوروبي بشأن قواعد المنشأ. وجرت مناقشة هذه المشورة أثناء اجتماع عن الفرص والتحديات المطروحة بالنسبة لكمبوديا فيما يتعلق بسلاسل القيمة العالمية وقواعد المنشأ عُقد في جنيف، بسويسرا، في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتناول الاجتماع موضوعاً رئيسياً هو التغيرات المرتقبة بخصوص قواعد المنشأ للصادرات إلى كندا والاتحاد الأوروبي. وكانت قواعد التجارة التفضيلية القائمة قد مكّنت كمبوديا من دخول سلاسل قيمة جديدة ومن تنويع صادراتها بالتحول من الألبسة إلى منتجات تصديرية تتطلب مهارات عالية، لا سيما الدرجات. وبحث الفريق، المكون من ممثلين عن الحكومة وعن القطاع الخاص، الأثر الذي يمكن أن يترتب عن خروج كمبوديا من نظام الأفضليات المعمم على منافعها التجارية بصفتها بلداً من مجموعة أقل البلدان نمواً.

ملاحظة: الخطوط المتقطعة تمثل قيم الواردات (المحور السيني).

تلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية

لقد سعى الأونكتاد جاهداً، منذ مطلع تسعينات القرن الماضي، إلى وضع مسألة القابلية للتأثر في صدارة بنود جدول أعمال الأمم المتحدة في معالجة مشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي عام ١٩٩٢، كان الأونكتاد رائداً في طرح مفهوم مؤشر قابلية التأثر، والذي تبلور لاحقاً في شكل معيار لتحديد أقل البلدان نمواً. وقد شكل دخول توفالو وساموا وفانواتو وكابو فيردي وكيريباس وملديف قائمة أقل البلدان نمواً حافزاً للأونكتاد للدفاع عن فكرة جعل القابلية للتأثر ليس مدعاة لاهتمام خاص بالتحديات المعينة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية فحسب، بل أيضاً سبباً لمنح دعم دولي خاص للبلدان التي تشهد مثل هذا الوضع.

وقد صدرت دعوة في قرارين، الجمعية (A/RES/65/2، عام ٢٠١٠) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١١/٤٤)، إلى اتخاذ "تدابير محسنة وإضافية للتصدي بفعالية أكبر لأوجه الضعف الفريدة والخاصة والاحتياجات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية". وقد سعى الأونكتاد إلى اتخاذ سلسلتين من الإجراءات في مسعى لإثراء النقاش الدولي بشأن معاملة هذه الدول، أي بتحديد عدد من تدابير الدعم الدولي الممكنة مما يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لهذه الدول وبتمهيد السبيل لإرساء وضعها باعتبار ذلك سبيلاً لاستحقاق البلدان المعنية التمتع بالتدابير الخاصة نفسها. وفي عام ٢٠١٣، دعم الأونكتاد عمل أفرقة إقليمية لدول جزرية صغيرة نامية بإسهامات في إطار تحضيراتها للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في ساموا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والذي سيتناول موضوع "تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ومتينة".

التمكين من الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً

في عام ٢٠١٣، تعززت أنشطة الأونكتاد الرامية إلى إذكاء الوعي بانعكاسات الخروج من وضع أقل البلدان نمواً، مركزة على أنغولا وتوفالو وفانواتو التي استوفت شروط خروجها من هذا الوضع، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا اللتين كانت مسألة خروجهما من هذا الوضع موضع نقاش مطول.

وفي حلقة عمل بشأن بناء القدرات عقدت في لواندا، بأنغولا، في تموز/يوليه ٢٠١٣، بحث الأونكتاد مسألة خروج هذا البلد من قائمة أقل البلدان نمواً بالنظر إلى التقدم الهيكلي الذي أحرزه. وكان نحو ٣٠ مسؤولاً حكومياً كبيراً من بين المشاركين في هذه التظاهرة التي حظيت باهتمام كبير من جانب أصحاب القرار الذين يسعون إلى جعل التحول الهيكلي هدفاً إنمائياً متناسباً مع الرخاء المالي الذي يتمتع به البلد بفضل صادراته النفطية. وقد جرت أيضاً في حلقة العمل مناقشة مستفيضة تناولت التنويع الاقتصادي وإمكانية العودة إلى التخصص. وبحث الأونكتاد انعكاسات خروج أنغولا المرتقب من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٨ وشجع الجهود الوطنية الرامية إلى جعل هدف إحراز تقدم هيكلي حقيقي في قلب استراتيجية التنمية الوطنية.

وواصل الأونكتاد أيضاً مساعدة توفالو في طلبها إيلاء اعتبار خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر عرضة للتأثر في الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً. وقد ردد الأونكتاد صدى هذه الأمنية التي طال أمدها وسلط عليها الضوء في الدورة الخامسة عشرة للجنة السياسات الإنمائية التي ضم

المشاركون في الدورة بعنوان "القدرات الإنتاجية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر – أنغولا مثالاً"، ٢٩ نيسان/أبريل – ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، لواندا، أنغولا.

تقريرها المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٣ فصلاً تقر فيه بالاحتياجات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية الأكثر عرضة للتأثر.

وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وافقت الجمعية العامة على خروج فانواتو من وضع أقل البلدان نمواً، مع منحها فترة إمهال مدتها أربع سنوات بدلاً من فترة الثلاث سنوات المعهودة. وما فتئ الأونكتاد يقدم المشورة لفانواتو منذ عام ١٩٩٧ بشأن خروجها من قائمة أقل البلدان نمواً، وقد نظم بالفعل طرائق تقديم الدعم لهذا البلد وهو يستعد للانتقال بسلاسة إلى وضع ما بعد الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً. ورغم أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا لم تستوفيا بعد شروط الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، إلا أنهما حققتا تقدماً كبيراً بمقياس أقل البلدان نمواً، واحتمال خروجهما من قائمة هذه البلدان خلال العقد القادم أمر وارد. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظمت حلقة عمل وطنية في كمبوديا لفائدة المسؤولين الكبار تناولت هذه الاحتمالات والانعكاسات على صعيد السياسة العامة. وكانت حلقة العمل هذه مناسبة بالنظر إلى الجهود التي تبذلها كمبوديا للاحتفاظ بأشكال امتيازية للغاية من المعاملة التفضيلية في الوصول إلى الأسواق، وذلك لمقاومة التشدد في قواعد المنشأ على وجه الخصوص.

تحسين القدرات الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية

يساهم الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل ألماتي من خلال عمله التحليلي وأنشطته للمساعدة التقنية، ولا سيما في مجالات تيسير المرور العابر والتجارة، وتعزيز القدرات المحلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم عملية انضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية. ويساهم الأونكتاد أيضاً بشكل كبير في عملية التحضير للمؤتمر الاستعراضي العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، المقرر عقده في عام ٢٠١٤، وذلك بجملة طرق من بينها تنظيم فعاليات مواضيعية عن قضايا ذات اهتمام خاص للبلدان النامية غير الساحلية. ومن هذه الموضوعات تيسير التجارة، وتجارة الخدمات، والسلع الأساسية، وتنمية القدرات الإنتاجية.

ويعكف الأونكتاد على تنفيذ مشروع "تعزيز قدرات البلدان النامية غير الساحلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تنمية القدرات الإنتاجية وتحديثها" بغية تحسين قدرات حكومات البلدان النامية غير الساحلية على اجتذاب قدر أكبر وأكثر تنوعاً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية وتحديث القدرات الإنتاجية الوطنية بالاستناد إلى أدلة استثمار عملية ومحايدة وسهلة الاستعمال. وقد أحرز تنفيذ هذا المشروع تقدماً مطرداً في عام ٢٠١٣. وأثبتت حلقات عمل أصحاب المصلحة المعقودة في بوتان وبوركينا فاصو ورواندا أنها فعالة للغاية من حيث نشر أفضل الممارسات وتطوير القدرة المحلية وتلقي ردود الفعل بشأن مشروع أدلة الاستثمار.

أدلة الأونكتاد بشأن الاستثمار

في عام ٢٠١٣، جرى وضع اللمسات الأخيرة على أدلة للاستثمار تتضمن آخر المستجدات تتعلق ببوتان وبوركينا فاسو وبوروندي ورواندا وكينيا والمنطقة الشرقية من المغرب ونيبال. وثمة العديد من أدلة الاستثمار الإضافية تخص بلداناً نامية غير ساحلية في شرق وغرب أفريقيا وآسيا هي الآن في أطوار متفاوتة من الإعداد.

وبغية استبدال أدلة الاستثمار الورقية عن مختلف البلدان، أطلق الأونكتاد أدلة الاستثمار على الشابكة *iGuides*. ويتيح دليل الاستثمار الجديد على الإنترنت للمستثمرين معلومات محدّثة عن الأسعار والأجور والضرائب، فضلاً عن القوانين والإجراءات والعقود في البلدان والأقاليم المستهدفة. ويضم الدليل أيضاً سرد لتجارب المستثمرين الحاليين في البلد. ويتيح الأونكتاد لسلطات الاستثمار المحلية إمكانية كبرى لتأخذ على عاتقها المشروع أثناء مراحل إعداده. ويشترك النظراء المحليون عن كثب من البداية ويُدرَّبون لتقديم إسهامات بصورة مستقلة، وهو ما جعل هذه الأدلة حيوية وأكثر ملاءمة للجهات المستهدفة. وقد أطلق أول دليل *iGuide* في رواندا في شباط/فبراير ٢٠١٣، تبعه دليل بوروندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

دعم أقل البلدان نمواً عن طريق الإطار المتكامل المعزز

يساعد الإطار المتكامل المعزز أقل البلدان نمواً على معالجة قيود جانب العرض في التجارة لتمكينها من أداء أدوار أكثر فاعلية في النظام التجاري الدولي. وقد أقرت ولاية الدوحة بأن هذا الإطار يمثل آلية رئيسية لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً ودعت الأونكتاد إلى تكثيف مساهمته في هذا الإطار وتعزيزها. وتبعاً لذلك، استمر الأونكتاد في المشاركة بهمة في عمل مجلس الإطار المتكامل المعزز وسعى إلى تنفيذ العديد من أنشطة البرنامج القطرية طوال السنة.

وقدم الأونكتاد خدمات استشارية لأقل البلدان نمواً وعمل على بناء القدرات المؤسسية فيها، لا سيما بتحديث دراسات تشخيص التكامل التجاري. وبينت هذه الدراسات أن ثمة قيوداً تعوق القدرة على المنافسة ومواطن ضعف تعتري سلسلة الإمداد، كما حددت القطاعات التي تحرز أكبر معدل من النمو و/أو ذات الطاقة التصديرية

الأكبر. وتشكل دراسات تشخيص التكامل التجاري ومشاريع المساعدة التقنية اللاحقة أساساً هاماً لصياغة أو إعادة صياغة السياسات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتجارة.

وفي عام ٢٠١٣، خضعت دراستا تشخيص التكامل التجاري لكل من غامبيا والسنغال، اللتين كانت نسختاهما الأولتان متداولتين منذ عدة سنوات، للمراجعة والتحديث بصورة شاملة. وأجريت العملية ذاتها لكل من جيبوتي ومالي وموزامبيق والنيجر. وساعد الأونكتاد في صياغة مشاريع المستوى ٢ التي وضعت بغرض تمكين المستفيدين من تنفيذ المشاريع ذات الأولوية على النحو المحدد في مصفوفة الإجراءات الواردة في دراستي تشخيص التكامل التجاري لكل من بنن وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويجري انتقاء هذه المشاريع استراتيجياً لاستكمال مشاريع جارية أو سد ثغرات. ويضطلع الأونكتاد بدور هام في تنفيذ هذه المشاريع.

قدم الأونكتاد نتائج عمله بخصوص دراسة تشخيص التكامل التجاري في بَلَدنا وذلك في حلقة العمل الوطنية المعنية بالتصديق المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٣. وأُعرب في هذا الصدد عن ارتياحي الشديد للشراكة القيّمة التي تجمع بين الأونكتاد وحكومة السنغال، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم عن امتنان حكومة بلدي لجودة نتائج هذا العمل جميعاً [...]

رسالة من السيد أليون سار، وزير التجارة والمقاولات والقطاع غير الرسمي في السنغال إلى أمين عام الأونكتاد

الأونكتاد واستراتيجية جزر القمر للتنمية التجارية

يقدم الأونكتاد أنشطة وخدمات استشارية قطرية في شتى مجالات تخصصه.

وبناء على طلب من حكومة جزر القمر، وبالشراكة الكاملة مع السلطات المحلية، أعد الأونكتاد وقدم استراتيجية جزر القمر للتنمية التجارية. وكانت هذه الاستراتيجية في مستوى التحديات المحددة التي يواجهها البلد وركزت على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتحسين الوصول إلى الأسواق الدولية وإيجاد مكانة للبلد في الأسواق الإقليمية. وأقر مجلس الوزراء في صيف ٢٠١٣ خارطة طريق تتضمن ملخصاً لأهم الاستراتيجيات التي أُقِرت أثناء حلقة العمل المعنية بالتصديق المعقودة بحضور ممثلين حكوميين. وأصبحت خارطة الطريق تلك جزءاً من الاستراتيجية التجارية الوطنية للبلد. وعقد الأونكتاد أيضاً حلقتي عمل تدريبيتين لكفالة استمرارية الاستراتيجية مستقبلاً.

حلقة العمل المعنية بالتصديق بخصوص استراتيجية جزر القمر للتنمية التجارية، موروني، ١٩-٢١ آذار/مارس ٢٠١٣.

لن يُدَّخر جهد لضمان تنفيذ خارطة الطريق في أقرب وقت.

السيد ناصر مادي، وزير الإنتاج والبيئة والطاقة والصناعة والحرف، جزر القمر

نعتقد، بوصفنا شركاء منظومة الأمم المتحدة، أن السياسة التجارية التي وضعت قادرة على الأرجح، فيما لو طبقت على النحو الملائم، على أداء دور محفز على بلوغ أهداف ورقة استراتيجية الحد من الفقر وذلك بالتشجيع على توسيع القاعدة الإنتاجية بتحسين صادرات جزر القمر من السلع والخدمات.

مقطع من خطاب السيد د. كوت، منسق الأمم المتحدة المقيم، جزر القمر، أثناء حلقة العمل المعنية بالتصديق، آذار/مارس ٢٠١٣

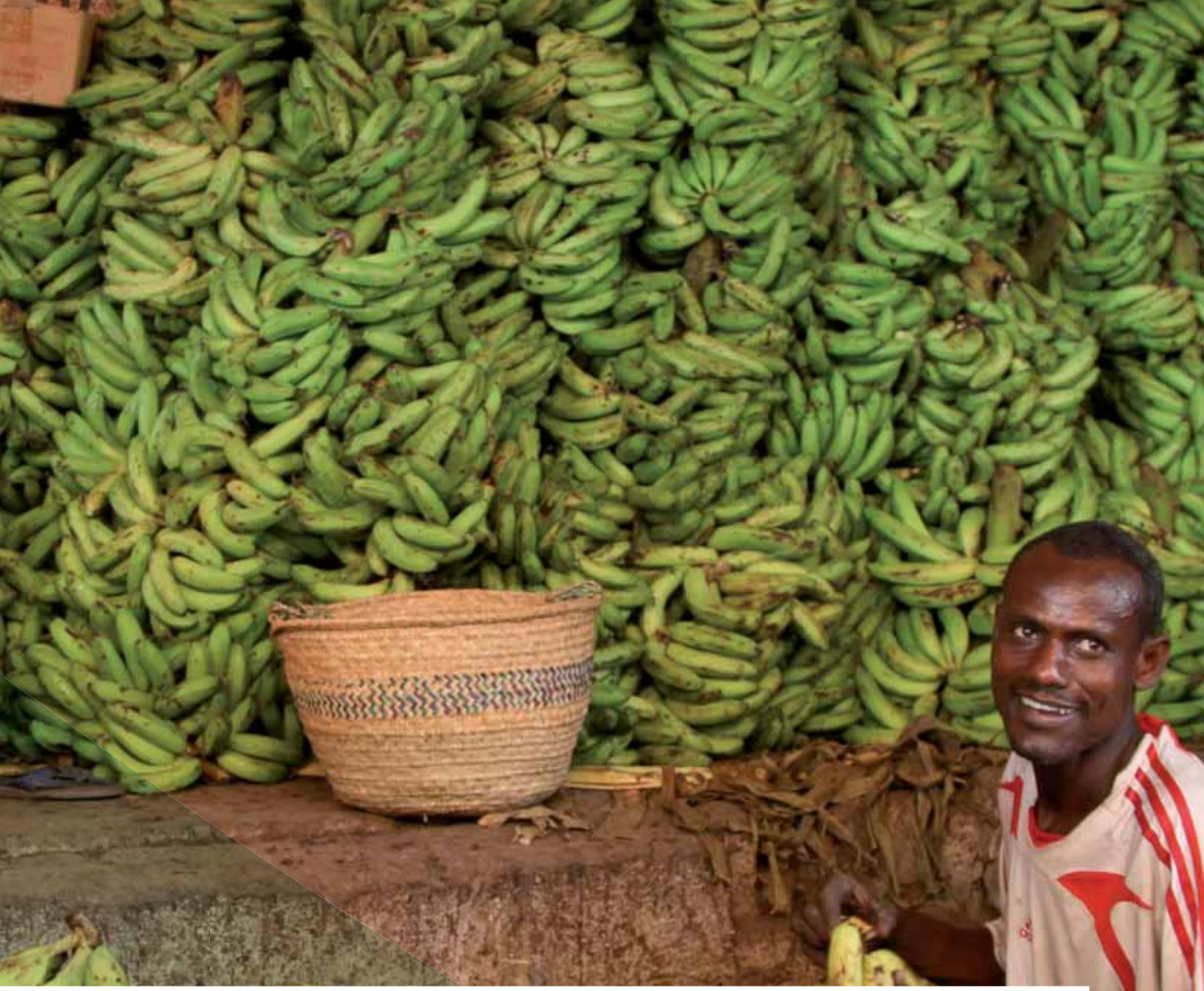

في الوقت الذي يستعد فيه المجتمع الدولي لتحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يرى الأونكتاد أن التجارة مصدر رئيسي للنمو والتنمية وأن النظام التجاري الدولي يتوقع منه أن يمكن من تهيئة بيئة مواتية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة وللحد من الفقر. وبالرغم من أن مجموعة الإجراءات التي اعتمدها المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ شكلت تطوراً إيجابياً، فإن التوترات بين العولمة والمصالح الإنمائية الوطنية تظل قائمة، بما يؤكد الحاجة إلى السعي لإيجاد طرق جديدة للتشجيع على جعل التجارة الدولية أكثر انفتاحاً وأكثر إنصافاً وعلى التوصل إلى توافق متعدد الأطراف لمعالجة مسألة الحواجز الجمركية. وفي عام ٢٠١٣، عمد الأونكتاد باستمرار إلى رصد وتقييم هذه الاتجاهات من زاوية التنمية. وقد أحدثت الإجراءات التي اتخذتها المنظمة أثراً إيجابياً في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية لوضع سياسات واستراتيجيات تجارية وطنية وتقييمها وتنفيذها وللمشاركة بفعالية في العمليات المتعددة الأطراف والإقليمية.

٤

الترويج للتنمية الشاملة والمستدامة عبر التجارة

دعم البلدان في مسيرة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية

ما لتيسير التجارة من مساهمة في تحقيق التنمية

الابتكار في مجالي النقل واللوجستيات

تحسين إدارة الجمارك

تهيئة الظروف للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق التجارة البيولوجية

تسخير إسهامات اقتصاد الخدمات في تحقيق التنمية

دعم القدرات للاستفادة من الوصول إلى الأسواق

دعم البلدان في مسيرة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جانب مهم من جوانب استراتيجيات البلدان التجارية والإنمائية، خصوصاً وأن ذلك يساعد على اندماج هذه البلدان في النظام التجاري الدولي. على أن عملية الانضمام تنطوي على تحديات بالنسبة للبلدان المقبلة على الانضمام باعتبار ذلك يقتضي إجراء إصلاحات ووضع أطر تجارية وأطر ذات صلة متعلقة بالسياسة العامة تدعم الأهداف الإنمائية الشاملة والمستدامة الطويلة الأمد، وتكفل في الوقت نفسه الانسجام مع قواعد منظمة التجارة العالمية وضوابطها. وهناك حاجة أيضاً إلى بناء القدرات المؤسسية والبشرية للتمكن فعلياً من تحليل وصوغ وتنفيذ الاستراتيجيات التجارية والإنمائية، والتفاوض على شروط الانضمام مع الشركاء الإنمائيين بما يتناسب ومستوى هذه البلدان في التنمية واحتياجاتها الإنمائية.

وكان الأونكتاد سباقاً في تقديم المساعدة التقنية لدعم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبات المقدم الرئيسي لهذه المساعدة منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، فساهم بذلك في تطور هذه المنظمة نحو العالمية. وفي عام ٢٠١٣، ساعد الأونكتاد ٢٢ بلداً تجري مفاوضات للانضمام أو تستعد لخوض هذه العملية، ومنها جميع أقل البلدان نمواً التي تخوض عملية الانضمام. وتشمل المساعدة التي يقدمها مراحل الانضمام الثلاث والمتمثلة في المرحلة التي تسبق الانضمام والتي تتخلله والتي تليه. وقد عمل الأونكتاد عن كثب، على مدى سنوات، مع حكومة اليمن وساند باستمرار الجهود التي يبذلها اليمن من أجل الانضمام. وقد وافق المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية رسمياً على انضمام اليمن. وقدّم الأونكتاد أيضاً الدعم التقني فيما يتعلق باستعراض مشروع الالتزامات، وبالتعامل مع مناقشات الفريق العامل المعني بانضمام اليمن بشأن قضايا سياسات الأسعار ودعم الصادرات الزراعية، وبتقديم المشورة عن مشروع التشريع الوطني قيد الإعداد.

ويقدم الأونكتاد دعماً فنياً من خلال الأنشطة التدريبية، والبعثات الاستشارية والاجتماعات التشاورية لأصحاب المصلحة المتعددين، وحملات إذكاء الوعي لمساعدة البلدان المقدِمة على الانضمام في تكييف نظم سياساتها التجارية بما يتوافق مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، مع مراعاة أهدافها واستراتيجياتها الإنمائية.

السيد سعد الدين طالب، وزير الصناعة والتجارة، اليمن (على اليسار) مع السيد روبرتو أزيفيدو، مدير عام منظمة التجارة العالمية (على اليمين) والسيد جيتا فيرجاوان، وزير التجارة، إندونيسيا (يتوسطهما)، في حفل انضمام اليمن أثناء المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، إندونيسيا.

ما لتيسير التجارة من مساهمة في تحقيق التنمية

أجرى الأونكتاد في عام ٢٠١٣ اتصالات فعالة مع العديد من البلدان النامية وذلك بتنفيذ إصلاحات جمركية أو تدريب أصحاب المصلحة أو إنشاء منتديات وطنية تعنى بمسألة تيسير التجارة وذلك في إطار برامجه للمساعدة التقنية وبناء القدرات. وقد استفاد تُجارٌ ومسؤولون من القطاع العام من مكاسب على صعيد الكفاءة، وباتت العمليات أكثر شفافية، وأصبحت الصفقات تجرى ضمن القطاع الرسمي بدلاً من إجرائها ضمن القطاع غير الرسمي، وزادت مداخيل الحكومة.

وفي عام ٢٠١٣، أنهى الأونكتاد بنجاح العديد من مشاريع تيسير التجارة المرتبطة بالمفاوضات متعددة الأطراف بشأن تيسير التجارة. واستمر تشغيل هذه المشاريع طوال السنة حيث أقام الأونكتاد عدة فعاليات إقليمية وأخرى بين الأقاليم تناولت تنفيذ تدابير تيسير التجارة والتعاون الإقليمي في بنن وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وسانت لوسيا ونيبال والهند. وبمرور الوقت، تحسن فهم البلدان النامية لتدابير تيسير التجارة التي جرى التفاوض عليها في منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي سمح لها بالمشاركة في

المشاركون الذين التقوا في جنيف لحضور منتدى تيسير التجارة، ٢٥-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، جنيف، سويسرا.

المفاوضات مشاركة فعالة والمساهمة في الاتفاق المهم المتعلق بتدابير تيسير التجارة المبرم في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية. ووضع الأونكتاد أيضاً تسع خطط وطنية بشأن تنفيذ تدابير تيسير التجارة ويعكف على إعداد دراسة بعنوان "المجال الجديد للقدرة التنافسية في البلدان النامية: تنفيذ تدابير تيسير التجارة"، من المتوقع أن تصدر في عام ٢٠١٤.

وثمة خطوة رئيسة في العديد من الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة هي إيجاد آلية سليمة للتشاور فيما بين أصحاب المصلحة. وقد نجح الأونكتاد في دعم إنشاء لجان وطنية لتيسير التجارة في العديد من البلدان، وأطلق في خريف ٢٠١٣ موقعاً على الانترنت خُزنت فيه معلومات عن أكثر من ٨٠ هيئة معنية بتيسير التجارة من مختلف أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدمت الشراكة العالمية من أجل تيسير التجارة والنقل من قِبل فرق عمل معنية بمشاريع تيسير التجارة في إطار الأونكتاد أرضيةً لإطلاق منتدى ومركز إعلام.

الابتكار في مجالي النقل واللوجستيات

كان موضوع الدورة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة هو "الابتكار في مجالي النقل واللوجستيات لأغراض استعراض برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٤". وكانت هذه الدورة مناسبة لتقييم التقدم المحرز والوقوف على المسائل العالقة تحسباً لعملية الاستعراض المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤، حيث بحث الخبراء موضوعات منها على سبيل المثال سياسات تطوير النقل العابر، وممرات النقل، وإمكانيات التحسين التي تتيحها التكنولوجيا والابتكار.

مسؤولون جمركيون في ميناء جاف بالخرطوم.

وسلّط الخبراء الضوء على الدور الذي ينبغي أن يقوم به الأونكتاد في البحث عن التجارب الناجحة وتحليلها ونشرها وإتاحة إمكانية تبادلها، وكذلك في تقديم المساعدة التقنية متى لزم الأمر للبلدان التي تطلبها. وأفضى الاجتماع على وجه الخصوص إلى تقديم التوصيات التالية: ضرورة تطبيق الحلول المبتكرة والقائمة على التكنولوجيا على نُظُم النقل العابر، وضرورة الاعتراف بممرات النقل النظامية باعتبارها الأطر المؤسسية الملائمة لإدارة التجارة العابرة، وضرورة تنفيذ مبادرات التكامل والتعاون الإقليمية تنفيذاً حثيثاً لزيادة تعزيز التجارة وتمكين القواعد المتعددة الأطراف المعززة من المساعدة على تيسير التجارة العابرة والدولية.

تحسين إدارة الجمارك

يصمم الأونكتاد ويطوّر تطبيقات حاسوبية متطورة لإدارات الجمارك وللأوساط التجارية لتمكينها من المواءمة مع المعايير الدولية لدى تنفيذ التدابير المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور، من لحظة (وقبل) وصول السلع إلى حين الإفراج عنها نهائياً لاستخدامها في البيوت بعد تسديد الرسوم والضرائب. والنظام الآلي للبيانات الجمركية هو نظام إدارة الجمارك لعمليات التجارة والنقل الدولية مصمم لاستخدامه في بيئة عصرية تعتمد الوسائل الآلية والترابط الشبكي. وينطوي هذا النظام على قدرات متطورة متصلة بإدارة المخاطر، وإمكانيات الانتقاء والتقييم، وجوانب راسخة منافية للفساد.

ويسعى الأونكتاد، من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية، وتماشياً مع الولاية المنبثقة عن مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر، إلى تحديث العمليات الجمركية والمساعدة في تحسين عملية تحصيل الإيرادات؛ وتسهيل تحقيق الكفاءة التجارية والقدرة على المنافسة وذلك بتقليص وقت المعاملات وتكاليفها إلى حد كبير؛ وتحسين الأمن بترشيد إجراءات مراقبة الشحن وعبور السلع وتخليصها؛ والمساعدة في مكافحة الفساد بتحسين الشفافية في المعاملات. وفي عام ٢٠١٣، قدمت البلدان المستفيدة ٦٦ في المائة من التمويل المباشر لأغراض تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أطلق برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية صيغة من هذا النظام على الصعيد العالمي ASYCUDAWorld، وهي عبارة عن منبر على شبكة الإنترنت

المشاركون في دورة تدريبية للنظام الآلي للبيانات الجمركية في مركز العقبة للتميّز، الأردن.

للتباحث في قضايا تقنية، بما في ذلك طرح الأسئلة وعرض وثائق وحل إشكالات. وبعد فترة اختبار ناجحة، بدأ هذا المنبر يتطور ليصبح أداة مستخدمة على نطاق واسع من قبل خبراء واستشاريين دوليين وموظفين وطنيين.

وفي مطلع عام ٢٠١٣ أيضاً، أُبرمت في إطار هذا البرنامج مذكرتا تفاهم إحداهما مع منظمة الجمارك العالمية بشأن إدارة الأداء، والأخرى مع اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية بشأن فرص التعاون الجديدة في مجال تيسير التجارة.

يرحب الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بمشاركة الأونكتاد الفعالة في عملية تقييم الاحتياجات في مجال تيسير التجارة، وفي الترويج لتنفيذ الإصلاحات المتصلة بتيسير التجارة، وفي تبسيط الإجراءات الجمركية من خلال برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية.

مقتطف من كلمة الاتحاد الأوروبي الافتتاحية في الدورة السادسة عشرة لمجلس التجارة والتنمية، جنيف، سويسرا

النظام الآلي للبيانات الجمركية

أكبر برامج الأونكتاد للمساعدة التقنية

٩٤ بلداً وإقليماً يستخدمون النظام الآلي للبيانات الجمركية، منها ٣٨ بلداً من أقل البلدان نمواً

٣٣٤ بعثة دعم وتدريب واستشارة اضطلع بها موظفون أو استشاريون خلال عام ٢٠١٣ لكفالة تنفيذ النظام

٢٩ تظاهرة تدريبية و/أو رحلة دراسية إلى الخارج شارك فيها ١٤٣ مشاركاً

٢ من نشرات النظام الآلي للبيانات الجمركية الإعلامية على الإنترنت تصدران سنوياً وتتضمنان أيضاً استعراضات عامة بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية

ASYCUDA
Automated SYstem for CUstoms DAta

تهيئة الظروف للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق التجارة البيولوجية

تهدف مبادرة الأونكتاد للتجارة البيولوجية إلى استغلال مزايا النظم الإيكولوجية والأنواع المحفوظة جيداً استغلالاً فعالاً بطريقة مستدامة وشاملة من خلال التجارة والاستثمار في التنوع البيولوجي. فمبادرة التجارة البيولوجية تستحدث وتنشر معارف متعلقة بالأطر التنظيمية والوصول إلى الأسواق وإدارة الموارد ومنهجيات سلسلة القيمة، وتتيح منبراً لتبادل الخبرات والدراية التي يستفاد منها في صياغة السياسات وفي ممارسات القطاع الخاص. وتعمل مبادرة التجارة البيولوجية، بفضل قدرتها التجميعية القوية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، على تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وبفضل العمل عن كثب مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، تولدت عن هذه المبادر منافع اقتصادية وبيئية واجتماعية في ٢١ بلداً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأوجدت فرصاً لإمكانية استحداث مناصب شغل والحصول على مداخيل وتنويع الصادرات

وإحداث تنمية ريفية، وكل ذلك لفائدة السكان والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات متعددة الجنسيات المتعاملة مع مبادرة التجارة البيولوجية.

تناول مؤتمر التجارة البيولوجية لعام ٢٠١٣، الذي كان بعنوان "دمج مشاريع المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن

المشاركون الذين حضروا مؤتمر التجارة البيولوجية الثاني في جنيف، سويسرا، ١١-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

إزالة الأحراج وتدهور الغابات في استراتيجيات التجارة البيولوجية"، مساهمة مبادرة التجارة البيولوجية في التخفيف من حدة تغير المناخ. وقد ذكر أكثر من ٩٠ في المائة من الذين أجابوا على استبيان استقصائي سابق للمؤتمر أن المبادرة كانت فرصة للاطلاع على تجارب مفيدة متصلة بمجالات أعمالهم وتبادل هذه التجارب وأنها شجعتهم على السعي لإيجاد مزيد من الفرص لتعزيز الشراكات، لا سيما بتنسيق أنشطتهم مع منظمات أخرى والتعاون مع مبادرة التجارة البيولوجية أو مع شركائها.

واستناداً إلى نظام الأونكتاد لتقييم تأثير التجارة البيولوجية، فقد استفاد من أنشطة مبادرة التجارة البيولوجية نحو ٣٠ ٠٠٠ من جامعي المحاصيل والمربين والصيادين والمزارعين والمنتجين، مستحدثةً بذلك فرص عمل ومولدةً دخلاً إضافياً وسبل عيش للمجتمعات الريفية والمهمشة، وكذلك لجهات أخرى فاعلة في سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة. وتجري إدارة أكثر من ٩٠ مليون هكتار من الأراضي بطريقة مستدامة من قبل المنظمات المستفيدة العاملة في مجال التجارة البيولوجية، وهو ما أدى إلى تعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام.

عقد الأونكتاد، بالاشتراك مع أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، مائدة مستديرة بشأن استكشاف نظم موثوق بها لاقتفاء الأثر من أجل إدارة التجارة الدولية في جلود أفعى الأَصَلَة، في بانكوك، تايلند، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣.

تعزيز الإطار التنظيمي للتجارة في جلود الثعابين

عمل الأونكتاد، جنباً إلى جنب مع أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، لكفالة التقيد بالتجارة المستدامة والمنظمة في الأنواع المهددة بالانقراض التي ترد قائمة بها في الملحق الثاني من الاتفاقية. وأوعزت المنظمتان معاً بإعداد دراسة لتحديد النطاق تبيّن الخيارات المتاحة لتطوير نظام لاقتفاء الأثر لسلسلة الإمداد الدولية بجلود الثعابين، مع التركيز على أفاعي الأَصَلَة في جنوب شرق آسيا. ونظراً لتنامي قوة التجارة الدولية في جلود الثعابين، تولي الأطراف في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض اهتماماً خاصاً لمجال قابلية اقتفاء آثار جلود الزواحف. وتهدف الدراسة إلى تزويد صانعي القرار باستعراض شامل للخيارات المتاحة في سبيل تعزيز الإطار التنظيمي للتجارة في جلود الثعابين. وينتظر أن تكون هذه الدراسة بمثابة مساهمة رئيسية في عملية اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض التي يتوقع أن تتوج في عام ٢٠١٦ في الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في هذه الاتفاقية حين ستقرر هذه الأطراف كيفية وموعد تنفيذ نظام (نظم) اقتفاء الأثر الأنسب للتجارة الدولية في جلود أفعى الأَصَلَة.

تسخير إسهامات اقتصاد الخدمات في تحقيق التنمية

لقد بات قطاع الخدمات القطاع الأكبر في الاقتصاد العالمي، حيث يسهم بنصيب متزايد في الناتج المحلي الإجمالي وفي التجارة والتوظيف. وقد زادت البلدان النامية مشاركتها في تجارة الخدمات، ذلك القطاع المفعم بالحيوية من التجارة العالمية الذي يتيح فرصاً هائلة للنمو. وتساهم الخدمات إلى حد كبير في النمو على نطاق الاقتصاد ككل، لما لها من إسهامات أساسية في المنتجات والخدمات الأخرى. وفضلاً عن ذلك، تتمتع بعض الخدمات – الصحة والتعليم والطاقة، على سبيل المثال – بوظائف اجتماعية مهمة لا غنى عنها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والإطار الإنمائي لما بعد ٢٠١٥.

وإذا كان قطاع الخدمات قد بلغ أشده في البلدان المتقدمة، فهو مجال جديد بالنسبة للبلدان النامية حيث أدى ضعف قدراتها التنظيمية والمؤسسية والتوريدية إلى إعاقة قدرتها على اتخاذ ما ينطوي عليه هذا القطاع من إمكانات أداةً فعالة لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. وبالتالي، فإن إدماج البلدان النامية إدماجاً إيجابياً في اقتصاد الخدمات العالمي والتجارة العالمية في الخدمات يكتسي أهمية حيوية بالنسبة للتنمية.

وتساعد استعراضات سياسات الخدمات التي يعدها الأونكتاد الحكومات الوطنية في تقييم مناخ السياسات الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية والتجارية لقطاعاتها الخدمية تقييماً منتظماً، وتقدم توصيات عن كيفية توسيع الخدمات والاستفادة منها لاستحداث فرص عمل ورفع المستويات المعيشية. وقد أنهى الأونكتاد، منذ عام ٢٠١٢، استعراضات سياسات الخدمات لكل من أوغندا وبيرو ورواندا وليسوتو ونيكاراغوا، ولا تزال قيد الإعداد بالنسبة لباراغواي وبنغلاديش.

وتأسيساً على سلسلة من العمليات التشاورية الوطنية للأطراف المتعددة ذات المصلحة، نُظّم الاجتماع الإقليمي بشأن التشجيع على تطوير قطاع الخدمات والنمو المدفوع بالتجارة في أفريقيا (١٢-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أديس أبابا) والحوار

الإقليمي بشأن الترويج لتنمية الخدمات والتجارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، سانتياغو) بغرض التشجيع على الإثراء المتبادل للتجارب والدروس المستفادة، ومن ثم إيجاد أنسب الأطر التنظيمية الوطنية.

دعم القدرات للاستفادة من الوصول إلى الأسواق

التدابير غير التعريفية هي تدابير سياساتية تختلف عن التعريفات الجمركية العادية ويمكن أن يترتب عنها تأثير اقتصادي على تجارة السلع على الصعيد الدولي، من حيث تغيير الكميات المتداولة أو أسعارها، أو تغيير الكميات والأسعار في آن معاً. وإدراك استخدامات أدوات السياسة التجارية هذه وانعكاساتها أمر مهم لصياغة استراتيجيات إنمائية فعالة وتنفيذها، ويقدم الأونكتاد دعماً للبلدان النامية لتعزيز فهمها للانعكاسات الإنمائية لهذه التدابير من حيث الأداء التصديري والتكامل في الاقتصاد العالمي والاستجابات على صعيد السياسة العامة.

وقد استمرت *قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية* التابع للأونكتاد، وهي الأكثر شمولية من نوعها، في جمع وتصنيف التدابير غير التعريفية طوال عام ٢٠١٣. كما واصل فريق الشخصيات البارزة، الذي أنشأه الأونكتاد في عام ٢٠٠٦ للمساعدة في إحداث تحسينات ملموسة، العمل مع فريق الدعم التقني المشترك بين عدة وكالات بغية تقليص أوجه القصور من حيث الشفافية.

وواصل الأونكتاد أيضاً مساهمته في مبادرة الشفافية في التجارة عن طريق جمع البيانات عن التدابير غير التعريفية. وهذا المشروع المشترك، الذي أطلق في عام ٢٠١١ مع مصرف التنمية الأفريقي ومركز التجارة الدولية والبنك الدولي، يشجع الجهود التي تبذل لجمع البيانات التجارية ويعمل على تجميع القوى لتزويد المستخدمين بأدوات مجانية يمكن استعمالها لتقييم وتحليل المعلومات المتعلقة بالسياسات التجارية والأسواق. والغرض من هذه المبادرة هو زيادة الفعالية في التجارة بكفالة الوصول إلى المعلومات وزيادة وعي الأعضاء بالفرص التجارية ووعي الحكومات بالحواجز التجارية.

أثر التدابير غير التعريفية

في حزيران/يونيه ٢٠١٢، عُرض في ورشة العمل التي استضافها الأونكتاد ومصرف التنمية الأفريقي تصنيفٌ جديدٌ للتدابير غير التعريفية والمنهجية المتبعة لتجميع هذه التدابير. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، وكنتيجة مباشرة لورشة العمل هذه، اعتَمَد مشروعُ "العلامة التجارية للجنوب الأفريقي"، وهو مشروع مصمم لتحسين الأداء التجاري والقدرة على المنافسة في منطقتي الشرق والجنوب الأفريقي، تدابيرَ الأونكتاد غير التعريفية بغية تفعيل السياسات المتعلقة بالتدابير غير التعريفية. وبعد تحقيق تقدم كبير في عملية تحرير التعريفات الجمركية في الجنوب والشرق الأفريقي، بات التحدي الرئيسي لتفعيل التجارة يكمن في كيفية معالجة مسألة الحواجز غير التعريفية وغيرها من الحواجز أمام التجارة التي تساهم في ارتفاع تكلفة التعامل التجاري في المنطقتين.

ووضع الأونكتاد، بالتعاون مع مشروع "العلامة التجارية للجنوب الأفريقي"، سلسلة شاملة من الوحدات التفاوضية لتدريب المفاوضين من منطقة التجارة الحرة الثلاثية الأطراف في المجالات التالية: صياغة نص معروض للتفاوض، واتفاقات التجارة الحرة، والتعريفات، وقواعد المنشأ، ومكافحة الإغراق، والإعانات، والضمانات، وتسوية المنازعات. واشترك أيضاً في عقد ورشات عمل وطنية وورشات عمل لتدريب المدربين. وفي عام ٢٠١٣، عقدت ست دورات تلقى فيها ١٥٠ مفاوضاً تجارياً من ٢٢ بلداً من بلدان الاتفاقات الثلاثية الأطراف تدريباً في مجالات تحرير التعريفات الجمركية وقواعد المنشأ وصياغة اتفاقات التجارة الحرة.

المشاركون في ورشة عمل رابطة جنوب شرق آسيا بشأن تصنيف التدابير غير التعريفية المعقودة في بانكوك، تايلند، يومي ١٤ و١٥ آذار/مارس ٢٠١٣.

تشكل مسألة تعزيز القدرات الإنتاجية لتحسين قدرات أقل البلدان نمواً على المنافسة في الاقتصاد العالمي محوراً رئيساً من محاور عمل الأونكتاد. والقدرات الإنتاجية هي الموارد الإنتاجية والقدرات على تنظيم مشاريع الأعمال والروابط الإنتاجية التي تحدد، مجتمعةً، قدرة بلد ما على إنتاج السلع والخدمات. وتشمل برامج الأونكتاد التي تهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية تقديم الدعم إلى منظمي مشاريع الأعمال وإلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنظيم دورات في بناء القدرات لمقرري السياسات والموظفين الحكوميين، وإيجاد آليات تمكّن من توظيف استثمارات من أجل التنمية المستدامة.

وفي سياق مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، يسعى الأونكتاد إلى استحداث مؤشرات قابلة للقياس كمياً وما يتصل بها من متغيرات لقياس القدرات الإنتاجية على نطاق الاقتصاد بغية توفير منهجية عملية ومبادئ توجيهية في مجال السياسات فيما يتعلق بكيفية إدماج القدرات الإنتاجية في صُلب سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية في أقل البلدان نمواً. وستتيح هذه المؤشرات معلومات عن نتائج السياسات وتوجيه مجالات العمل مستقبلاً.

٥

دعم النمو الاقتصادي المطرد عن طريق تحسين القدرات الإنتاجية

اتباع سياسات استثمارية ترمي إلى دعم التنمية المستدامة

إضفاء الطابع الأمثل على إسهام السياحة في تحقيق التنمية المستدامة

بناء القدرات من أجل دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي

تشجيع إيجاد إدارة للمواني تتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة

تنظيم دورات من أجل واضعي السياسات بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي

المساعدة في وضع تشريعات بشأن التجارة الإلكترونية

رعاية عملية تنظيم المشاريع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

اتباع سياسات استثمارية ترمي إلى دعم التنمية المستدامة

خطا الأونكتاد في عام ٢٠١٣ خطوات واسعة إضافية متتابعة على طريق مساعدة البلدان في تعميم ضرورات التنمية في السياسات الاستثمارية عن طريق إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وهذا الإطار، الذي كان هو محور *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢*، يشكل حالياً الأساس الذي تقوم عليه جميع الأنشطة التدريبية وأنشطة بناء القدرات المشمولة باتفاقات الاستثمار الدولية. وقد امتدحت دليل السياسات هذا شخصيات بارزة، مثل 'جيفري ساكس' المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك لدوره الحيوي في المساعدة على إيجاد التزام بأهداف التنمية المستدامة.

وكما كان الحال في الماضي، ترتكز أعمال الأونكتاد في مجال سياسة الاستثمار الدولية على إجراء بحوث من أرفع مستوى بشأن أحدث الاتجاهات والقضايا المطروحة في هذا المجال الآخذ في التطور. وفي عام ٢٠١٣، قُدم مقترَح باتباع مسارات إصلاحية خمسة هي كما يلي:

- الترويج لحلول بديلة بشأن المنازعات
- تصميم النظام القائم تبعاً لآحاد اتفاقات الاستثمار الدولية
- تضييق نطاق إمكانية اضطرار المستثمرين إلى اللجوء إلى نظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول
- الأخذ بآلية للطعون
- إنشاء محكمة دولية دائمة بشأن الاستثمار مُصمَّمة للتخلص من بعض مواطن الضعف في نظام اتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك الصعوبات التي تواجَه في تصحيح قرارات التحكيم الخاطئة وأوجه القلق المتعلقة بتكلفة إجراءات التحكيم وطول مدتها.

وجرى الاضطلاع أيضاً بقدر كبير من العمل لإعادة بناء وتحديث قواعد بيانات الأونكتاد القائمة المتعلقة باتفاقات الاستثمار. وعُقد عدد من حلقات العمل أثناء عام ٢٠١٣ بغية تبادل وجهات النظر بشأن المسار المستقبلي لنظام اتفاقات الاستثمار وأفضل الممارسات لدى الجهات صاحبة المصلحة في مجال هذه الاتفاقات. وبناء عليه، استفاد أكثر من ١ ٠٠٠ ممارس في مجال الاستثمار على الصعيد الدولي من أنشطة التدريب الذي نُظم بشأن القضايا الرئيسية المختلفة، بما في ذلك أساليب تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. وكانت ردود الفعل المتلقاة من المشاركين في هذا التدريب ممتازة، إذ سلّم أكثر من ٩٠ في المائة منهم بأن الدورات التدريبية قد ساعدتهم على تحسين فهمهم للقضايا المهمة وللآثار المترتبة على اتفاقات الاستثمار الدولية. وفي استقصاء حديث لآراء المشاركين في الدورة التدريبية، أشار أكثر من نصفهم إلى أن مشاركتهم في الدورة قد تبعها صدور توصية من مستوى رفيع بتكملة النهْج الذي تسير عليه بلدانهم بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية بالعناصر الواردة في إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة أو ذكروا أن هذه العناصر قد أُدمجت فعلاً في الموقف التفاوضي لبلدانهم، مسلِّطين الضوء على التأثير الطويل الأجل

المشاركون في الدورة التدريبية المتعلقة بجيل جديد من سياسات الاستثمار الدولية من أجل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي نظمها الأونكتاد بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية في سراييفو، بالبوسنة والهرسك، في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

المترتب على الدورة التدريبية. وذكرت نسبة ١٦ في المائة أخرى منهم أن الإطار المذكور قد أفاد كمصدر إلهام في تخطيط أنشطة التكامل على الصعيد الإقليمي.

وشملت المساعدة التقنية أيضاً تقديم خدمات استشارية مخصصة الغرض إلى البلدان التي تجتاز مفاوضات محددة بشأن اتفاقات استثمار دولية، وبشأن صياغة معاهدات ثنائية نموذجية بخصوص الاستثمار، كما شملت الإسهام في صياغة قوانين استثمار في نحو عشرة بلدان ومناطق. وأكدت حكومتا لبنان وتونس أنهما قد رجعتا إلى الإطار المذكور عند إعادة صياغة معاهداتهما الثنائية النموذجية المتعلقة بالاستثمار.

إضفاء الطابع الأمثل على إسهام السياحة في تحقيق التنمية المستدامة

يمكن للسياحة أن تُسهم إسهاماً قيماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة بالنظر إلى أنها تسعى إلى توليد فرص عمل مستقرة وفرص لكسب الدخل وللإدماج الاجتماعي، وتُسهم في التخفيف من الفقر. وهي لها أهميتها أيضاً لتحقيق التنويع والنمو الاقتصاديين، على الرغم من احتمال حدوث تأثيرات بيئية واجتماعية سلبية مترتبة على ذلك. ولضمان أن توفّر السياحة فرص عمل ودخل في الأجل الطويل وأن تُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تكون العمليات والأنشطة المضطلع بها مستدامة. وهذا يتطلب الأخذ باستراتيجيات وبرامج عمل سياساتية طموحة.

وفي آذار/مارس ٢٠١٣، نظّم الأونكتاد اجتماع خبراء بشأن إسهام السياحة في تحقيق التنمية المستدامة بغية إذكاء الوعي بدورها في استحداث فرص عمل وفي تحقيق النمو الشامل للجميع في البلدان النامية. وتشجيعاً للتعاون مع كيانات الأمم المتحدة في هذا المجال، نُظم اليوم الثاني من هذا الاجتماع بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة التوجيهية المعنية بتسخير السياحة من أجل التنمية. وشارك أكثر من ٩٠ خبيراً وممارساً للعمل السياحي ومندوباً في الاجتماع الذي سلط الأضواء على ما بين التجارة والسياحة من صلة مهمة بالنسبة إلى اقتصادات كثير من البلدان النامية المعتمدة على السياحة.

وعقب ورود طلب من رئيس الوزراء ووزير الثقافة في الرأس الأخضر، أُوفدت بعثة استشارية إلى هذا البلد تستهدف المجالات التي حُددت في الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري الخاصة بهذا بالرأس الأخضر. وأعربت الحكومة بعد ذلك عن اهتمامها بالدخول في شراكة مع الأونكتاد بغية إعداد استراتيجيتها السياحية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. وقدم الأونكتاد المساعدة أيضاً من أجل بناء منصة توزيع لموسيقى الرأس الأخضر، وهو سيعمل عن كثب مع اللجنة التوجيهية بغية إعداد مقترحات مشاريع فيما يتعلق بالسياحة والصناعات الإبداعية. وتولدت عن هذه الأعمال شراكة مع الأونكتاد تود حكومة الرأس الأخضر زيادة تعزيزها.

ولتعزيز الصلة بين السياحة والاقتصاد الإبداعي، نظّم الأونكتاد اجتماعاً في ٩ و١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لإتاحة الفرصة للبلدان لتحديد مقترحات المساعدة التقنية التي تلبّي احتياجاتها على أفضل نحو. وأوضح المشاركون أن الشكل المتمثل في اجتماع – أي عد صغير من المشاركين ووجود متسع للاجتماعات الثنائية – قد

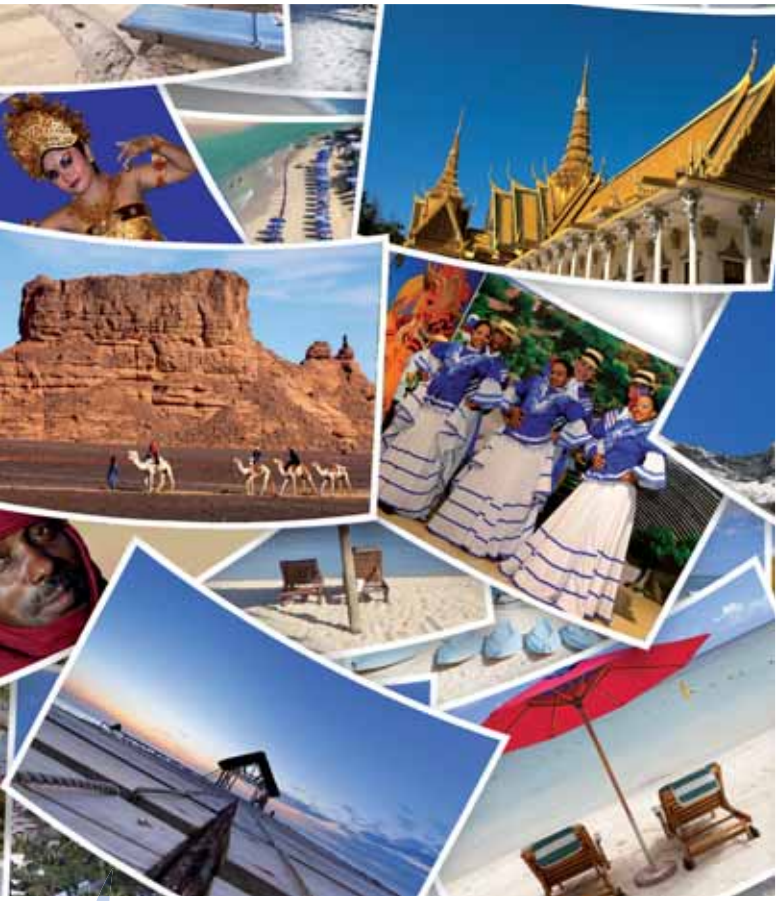

أدى إلى إجراء مناقشات تفاعلية ومثيرة للفكر بين ممثلين قُطريين من إثيوبيا والرأس الأخضر ومدغشقر وخبراء في السياحة وممثلين للجنة التوجيهية وللإطار المتكامل المعزز. ووفقاً لما ذكره الممثلون القُطريون، جاء الاجتماع أيضاً بنهْج إنساني بشأن أهمية الثقافة والمجتمع المحلي في مجال السياحة والاقتصاد الإبداعي، وأسهم الاجتماع في زيادة تعزيز شراكة جماعية وبناءة فيما بين الوكالات تتسم بأهمية حاسمة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتنفيذ المشاريع بكفاءة.

بناء القدرات من أجل دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي

اكتسب برنامج التدريب التجاري خبرة واسعة في تقديم مساعدة معدَّة حسب الاحتياجات إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل بناء قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي. ويؤكد البرنامج على أهمية تطوير خدمات المعرفة من أجل السكان المحليين على أيدي السكان المحليين. ويتشاور برنامج التدريب التجاري على نطاق واسع مع المستفيدين من المرحلة النظرية الأولى ويدرب خبراء محليين لكي يصبحوا مدرِّبين بشأن القضايا المتصلة بالتجارة مما يخلق روح التبنّي المحلي لعملية تطوير القدرات ويحقق استدامة هذه العملية.

وفي عام ٢٠١٣، أُطلق مشروع التدريب التجاري في منطقة غرب أفريقيا بغية تعزيز القدرات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في بعض بلدان غربي أفريقيا (بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، ومالي). وجرى توسيع نطاق هذا المشروع لكي يشمل كوت ديفوار والنيجر ونيجيريا، وذلك بالتعاون مع مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوواس). ويتّبع المشروع استراتيجية برنامج التدريب التجاري مع التأكيد بوجه خاص على الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) وهو سيدعم تنفيذ الأُطر القانونية القائمة بشأن المعاملات الإلكترونية على الصعيد الوطني عن طريق حلقات العمل التي تنظَّم بشأن بناء القدرات في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥.

> ***أعتقد أن هذا حتى الآن هو الموضوع الأثير لديّ. ففي غامبيا، شأنها شأن معظم الدول في أفريقيا، ليس لدينا أي تشريع بشأن حماية البيانات، ونحن نعمل من أجل إقامة مؤسسة لها مراكز خدمات مشتركة حول العالم، وإنني اعتبر هذا الموضوع هو أهم موضوع لأنشطتي اليومية.***
>
> السيد عمر ف. مباي، رئيس (إدارة) الشؤون القانونية وأمين شؤون الشركات في مصرف ستاندرد تشارترد غامبيا المحدود

اجتماع التنسيق السنوي للشبكة الناطقة بالفرنسية لبرنامج الأونكتاد لتدريب التجاري في مجال الموانئ، والذي عُقد في جنيف يومي ٢٦ و٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣.

تمكنت الشبكة الناطقة بالإسبانية من أن تُطلق بنجاح الجولة الأولى من دورة التدريب على إدارة الموانئ الحديثة في الجمهورية الدومينيكية من أجل ٣٤ مشاركاً في سانتو دومينغو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣.

تسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية في أنغولا: بناء الروابط بين الجهات صاحبة المصلحة في قطاع السياحة

في عام ٢٠١٣، أتم برنامج التدريب التجاري دورة أنشطة لعنصره المتعلق بتسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية في أنغولا كان قد بدأها في عام ٢٠٠٧. وشملت دورة الأنشطة هذه تنظيم خمس حلقات عمل لغرض التوعية بشأن تسخير السياحة المستدامة من أجل التنمية المحلية على الصعيدين الوطني والمحلي؛ وإجراء دراسة وطنية بشأن رسم خريطة للسياحة في أنغولا؛ وتنظيم جولة دراسية لمسؤولين أنغوليين في موزامبيق تلتها حلقة عمل استعادة الحقوق ونشر القيم؛ وحلقة عمل وطنية بشأن إدارة مشاريع التنمية المستدامة جمعت بين القطاعين العام والخاص فضلاً عن ممثلين للمجتمع المدني.

ومن حيث التأثير، فإن المستفيدين من المشاريع وصناع القرار على الصعيد الوطني هم أنصار السياحة الأكثر مسؤولية في أنغولا؛ وفي هذا الصدد فإن الروابط التي أُقيمت بين القطاع الخاص والمجتمعات المحلية أثناء الاضطلاع بالأنشطة المعنية قد أسهمت في تطوير سلاسل الإمداد التي تربط المنتِجين المحليين بالفنادق الساحلية.

كانت اللقاءات التي أُجريت مع السلطات والمسؤولين عن المجالات المختلفة للموانئ ذات أهمية جوهرية. فتبادل الخبرات والمعلومات عن المشاكل القائمة والحلول المطروحة قد مكّننا من أن نفهم بدرجة أكبر التحديات والديناميات القائمة في قطاعات الموانئ المختلفة، منظوراً إليها من منظور القطاعين الخاص والعام.

السيدة كارمن بينيتيث إرناندیث، المدير العام، الشركة صاحبة امتياز ميناء أمازوناس (شركة مساهمة)، في بيرو، ومشاركة في الجولة الدراسية

تشجيع إيجاد إدارة للموانئ تتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة

يَجمع 'برنامج التدريب على إدارة الموانئ' بين كيانات عامة وخاصة وكيانات دولية من أجل تقاسم الخبرة الفنية وأفضل الممارسات، وهو يدعم أوساط إدارة الموانئ في البلدان النامية فيما تسعى إليه من إدارة الموانئ إدارة تتسم بالكفاءة والقدرة على المنافسة. وتشكل إدارة الكفاءات وتنمية قدرات القيادات جزءاً حاسم الأهمية من هذا البرنامج الذي يعمل عن طريق شبكات ناطقة بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية توجد في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

وتشكل دورة الإدارة الحديثة للمواني جزءاً من برنامج التدريب العام على إدارة المواني، وهي تستهدف المديرين من الإدارة المتوسطة والإدارة العليا. وتتألف الدورة من أنشطة تدريبية مدتها ٢٤٠ ساعة مقسمة إلى ثماني وحدات تُقدَّم على مدى سنتين. وللحصول على شهادة في الإدارة الحديثة للمواني، يجب أن يُتم المشاركون كل وحدة تدريبية وأن يناقشوا رسالة يعدّونها. وهذه الرسائل (التي تبلغ نحو ١٥٠ رسالة كل عام) قد أتاحت الكثير من النظرات الثاقبة التي يمكن أن تستفيد منها أوساط المواني فيما تبذله من جهود لتحسين الخدمات.

وفي عام ٢٠١٠، نُظمت ٥٩ دورة لـ ٤٤٣ مشاركاً و٨٢ مدرِّباً من ١٤ بلداً، من بينها خمسة من أقل البلدان نمواً.

تنظيم دورات من أجل واضعي السياسات بشأن القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي

الدورات الإقليمية المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، التي تُعرف عموماً باسم دورات الفقرة ١٦٦ (خطة عمل بانكوك، لعام ٢٠٠٠)، تستهدف واضعي السياسات والأكاديميين في الوزارات والجهات الحكومية، كما تستهدف البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف، بسويسرا. ويوجد شكلان لهذه الدورات: دورات إقليمية مدتها ثلاثة أسابيع من أجل واضعي السياسات الاقتصادية والأكاديميين العاملين في الحكومة، ودورات قصيرة تُقدَّم على فترتين كل منهما نصف عام دراسي من أجل الدبلوماسيين العاملين في جنيف.

وفي عام ٢٠١٣، عُقدت ثلاث دورات إقليمية في سنغافورة وكولومبيا وموريشيوس. كما نُظمت في جنيف بسويسرا ست دورات قصيرة من أجل واضعي السياسات. وبَحثت هذه الدورات العلاقة المتبادلة فيما بين العوامل الاقتصادية، مثل التجارة الدولية والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا؛ وتأثيرها المحتمل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية؛ وكيف يمكن للسياسات الاقتصادية الملائمة والمناسبة أن تستفيد من الاقتصاد المعولَم.

ويركّز المنهج الدراسي على الخصائص الإقليمية المحددة، في الوقت الذي تُؤخذ فيه في الحسبان التطورات الاقتصادية العالمية التي ينبغي أن يضعها واضعو السياسات في الاعتبار عند تحديد أهداف التنمية الوطنية وكيف يمكن للمكاسب المتحققة من التجارة والاستثمار أن تحقق هذه الأهداف. ويمكن للمشاركين أن يفكروا في الدروس المستفادة وأن يتداولوا بشأن عملية تشاور وطنية تتناول التجارة في الخدمات المالية وأن يتوافر لهم، في نهاية الدورة، فهم أفضل للصلات القائمة بين عملهم والأهداف الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية مما يمكنهم من الإسهام على نحو أفضل في صياغة كل من السياسات المتصلة بالتجارة والمواقف التفاوضية الدولية المتسقة مع المصالح الإنمائية لبلدانهم.

المشاركون في دورة الأونكتاد الإقليمية السابعة والعشرين المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي من أجل المسؤولين الأفارقة والتي تحمل عنوان "التجارة والتدفقات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي والتنمية في اقتصاد سائر في طريق العولمة"، ١٥ تموز/يوليه – ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، في إيفولين، بموريشيوس.

تنظيم دورات إقليمية من أجل واضعي السياسات والأكاديميين

من أجل أمريكا اللاتينية والكاريبي – استضافتها جامعة إيفيت (EAFIT) في ميدلين، بكولومبيا:

١٨ مشاركاً من إكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبليز، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، ودومينيكا، والسلفادور، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا.

ومن أجل أفريقيا، استضافتها جامعة موريشيوس، في موريشيوس:

٢٤ مشاركاً من: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وزمبابوي، وسيشيل، وغامبيا، والكاميرون، وكينيا، وليسوتو، ومالي، ومدغشقر، والمغرب، وموريشيوس، ونيجيريا.

هذه الدورة هي بمثابة هدية تواصل العطاء – فقد تمكنتُ شخصياً من تطبيق بعض المعارف التي اكتسبتُها في دورة نُظمت في الآونة الأخيرة بشأن التفاوض التجاري. فشكراً جزيلاً للأونكتاد على هذا البرنامج المفيد.

السيد مارك رامزي، مشارك من بليز في الدورة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي المتعلقة بالقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي

ومن أجل منطقة آسيا – المحيط الهادئ – استضافها برنامج سنغافورة للتعاون، وزارة خارجية سنغافورة:

١٨ مشاركاً من: إندونيسيا، وبوتان، وتوفالو، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وساموا، وسري لانكا، وفيجي، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار، ونيبال.

المساعدة في وضع تشريعات بشأن التجارة الإلكترونية

في عام ٢٠١٣، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بشأن القضايا المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل التجارة الإلكترونية، والتجارة عبر الهاتف المحمول والحوسبة السحابية، وأهمية تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية تمكينية. ونُظمت أنشطة تتعلق بالتعاون التقني، مثل حلقات عمل بشأن صياغة قوانين إقليمية ووطنية تتعلق بالفضاء الإلكتروني، كما أُجريت استعراضات مقارَنة بالتعاون مع اللجان الإقليمية.

وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، جرت الموافقة في الاجتماع العاشر للمجلس القطاعي للنقل والاتصالات والأرصاد الجوية على إطار المرحلة الثانية لقوانين الفضاء الإلكتروني لجماعة شرق أفريقيا من أجل تنفيذها. وتحرز الدول الشريكة لجماعة شرق أفريقيا تقدماً في تنفيذ إطاري المرحلة الأولى والمرحلة الثانية. وأصبح سن قوانين الفضاء الإلكتروني أكثر أهمية من ذي قبل بالنظر إلى تحرّك هذه الجماعة في اتجاه زيادة استخدام تطبيقات وخدمات الحكومة الإلكترونية.

قام الأونكتاد ومنظمة الاتصالات التابعة للكومنولث والرابطة البرلمانية للكومنولث باستضافة منتدى الأمن على الفضاء الإلكتروني في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في ياووندي بالكاميرون.

يشكل وضع قوانين بشأن الفضاء الإلكتروني في المنطقة أمراً بالغ الأهمية يقوم عليه ما يجري على الصعيد الإقليمي من عملية تحقيق الإمكانات الكاملة للتجارة الإلكترونية والمعاملات المالية الإلكترونية وإسناد عمليات نشاط الأعمال إلى مصادر خارجية.

السيد موسى سيرما، رئيس المجلس الوزاري لجماعة شرق أفريقيا، ووزير شؤون جماعة شرق أفريقيا، في كينيا

رعاية عملية تنظيم المشاريع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم

يهدف برنامج الأونكتاد لتيسير التجارة إلى تحقيق نتائج عملية وملموسة عن طريق تحديث الإجراءات الإدارية وتبسيطها.

وبُدئ في تنفيذ نظام اللوائح الإلكترونية في ٢٢ بلداً، وقد ساعد هذا النظام المستفيدين على خفض التكاليف والوقت المطلوبين لإنشاء مشروع من المشاريع بنسبة ٧٠ في المائة. وعلى سبيل المثال قامت الكاميرون، بعد تلقّي المساعدة من الأونكتاد في أوائل عام ٢٠١٣، بتبسيط الإجراءات الإدارية اللازمة لبدء أي مشروع أعمال وذلك بتخفيضها إلى يوم واحد فقط في مركز واحد جامع للخدمات. وأدى تبسيط إجراءات تسجيل المشاريع في كوت ديفوار إلى تحقيق طفرة بنسبة ١٦٢ في المائة في عدد المشاريع الرسمية الجديدة. وفي توغو، خُفضت إجراءات بدء المشاريع من ٢١ خطوة إلى ١٣ خطوة، وجرى تقليص الوقت المطلوب من ٦٩ يوماً إلى تسعة أيام. وقد أدى هذا الترشيد إلى خفض التكاليف بنسبة ٥٤ في المائة، كما ارتفع عد المشاريع الرسمية الجديدة بنسبة ٥٢ في المائة عقب عملية التبسيط. وفي كوستاريكا، خُفضت إجراءات بدء نشاط الشركات من ٣٢ خطوة إلى ٣ خطوات ومن ٦٠ يوماً إلى ٣ أيام، وذلك بفضل النظام الموضوع حديثاً على شبكة الإنترنت مما نتج عنه تحقيق وفورات في التكاليف بنسبة ٦١ في المائة. وفي غواتيمالا، خُفضت إجراءات إنشاء المشاريع بنسبة مئوية بلغت في المتوسط ٤٠ في المائة.

ويساعد 'إطار الأونكتاد لسياسات إنشاء وتطوير المشاريع' البلدان النامية على رعاية دعم عملية تنظيم المشاريع. ويركّز أحد المكونات الرئيسية لهذا الإطار على التمكين للنساء منظّمات المشاريع. وفي عام ٢٠١٣، قدم الإطار دعماً وتوجيهاً بشأن التنفيذ إلى البرازيل، وبنما، وجزر سليمان، وزمبابوي، وغامبيا، ونيجيريا،

وقد نوقشت تجارب هذه البلدان في اجتماع لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية المعقود في أيار/مايو. وأُدرجت أيضاً في الدراسة التشخيصية المتعلقة بالتكامل التجاري الخاصة بغامبيا مسألة وضع سياسة بشأن تنظيم المشاريع.

وفي عام ٢٠١٣، تمكّن البرنامج الرئيسي للأونكتاد وهو برنامج تطوير القدرة على تنظيم المشاريع (إمبريتيك)، الذي نُفذ في ٣٤ بلداً، من الإسهام مرة أخرى في الحد من الفقر وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى عن طريق تطوير قدرات منظمي المشاريع. ونتيجة للمساعدة المقدمة من الأونكتاد في جمهورية تترانيا المتحدة، ازدادت العمالة في عشرة مشاريع صغيرة وبالغة الصغر بنسبة ١٤ في المائة في حين أن المشاريع الخاصة بستة مشاركين في برنامج إمبريتيك قد شهدت تضاعف النمو الوسيط لرقم الأعمال. وفي زامبيا، نمت العمالة في ١١ مشروعاً صغيراً وبالغ الصغر بنسبة ٣٨ في المائة، بينما سُجلت زيادة بنسبة ٢٧,٥ في المائة في رقم الأعمال في عدّة شركات كانت قد استفادت من برنامج روابط الأعمال التجارية التابع لبرنامج 'إمبريتيك'. وشهدت أوغندا أيضاً تحقيق تحسينات قوية بفعل هذا البرنامج، إذ ارتفعت العمالة الدائمة بنسبة ١٢٥ في المائة وازدادت الإيرادات بنسبة ١٤٤ في المائة في الشركات المستفيدة من البرنامج.

السيد 'راؤول كويرو'، رئيس ومدير بحوث 'المجمّع الدولي للروح الإبداعية'، بكولومبيا، يُدلي بالبيان الرئيسي في لقاء مفتوح بشأن تنظيم مشاريع الشباب من أجل التنمية الذي نُظم أثناء الأسبوع العالمي لتنظيم المشاريع الذي أقامه الأونكتاد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايبو) وجامعة حنيف ومكتب حنيف للتنمية الاقتصادية، بدعم من سفارات إيطاليا والبرتغال وكولومبيا والمكسيك.

بناء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تكون إبداعية ومستدامة وذات قدرة على المنافسة دولياً

برنامج تطوير القدرة على تنظيم المشاريع (إمبريتيك) هو برنامج تابع للأمم المتحدة أنشأه الأونكتاد لدعم جهود منظّمي المشاريع في مجال بناء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم تكون إبداعية ومستدامة وذات قدرة على المنافسة دولياً. وهو برنامج يستلهمه منظمو المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لبدء مشاريع الأعمال الخاصة بهم وتحقيق النمو فيها وتطويرها انطلاقاً من فرضية أن عملية تنظيم المشاريع وتطوير القطاع الخاص هما أمران لا بد منهما لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع.

ويُحدَّد المشاركون في البرنامج عن طريق عملية تقييم ذاتي ويمكن لهم عندئذٍ أن يشاركوا في حلقات عمل تدريبية بغية تطوير أفكار واضحة بشأن الأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل لمشاريعهم.

يساعد الأونكتاد البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة على تصميم وتنفيذ سياسات فعالة لدعم قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي. وينطوي هذا العمل على تحديد ودعم تدابير التمكين من الامتثال للمعايير الدولية، وتحسين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ويكفل هذا العمل أن تتمتع البلدان الشريكة بالمزايا المترتبة على زيادة المنافسة وعلى وجود أسواق مفتوحة يمكن التنافس فيها وعلى استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الرئيسية وأخيراً على تحسين رفاهية المستهلِك.

٦

تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية في البلدان النامية

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تكييف السياسات المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلِك بغية بلوغ الأهداف المتعلقة بتحقيق التنمية ورفاه المستهلكين

النهوض بالتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية

تعزيز تسخير السياسات السليمة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية

المساعدة على تحسين المناخ الاستثماري

رعاية تحقيق مستوى أفضل من الحوكمة والشفافية

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

مازال برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني يستجيب للاحتياجات المعقدة والمستمرة للاقتصاد الفلسطيني وما زال هذا البرنامج يدعم الجهود الرامية إلى بناء قدرات القطاعين العام والخاص مع التركيز بوجه خاص على السياسة التجارية وتيسير التجارة، والإدارة المالية، واستراتيجيات التنمية، والاستثمار.

وفي عام ٢٠١٣، قُطعت أشواط كبيرة في مجال تنفيذ مشروع "تنمية القدرات لتسهيل التجارة الفلسطينية". ويهدف المشروع إلى بناء القاعدة المعرفية لمجلس الشاحنين الفلسطيني (المستوردين والمصدرين) عن طريق تعزيز القدرة المؤسسية للمجلس، وإذكاء وعي الشاحنين الفلسطينيين (المستوردين والمصدرين) بأفضل الممارسات في مجال تيسير التجارة وبناء القدرات المحلية على تقديم الخدمات الاستشارية والتدريب. وتشتمل الإنجازات المتحققة على إيجاد مجلس أقوى، ووضع استراتيجية شاملة مدتها ثلاث سنوات؛ وإضفاء الطابع الرسمي على الهيكل التنظيمي، وتوصيفات الوظائف وحافظات أنشطة الأعمال فيما يتعلق بالخدمات التي سيقدمها المجلس إلى أعضائه. أما أهداف المشروع المتحققة في عام ٢٠١٣ فتشمل تقييم الاحتياجات القانونية، بما في ذلك احتياجات الشاحنين من السيدات، وإقامة برنامج للتدريب المهني بغية تدعيم قدرة الشاحنين الفلسطينيين على بما يتمشى مع أفضل الممارسات الدولية.

وقد عُقدت ست حلقات عمل، نُظمت في أماكن مختلفة في دولة فلسطين، تناولت العقود في التجارة الدولية، والجوانب القانونية والتجارية للعقود، وسلاسل الإمدادات الاستيرادية، والجوانب اللوجستية لعمليات الاستيراد. وقد تبين للمشاركين أن حلقات العمل منظّمة تنظيماً جيداً وذات ثراء في محتواها، وطلبوا الإفادة من حلقات عمل تدريبية إضافية في مجالات أخرى متصلة بالتجارة.

وقام الأونكتاد في عام ٢٠١٣، بالتعاون مع شعبة الأمم المتحدة لحقوق الفلسطينيين، باستضافة وتدريب موظفين فلسطينيين من وزارة الاقتصاد الوطني بغية توسيع نطاق معرفتهم بمنظومة الأمم المتحدة ودعاهم إلى حضور اجتماعات مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد لعام ٢٠١٣. وأدى هذا التدريب إلى إطلاع الفلسطينيين على أعمال الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي توجد مقارها في جنيف. وقال المشاركون إن الدورة التدريبية كانت مفيدة إذ أتاحت لهم نظرات ثاقبة جديدة على التجارة الدولية واستراتيجيات التنمية والاستثمار، وكذلك على منظومة الأمم المتحدة بصورة عامة.

نظم الأونكتاد اجتماعاً للجنة استعراض المشاريع بشأن موضوع تيسير التجارة وذلك في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في رام الله، بالأرض الفلسطينية المحتلة. ويظهر في الصورة هنا ممثلو الأونكتاد ومجلس الشاحنين الفلسطيني ووزارة الخارجية الكندية ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية.

تكييف السياسات المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلِك بغية بلوغ الأهداف المتعلقة بتحقيق التنمية ورفاه المستهلكين

تؤدي المنافسة وحماية المستهلِك دوراً مهماً في النهوض بالنمو الاقتصادي وفي الحد من الفقر عن طريق حفز الابتكار والإنتاجية والقدرة على المنافسة، مما يُسهم في إيجاد بيئة نشاط أعمال فعالة.

وهذا يولّد النمو الاقتصادي وفرص العمل، ويتيح الفرص أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويزيل الحواجز التي تحمي

النخب المتخندقة، ويحد من الفساد. وتعود المنافسة أيضاً بالفائدة على المستهلِكين عن طريق خفض الأسعار ورفع جودة المنتجات والخدمات، وزيادة فرص الاختيار.

ويهدف برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك التابع للأونكتاد إلى الإسهام في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق تعزيز الأسواق بواسطة تحسين المنافسة وحماية المستهلِك. ويفي البرنامج بهذه الولاية عن طريق المهام الثلاث التالية:

- إتاحة محفل للمداولات الحكومية الدولية عن طريق الاجتماعات السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
- إجراء بحوث وتحليلات للسياسات
- تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية

ويضطلع الأونكتاد، عند الطلب، باستعراضات نظراء طوعية لقوانين وسياسات المنافسة. وتتيح عمليات استعراض النظراء فرصة فريدة لاستقاء الدروس المستفادة من تجارب البلدان والتحديات التي تواجهها عند تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة. وقد أُجري ستة عشر استعراضاً من هذا القبيل منذ عام ٢٠٠٥[٢]، ثلاثة منها (أوكرانيا، وباكستان، ونيكاراغوا) اضطُلع بها في عام ٢٠١٣. وأحدثت استعراضات النظراء تأثيراً في كل بلد من البلدان المشمولة بهذه الاستعراضات، وخاصة عن طريق إدماج توصيات استعراضات النظراء في السياسات الحكومية. وعلى سبيل المثال، فإن كينيا قد اعتمدت في عام ٢٠١٠ قانوناً جديداً يتعلق بالمنافسة وبإنشاء هيئة للمنافسة ذات استقلال ذاتي (الهيئة الكينية المعنية بالمنافسة) التي حلت محل لجنة الاحتكارات والأسعار.

وتيسّر استعراضات النظراء التعاون الدولي بين وكالات المنافسة الوطنية وشركائها في التنمية. ويوجد بعد آخر للتأثير الذي تحققه استعراضات النظراء الطوعية يتمثل في زيادة اهتمام شركاء التنمية بالمشاركة في تمويل أو دعم عمليات الاستعراض الطوعية، بما في ذلك عن طريق تيسير مشاركة خبراء في مجال المنافسة في مرحلة المتابعة.

(٢) جامايكا وكينيا (٢٠٠٥)؛ وتونس (٢٠٠٦)؛ وبنن والسنغال (٢٠٠٧)؛ وكوستاريكا (٢٠٠٨)؛ وإندونيسيا (٢٠٠٩)؛ وأرمينيا (٢٠١٠)؛ وصربيا (٢٠١١)؛ وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي ومنغوليا (٢٠١٢).

استعراض النظراء المتعلق بمنغوليا

أُطلق استعراض النظراء المتعلق بمنغوليا في الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في تموز/يوليه ٢٠١٢. وشمل المحاورون المشاركون في الاستعراض ممثلين لهيئات المنافسة من مقاطعة تايوان الصينية (تايبيه الصينية)، والاتحاد الروسي، وتركيا، واليابان.

ونتيجة لعملية استعراض النظراء، تم ما يلي:

- قامت الحكومة المنغولية بتعيين أعضاء جدد في مجلس إدارة وكالة المنافسة التريهة وحماية المستهلِك.
- كثفت الوكالة جهودها المتعلقة بالإنفاذ ضد الممارسات المخلة بالمنافسة في البلد.
- زيدت جهود التوعية بالفوائد المترتبة على إنفاذ قانون المنافسة، وخاصة عقب تحصيل غرامات من شركات النفط المتَّهَمة بالتواطؤ في تحديد الأسعار.
- أُنشئت وكالة وطنية جديدة مستقلة ذاتياً للمشتريات العامة.

وفضلاً عن ذلك، جذبت التوصيات الصادرة اهتمام شركاء التنمية إلى مجالات جديدة للتعاون مع الوكالة. ومن بين هؤلاء الشركاء: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والوكالة التركية للتعاون الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منغوليا، والبنك الدولي. ومنذ ذلك الحين وهذه الكيانات تعمل معاً في إطار شبكة تقوم تحت مظلتها بمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات استعراض النظراء وبتبادل الأفكار والمعلومات بشأن مجالات التعاون المشتركة. وقام أيضاً في عام ٢٠١٣ شركاء دوليون، من بينهم الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، بالإعلان عن عزمهم العمل مع منغوليا بغية تحسين نظامها الجديد المتعلق بالمشتريات، وهو ما يشكل إحدى توصيات استعراض النظراء.

وعلى سبيل المتابعة لاستعراض النظراء، انتهى الأونكتاد من إعداد دليل عن التحقيقات المتعلقة بالكارتلات، واضعاً في الحسبان فيه الاحتياجات المحددة لمنغوليا. ونُظمت في كانون الأول/ديسمبر حلقة عمل لنشره من أجل موظفي ومحامي وكالة المنافسة التريهة وحماية المستهلِك في منغوليا.

النهوض بالتعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية

في أيار/مايو ٢٠١٣، قام الأونكتاد هو وأمانة الكومنولث ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، بالمبادرة بمشروع يتعلق بالنهوض بسلاسل القيمة الإقليمية في مجال الجلود في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وحدد المشروع سلاسل القيمة الإقليمية المحتملة على مستوى المنتجات التفصيلي والتي يمكن تشكيلها فيما بين البلدان المنتمية إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) وإلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوواس) وإلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واقتُرحت الاستراتيجيات والسياسات الضرورية للربط بسلاسل القيمة الإقليمية أو لبدء سلاسل قيمة من هذا القبيل. وعُقدت حلقتا عمل إقليميتان متعلقان بالصناعة، ضمتا مشاركين من القطاع الخاص ومن واضعي السياسات وأصحاب مصلحة آخرين استضافهما معهد الجلود ومنتجات الجلود التابع لـ 'الكوميسا' وغرف التجارة التابعة للجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا. وكانت النتائج المتحققة من حلقتي العمل مقياساً لنجاح المبادرة التي أُطلقت:

- فالمندوبون الذين شاركوا في حلقة العمل (على سبيل المثال من إثيوبيا، وأوغندا، وبوروندي، والسودان، وكينيا) قد طلبوا رسمياً من معهد الجلود ومنتجات الجلود التابع لـ 'الكوميسا' أن يساعد بلدانهم على تطوير قطاع الجلود بها وفقاً للاقتراحات المقدمة من المشروع.

- وجرى التوقيع على مذكرة تفاهم، يسّر الأونكتاد أمر التوقيع عليها، بين اتحاد المشاريع الهندية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم ومعهد الجلود ومنتجات الجلود التابع لـ 'الكوميسا' لكي يتقاسم معهم الاتحاد التكنولوجيات وأن يحدّث التكنولوجيا المستخدمة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا.
- وقُدمت طلبات مماثلة من أمانة 'الكوميسا' ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي وأمانة الكومنولث بغية إقامة مشاريع مماثلة لقطاعات أخرى في أفريقيا، مثل المنسوجات والملابس، والصناعات الزراعية، والتعدين، والمواد الصيدلانية. وطلبت أمانة الكومنولث اتخاذ مبادرة مماثلة من أجل بلدان جزر المحيط الهادئ.

تعزيز تسخير السياسات السليمة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التنمية

تهدف استعراضات الأونكتاد المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى مساعدة البلدان النامية على تحديد وتعديل سياساتها ومؤسساتها بغية دعم التحوّل التكنولوجي وبناء القدرات والابتكار لدى مؤسسات الأعمال التابعة لها. وتمكّن عملية استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار البلدان المشارِكة من إجراء استعراضات قُطرية وتحليل للسياسات الوطنية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بقصد تحديد السياسات والممارسات التي ترعى بناء القدرات التكنولوجية وتعزيز القدرات التكنولوجية والابتكار والقدرة التنافسية وإدماج هذه السياسات والممارسات ضمن السياسة الإنمائية العامة للبلد المعني.

وقد نُفذت حتى الآن ثمانية استعراضات لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، كما أن اهتمام الدول الأعضاء بهذه الاستعراضات وطلبها عليها ما زالا في ازدياد. وفي عام ٢٠١٣، استفادت تايلند وعُمان من الخبرة الفنية للأونكتاد في استعراض سياساتهما الوطنية في مجال العلم

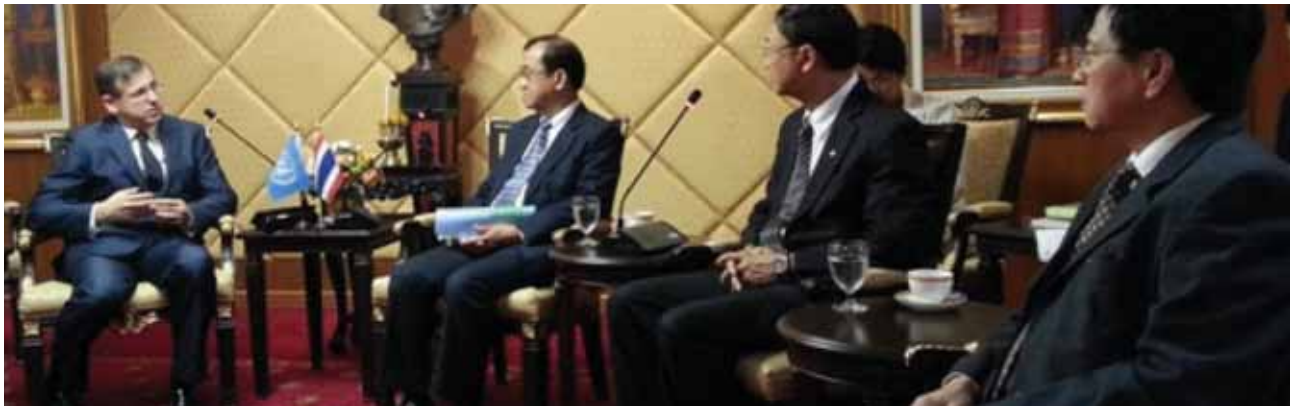

السيد أنخيل غونثالث – سانث، رئيس فرع استعراض السياسات، بشعبة التكنولوجيا واللوجستيات، في اجتماع مع السيد فيرافان فالوسوك وزير العلم والتكنولوجيا، أثناء بعثة لاستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار أُوفدت إلى تايلند.

والتكنولوجيا والابتكار. وقد أُجري الاستعراض المتعلق بعُمان ونوقش مع أكثر من ٨٠ جهة وطنية صاحبة مصلحة تتراوح بين جهات حكومية ومؤسسات أكاديمية وقطاعات صناعية وافقت بصورة عامة على استنتاجات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار المتعلق بعمان وأعربت عن تأييدها للتوصيات الواردة فيه. وسيجري بصفة رسمية عرض الوثيقة الختامية في النصف الأول من عام ٢٠١٤.

وحققت تايلند نجاحاً في عدد من المجالات ولكنها ما زالت تواجه خطر الوقوع في فخ الدخل المتوسط. وقد طلبت الحكومة من الأونكتاد إجراء استعراض لنظام الابتكار الوطني لديها بغية دعم الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل. وبدأت أول بعثة لتقصي الحقائق من أجل إجراء استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار أعمالها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وسيناقَش مشروع الاستعراض مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني في عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٣ أيضاً، أُجريت مناقشات وتبادل للآراء مع حكومة فييت نام توطئة لإجراء استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الخاص بها، الذي من المقرر إطلاقه في عام ٢٠١٤.

تأثير استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار: النتائج المتحققة من استعراضي بيرو وغانا

النتائج المتحققة من الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات، وخاصة فيما يتعلق بسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، هي نتائج كثيراً ما لا تكون ظاهرة للعيان إلا في فترة تتراوح بين الأجل المتوسط والأجل الطويل. ومع ذلك، فبعد مرور عامين إلى ثلاثة أعوام على الانتهاء من إجراء هذه الاستعراضات يمكن ملاحظة عدد من النتائج المتحققة.

فمنذ إتمام استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار المتعلق ببيرو في عام ٢٠١٠، تحقق ما يلي:

- حدثت زيادة في الوعي بقضايا سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لدى واضعي السياسات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني.
- جرى تعزيز الإطار المؤسسي لعملية إدارة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- أُجريت في عام ٢٠١٢ أول دراسة استقصائية وطنية للابتكار في قطاع الصناعة التحويلية وذلك كخطوة أخرى ترمي إلى دعم عملية وضع السياسات المستندة إلى أدلة.
- حدثت زيادة في الموارد المالية المخصصة للابتكار. وعلى سبيل المثال، ووفق في بداية عام ٢٠١٢ على تقديم قرض ثانٍ من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

ومنذ إتمام استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار المتعلق بغانا في عام ٢٠١١، تحقق ما يلي:

- ظهر اهتمام متجدد بسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار كجزء من سياسة التنمية الوطنية.
- استمر معهد بحوث سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في تقديم الدعم بشأن تطوير هذه السياسات في البلد وذلك منذ عملية الاستعراض.
- جرى وضع وتنفيذ سياسة وطنية جديدة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- صُمم برنامج عمل وطني بعد إتمام عملية الاستعراض.
- أتاح التعاون مع البنك الدولي موارد إضافية وتمويلاً محتملاً للمتابعة.
- أُنشئت وزارة البيئة والعلم والتكنولوجيا في الوقت الذي كان يجري فيه إكمال هذه العملية، مما يعزز التنسيق الرفيع المستوى.

المساعدة على تحسين المناخ الاستثماري

واصل الأونكتاد في عام ٢٠١٣ إجراء استعراضات لسياسات الاستثمار المدفوعة بالطلب. وتقدم هذه الاستعراضات تقييماً للمناخ الاستثماري وتوصيات بشأن كيف يمكن تعزيزه وتحسينه. ومنذ الأخذ في عام ٢٠١٢ بإطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، تشير جميع استعراضات سياسات الاستثمار إلى المقترحات السياساتية الواردة في الإطار والموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة. ويُتْبَع نشر استعراض سياسة الاستثمار بأنشطة للمساعدة التقنية ترمي إلى دعم تنفيذ التوصيات المعنية.

وفي عام ٢٠١٣، جرى الانتهاء من إجراء استعراضات لسياسات الاستثمار من أجل بنغلاديش وجمهورية مولدوفا وجيبوتي ومنغوليا. وكان يجري أيضاً عرض استعراضي سياسات الاستثمار الخاصين بموزامبيق وجيبوتي أثناء الدورة الخامسة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، المعقودة في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ في جنيف. وفي الوقت نفسه، بدأ العمل التمهيدي لإعداد استعراضات لسياسات الاستثمار من أجل جمهورية السودان وجمهورية الكونغو وقيرغيزستان، بينما تم الانتهاء من وضع تقارير التنفيذ المتعلقة بزامبيا وكينيا وليسوتو.

ومنذ البدء في إجراء هذه الاستعراضات، تم الانتهاء من إجراء ٣٦ استعراضاً لسياسات الاستثمار لـ ٣٦ بلداً. وتوجد وفرة من الأمثلة على تأثير هذه الاستعراضات على عملية وضع السياسات وعلى العوامل المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وعلى سبيل المثال، فإن موريشيوس ورواندا قد قامتا بإصلاحات مهمة بالاستناد إلى استعراضي سياسات الاستثمار المتعلقين بهما، مما أدّى إلى نمو الاستثمار. وبلغ متوسط التدفقات الاستثمارية القادمة إلى رواندا ٧٥ مليون دولار في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، أي بحدوث زيادة بنسبة ٨٠٠ في المائة بالمقارنة مع الفترة السابقة لإجراء الاستعراض المتعلق بها. وفي آسيا، فإن استعراض سياسات الاستثمار المتعلق بمنغوليا، الذي نُشر في نهاية عام ٢٠١٣، قد أسفر بالفعل عن اتخاذ تدابير ملموسة بما يتمشى مع التوصيات المقدمة فيه، بما في ذلك إجراء تنقيح لكامل قانون الاستثمار لذلك البلد وإنشاء وكالة وطنية لتشجيع الاستثمار. وفي أمريكا اللاتينية، ساعدت عمليات استعراض سياسات الاستثمار على تعزيز الإطار المؤسسي للاستثمار في الجمهورية الدومينيكية، وعلى تحسين بيئة السياسات وبناء قدرات في مجالات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وجمع البيانات. وشهد البلد أيضاً زيادة مقدارها أربعة أمثال في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر مما وضعها على رأس قائمة المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الكاريبي في عام ٢٠١٢. وكان تأثير عمليات الاستعراض هذه على العمالة ملحوظاً، إذ ارتفع عدد الوظائف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على سبيل المثال، بنسبة ٣٥٠ في المائة في عام ٢٠١٣.

وأحد المقاييس الأخرى لتأثير استعراضات سياسات الاستثمار هو المدى الذي تجد الحكومات في حدوده توصيات هذه الاستعراضات مفيدة ولذلك قامت بتنفيذها. وتشير البحوث إلى أن البلدان المستفيدة قد نفذت أكثر من ٢٢٠ توصية من توصيات الاستعراضات، ونُفذت نسبة ٤٠ في المائة منها بمساعدة من الأونكتاد. وقد أدت هذه الأنشطة إلى إنشاء وكالة لتشجيع الاستثمار في بوروندي ومجلس رئاسي للاستثمار في بوركينا فاسو، وإلى تحديث قانون تشجيع الاستثمار في كينيا، واعتماد برنامج لاجتذاب المهارات ونشرها في رواندا، وإلى الأخذ بمعاهدة نموذجية للاستثمار الثنائي في سيراليون.

وكعلامة على القيمة المعترف بها لاستعراضات سياسات الاستثمار، ينتظر حالياً ٤٠ بلداً آخر بدء إجراء استعراض بخصوصه من هذا القبيل قُدم طلب بشأنه أو ينتظر بدء أنشطة المتابعة.

عرض استعراض سياسة الاستثمار المتعلق بجيبوتي في لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في جنيف، بسويسرا.

رعاية تحقيق مستوى أفضل من الحوكمة والشفافية

استُحدثت في عام ٢٠١٢ أداة التطوير المحاسبي الخاصة بالأونكتاد بغية المساعدة على بناء القدرات والنهوض بأفضل الممارسات في مجال الإبلاغ من جانب الشركات. وهذه الأداة، التي اختُبرت تجريبياً في الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين، وفييت نام، وكرواتيا، وكوت ديفوار، والمكسيك، وهولندا، قد حظيت بردود فعل إيجابية على نحو بارز من البلدان المعنية. وفي الدورة الثلاثين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، المعقودة في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار مايو، أوضحت سبعة بلدان – من بينها بلدان متقدمة – أنها قد استخدمت هذه الأداة خلال عام ٢٠١٣ وقدمت شهادتها حول سماتها التقييمية البالغة القيمة.

وقد أكد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في دورته الثلاثين، على أهمية تشكيل جدول الأعمال الدولي بشأن قضايا المحاسبة والإبلاغ، بما في ذلك عن طريق عرض آراء وخبرات البلدان النامية على واضعي المعايير.

وأثناء الدورة التي دامت ثلاثة أيام، ناقش المشاركون من ٩٠ بلداً وعددهم ٣٣٠ مشاركاً القضايا التالية:

- الأساسات الرئيسية التي تقوم عليها عملية الإبلاغ الرفيعة المستوى من جانب الشركات فيما يتصل بأداة التطوير المحاسبي، وخاصة التحديات التي تطرحها مسألة تنمية الموارد البشرية.

السيد موخيسا كيتويي، الأمين العام للأونكتاد، يحيّي الخبراء المشاركين في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، المجتمعين في دورته السنوية الثلاثين، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بجنيف في سويسرا.

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في دورته الثلاثين، المعقودة في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

- إجراء استعراض للممارسات الجيدة في مجال الإبلاغ عن الاستدامة والمبادرات التنظيمية والمبادرات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية (البورصات).

وتناول المشاركون إسهام مهنة المحاسبة في مواجهة التحدي العالمي الذي تطرحه التنمية المستدامة. وأثناء الاجتماع، طلبت عدة بلدان، من بينها إكوادور وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومدغشقر، أن يساعدها الأونكتاد على وضع خطط عمل تستند إلى أداة التطوير المحاسبي.

واتسمت أيضاً الدورة الثلاثون لفريق الخبراء بعرض عدد من الدراسات المتعلقة بأداة التطوير المحاسبي المتاحة الآن للدول الأعضاء الراغبة في إجراء تقييمات لبنيتها الأساسية المحاسبية لكي يمكن لها أن تحدد الثغرات وتبيّن الأولويات.

وبالإضافة إلى ذلك، أُتيح نص جديد متعدد اللغات على الإنترنت لهذه الأداة يُعرف باسم "eADT" (الأداة الإلكترونية للتطوير المحاسبي).

> ***إحدى الفوائد الرئيسية لأداة التطوير المحاسبي هي العملية في حد ذاتها. فهذه الأداة تشجّع الحوار وإدراك مواطن الضعف والأولويات لدى جميع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في عملية الإبلاغ من جانب الشركات على الصعيد الوطني.***
>
> السيد موخيسا كيتويي، الأمين العام للأونكتاد

المرفقات

المرفق ألف – الخريطة التنظيمية

المرفق بـاء– أهداف فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الخاصة بها

المرفق جيم – دعم بناء القدرات في عام ٢٠١٣

المرفق ألف- الخريطة التنظيمية

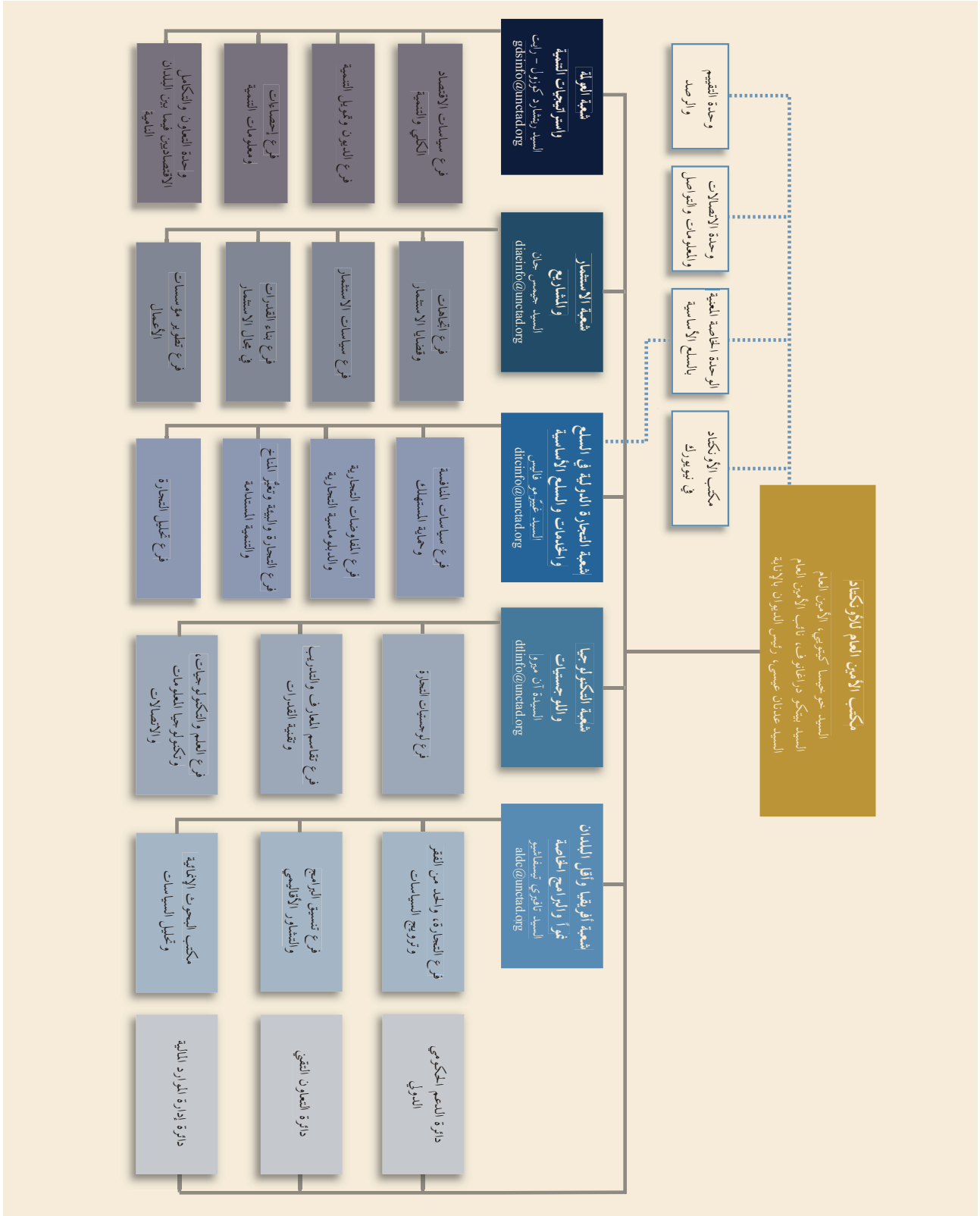

المرفق باء- أهداف فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الخاصة بها

التوجيه التنفيذي والإدارة

الهدف المتوخى: تمكين الأونكتاد من زيادة خدماته المقدمة إلى الدول الأعضاء فيه وضمان قيامه بالتنفيذ الكامل للولايات التشريعية والامتثال لسياسات الأمم المتحدة وإجراءاتها فيما يتعلق بإدارة برامج العمل وموارد الموظفين والموارد المالية.

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز	الأهداف المحددة للأداء للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	الأداء الفعلي بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١	وصف للنتائج المتحققة
الإنجازات المتوقعة (أ) برنامج العمل مدار إدارة فعّالة			
تنفيذ النواتج والخدمات في الوقت المناسب (النسبة المئوية للنواتج والخدمات المنفذة في الوقت المناسب)	٩٢ في المائة	٩٣ في المائة	نفذ الأونكتاد نسبة ٩٣ في المائة من نواتجه المخطط لها لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وهذا يتجاوز المعدل المتوسط للتنفيذ للأمانة العامة للأمم المتحدة البالغ ٩١ في المائة لفترة السنتين نفسها. ويوجد سببان مسؤولان عن عدم تنفيذ النسبة المئوية المتبقية للنواتج خلال فترة السنتين وقدرها ٧ في المائة وهما محدودية القدرات المتاحة لتجهيز التقارير للنشر، والنقص في الموارد الخارجة عن الميزانية.
الإنجازات المتوقعة (ب) تحسين اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة			
تحقيق زيادة في عدد الأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع كيانات أخرى	٥٢ نشاطاً	٥٤ نشاطاً	أثناء فترة السنتين، تعاون الأونكتاد مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع منظمات غير حكومية وحكومات بشأن ٥٤ نشاطاً على الأقل في مجالات البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل.
الإنجازات المتوقعة (ج) تحسين نشر أعمال الأونكتاد وزيادة بروزها			
تحقيق زيادات في عدد حالات الاستشهاد في وسائط الإعلام بأعمال الأونكتاد	١٤ ٥٠٠ حالة استشهاد بهذه الأعمال في وسائط الإعلام	١٢ ٣٠٠ حالة استشهاد بهذه الأعمال في وسائط الإعلام	جُمعت ١٢ ٣٠٠ قصاصة صحفية عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ متعلقة بالأونكتاد تتناول شتى جوانب أعمال الأونكتاد. ولا تصوّر محركات البحث المتاحة حالياً للأونكتاد والتي يستخدمها الأونكتاد سوى عدد محدود من الإشارات الفعلية إلى الأونكتاد في وسائط الإعلام العالمية – وهو عدد يُقدَّر بنسبة ٢٠ في المائة فقط من المجموع. ولا تُرصد حالياً التغطية الإعلامية المستخدم فيها لغات أقل استخداماً.

الإنجازات المتوقعة	(د) تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال الأونكتاد			
'١' ازدياد عدد مبادرات تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال الأونكتاد	١٢ مبادرة	٣١ مبادرة	أثناء الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، اضطلع الأونكتاد بـ ٣١ مبادرة بشأن نوع الجنس (مبادرة جنسانية). وشملت هذه المبادرات ما يلي: (أ) مبادرات تتعلق بالترويج، مثل الحدث الرفيع المستوى المتعلق بالمرأة في مجال التنمية والذي نُظِّم أثناء مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر؛ و(ب) مبادرات تهدف إلى الإسهام في خطة عمل بشأن نوع الجنس على نطاق الأمم المتحدة بأسرها، مثل المشاركة في الدورات السنوية للجنة وضع المرأة وفرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية والتجارة، التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين؛ و(ج) مبادرات تتعلق ببناء القدرات، مثل العمل الرامي إلى تعزيز تنظيم المشاريع النسائية عن طريق برنامج 'إمبريتيك' وبرنامج العمل المتعلق بالمرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و(د) مبادرات تهدف إلى توعية واضعي السياسات بقضايا التجارة والقضايا المتصلة بالتجارة، مثل إجراء دراسة حالة إفرادية قُطرية لكل من ليسوتو وأنغولا.
'٢' زيادة النسبة المئوية للنساء المستفيدات من أنشطة الأونكتاد (النسبة المئوية للمشاركات في الدورات التدريبية والدورات العامة والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي ينظمها الأونكتاد)	٣٩ في المائة	٣٨ في المائة	كانت الإناث يشكلن نسبة ٣٨ في المائة من عدد المشاركين في الدورات التدريبية والدورات العامة والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي ينظمها الأونكتاد. وبينما يشجع الأونكتاد زيادة إدماج النساء في أنشطته، فإن ترشيح المشاركين لغرض المشاركة في أنشطته هو أمر لا تتحكم فيه أمانة الأونكتاد مباشرة بل يعتمد أيضاً على تمثيل الإناث في ممثلي البلدان المستفيدة.
الإنجازات المتوقعة	(هـ) زيادة معدل تقديم الوثائق في مواعيدها المحددة			
زيادة النسبة المئوية لوثائق ما قبل الدورة التي تقدم في الموعد المحدد	تقديم ٩٢ في المائة من الوثائق في الوقت المحدد	قُدمت نسبة ٩٧ في المائة من الوثائق في الوقت المحدد	كان معدل الامتثال في تقديم الوثائق البرلمانية السابقة للدورة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ من الأونكتاد إلى دوائر خدمات المؤتمرات في الأمم المتحدة بجنيف في الوقت المحدد هو ٩٧ في المائة، وهو أمر يعني أن هذا هو العام الخامس على التوالي الذي يتجاوز فيه معدل الامتثال في تقديم الوثائق في الوقت المحدد نسبة ٩٠ في المائة من الرقم المرجعي، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣٣ (A/RES/66/233). وتجدر ملاحظة أن معدل الامتثال في عام ٢٠١٣ كان هو نسبة ١٠٠ في المائة بخصوص جميع الوثائق المقدمة وعددها ٦٤ وثيقة. ومن أصل ١٦٤ وثيقة قُدمت من الأونكتاد خلال فترة السنتين، قُدمت ١٦٢ وثيقة في الوقت المحدد.

البرنامج الفرعي ١- العولمة واستراتيجيات التنمية

الهدف المتوخى: تعزيز وضع سياسات واستراتيجيات اقتصادية، على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي، تدعم النمو المطرد والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة للجميع والقضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية ولا سيما في أقل البلدان نموا

الإنجازات المتوقعة والأداء الفعلي ومؤشرات الإنجاز			
مؤشرات الإنجاز	**الأهداف المحددة للأداء للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣**	**الأداء الفعلي بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١**	**وصف للنتائج المتحققة**
الإنجازات المتوقعة	(أ) زيادة فهم البيئة الاقتصادية العالمية والاختيارات في مجال السياسات على الصُّعد الوطني والإقليمي والدولي		
'١' زيادة عدد واضعي السياسات والمستفيدين الذي يجدون أن توصيات الأونكتاد مفيدة لعملية وضع السياسات على الصعيد الوطني	٤٥ شخصاً من واضعي السياسات والمستفيدين	١٤١ شخصاً من واضعي السياسات والمستفيدين	من أصل ١٨٦ شخصاً من المجيبين على استقصاء الأونكتاد بشأن المنشورات، أعطى ١٤١ شخصاً مجيباً أعلى درجة بشأن السؤال عن مدى فائدة *تقرير التجارة والتنمية* في زيادة فهمهم للقضايا المعنية.

'٢' زيادة عدد البيانات المُدلى بها أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية وفي وسائط الإعلام بشأن اختيارات السياسات العامة استناداً إلى البحوث التي يقوم بها الأونكتاد	قيام ٤٥ دولة من الدول الأعضاء بالإدلاء ببيانات	٤٧ دولة من الدول الأعضاء أدلت ببيانات	أدلى ممثلو الدول الأعضاء أو ممثلو المجموعات بـ ٤٧ بياناً أثناء الدورتين التاسعة والخمسين والستين لمجلس التجارة والتنمية.
'٣' زيادة عدد البلدان النامية التي تحقق معدلات نمو إيجابية للفرد الواحد والتي تنتهج سياسات اقتصاد كلي وسياسات مالية تستهدف النمو كما يروج لها الأونكتاد ويرصدها	٣٠ بلداً نامياً	٩٠ بلداً نامياً	حقق ٩٠ بلداً نامياً زيادات في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وقامت جميع هذه البلدان تقريباً بالعمل على تحقيق ثلاث توصيات على الأقل من توصيات سياسات الاقتصاد الكلي وتوصيات السياسات المالية التي يروج لها الأونكتاد.
'٤' زيادة عدد أنشطة الأونكتاد الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٣٠ نشاطاً	٣٠ نشاطاً	جرى تنفيذ ٣٠ نشاطاً، من بينها إجراء دراسات وتقديم عروض وتنظيم حلقات عمل تدريبية، من أجل النهوض بالتعاون والتكامل فيما بين بلدان الجنوب.
الإنجازات المتوقعة (ب) إحراز تقدم نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق رعاية تحقيق فهم أفضل على جميع الصُّعد للتفاعل بين الاستراتيجيات الناجحة في مجال تمويل التنمية، والقدرة على تحمل الديون، والإدارة الفعالة للديون			
'١' زيادة عدد المؤسسات/ البلدان التي تستفيد من خدمات بناء القدرات التي يقدمها برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)	١٠٤ مؤسسات و٦٧ بلداً	١٠٦ مؤسسات و٦٩ بلداً	استفادت مكاتب إدارة الديون في ٦٩ بلداً و١٠٦ مؤسسات من خدمات برنامج 'دمفاس' منذ بدء العمل به في عام ١٩٨٠، مما عزّز قدراتها في مجال إدارة الديون والتحليل المالي.
'٢' زيادة عدد المواقف والمبادرات المتعلقة بالسياسات الدولية والوطنية في مجال الديون وتمويل التنمية التي تتضمّن مساهمات من الأونكتاد (عدد المواقف والمبادرات المتعلقة بالسياسات الدولية والوطنية)	اتخاذ ٢٦ موقفاً ومبادرة من المواقف والمبادرات المتعلقة بالسياسات الدولية والوطنية في مجال الديون وتمويل التنمية التي تتضمّن مساهمات من الأونكتاد	اتُخذ ٢٦ موقفاً ومبادرة من المواقف والمبادرات المتعلقة بالسياسات الدولية والوطنية في مجال الديون وتمويل التنمية التي تتضمّن مساهمات من الأونكتاد	في الدورتين التاسعة والخمسين والستين لمجلس التجارة والتنمية وفي اللجنة الثانية للجمعية العامة، أبدت ٢٦ دولة من الدول الأعضاء موافقتها على تحليلات السياسات والتوصيات الصادرة عن الأونكتاد فيما يتعلق بإدارة الديون وتمويل التنمية.
'٣' زيادة عدد البلدان النامية التي يساعدها الأونكتاد عن طريق نظام إدارة الديون والتحليل المالي والتي تحسنت حالة ديونها الخارجية	٧ بلدان نامية	٢٩ بلداً نامياً	وفقاً لإحصاءات البنك الدولي المتعلقة بالديون الخارجية لعام ٢٠١٣، فإن ٢٩ بلداً نامياً من البلدان التي تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) قد شهدت انخفاض نسبة مجموع ديونها الخارجية القائمة إل دخلها القومي الإجمالي وذلك بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢.
الإنجازات المتوقعة (ج) تحسن عملية صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي بشأن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية، استناداً إلى إحصاءات تجريبية وموثوقة وذات توقيت مناسب ومؤشرات تُبرز الترابط بين العولمة والتجارة والتنمية			
'١' زيادة عدد البلدان التي تستخدم المتغيرات الإحصائية والمؤشرات المشتقة التي تعدها وتحافظ عليها دائرة الإحصاءات المركزية للأونكتاد	١٦٠ بلداً	٢٠٤ بلدان	يقوم ما مجموعه ٢٠٤ بلدان باستخدام المتغيرات الإحصائية والمؤشرات المشتقة التي تعدها وتحافظ عليها دائرة الإحصاءات المركزية للأونكتاد.

'٢' زيادة عدد المؤسسات والدول الأعضاء التي تستخدم البيانات الإحصائية للأونكتاد المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والاقتصادية	١ ٨٠٠ مؤسسة ودولة عضو	٢ ٥٤٠ مؤسسة ودولة عضواً	يقوم ما مجموعه ٢ ٥٤٠ مؤسسة ودولة عضواً باستخدام البيانات الإحصائية للأونكتاد المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والاقتصادية. وقد جرى تجاوز الهدف المتوخى بفضل عرض بيانات إحصائية تتسم بالثراء على نحو متزايد عن طريق بوابة *إحصاءات الأونكتاد* التي تلبي احتياجات المستعملين على نحو أفضل.
الإنجازات المتوقعة	(د) تحسين القدرات السياساتية والمؤسسية، وتعزيز التعاون الدولي من أجل إنعاش الاقتصاد الفلسطيني ومواصلة تنميته		
زيادة عدد المبادرات الإنمائية والمؤسسات الفلسطينية المستفيدة من نتائج بحوث الأونكتاد وتوصياته وأنشطته في مجال التعاون التقني	١١ مبادرة/مؤسسة	١١ مبادرة/مؤسسة	رُبطت ١١ مبادرة في شكل مشاريع قوانين وورقات سياسات ووثائق مشاريع للتعاون التقني ولوائح وخطط أعمال ربطاً مباشراً بنتائج بحوث الأونكتاد وتوصياته وأنشطته في مجال التعاون التقني. وعلى سبيل المثال، فنتيجةً لقيام الأونكتاد بتنفيذ مشروع تسهيل التجارة الفلسطينية وخدماته الاستشارية المقدمة إلى مجلس الشاحنين الفلسطيني، قام هذا المجلس برفع مستوى هيكله الإداري والتنظيمي واعتمد إطاراً تنظيمياً استراتيجياً جديداً.

البرنامج الفرعي ٢ – الاستثمار وتنمية المشاريع

الهدف المتوخى: كفالة تحقيق مكاسب إنمائية من زيادة تدفقات الاستثمار إلى البلدان النامية كافة، ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، فضلاً عن البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً، ووضع سياسات تعزّز القدرة على المنافسة دولياً وتزيد القدرات الإنتاجية لجميع هذه البلدان

الإنجازات المتوقعة والأداء الفعلي ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الأهداف المحددة للأداء للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	الأداء الفعلي بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١	وصف للنتائج المتحققة
الإنجازات المتوقعة	(أ) زيادة فهم شتى القضايا الرئيسية المتعلقة باستثمارات القطاعين العام والخاص وزيادة فهم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، فضلاً عن السياسات ذات الصلة التي يمكن أن تعزز المكاسب الإنمائية المتأتية من هذا الاستثمار		
'١' زيادة عدد البلدان والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، التي تستجيب لاستقصاءات التقييم وتعرب عن فهم أفضل لقضايا استثمارات القطاعين العام والخاص	١٧٠ بلداً وجهة أخرى صاحبة مصلحة	٢٢٦ جهة صاحبة مصلحة في مجال الاستثمار	أثناء فترة السنتين، أفادت ما مجموعها ٢٢٦ جهة صاحبة مصلحة في مجال الاستثمار عن تحسّن فهم استثمارات القطاعين العام والخاص وذلك في ردها على الاستقصاء المتصل بأنشطة الأونكتاد في هذا المجال. وقد أشار بصورة خاصة ٧٦ مجيباً على الاستقصاء المتعلق بـ *تقرير الاستثمار العالمي* إلى أن هذا المنشور قد ساعدهم على فهم قضايا الاستثمار، كما أن ٣٦ مجيباً (٩٢ في المائة) على الاستقصاء المتعلق بمنتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ قد ذكروا أن مشاركتهم في المنتدى قد ساعدتهم على زيادة فهم قضايا الاستثمار.
'٢' زيادة عدد البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء بأنها قد نفذت التوصيات المتعلقة بالسياسات واستخدمت المنهجية التي أعدها الأونكتاد في مجال الاستثمار الدولي	٣٠ بياناً صادراً عن دول أعضاء	٣٠ بياناً صادراً عن دول أعضاء	وفقاً للبحوث المكتبية التي أجراها الأونكتاد، أشارت ٣٠ دولة من الدول الأعضاء إلى أنها قد نفذت التوصيات المتعلقة بالسياسات واستخدمت المنهجية التي أعدها الأونكتاد في مجال الاستثمار الدولي، مثل التوصيات المنبثقة عن استعراضات سياسات الاستثمار المتعلقة بهذه البلدان.

الإنجازات المتوقعة	(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على توفير بيئة مواتية لاجتذاب استثمارات من أجل التنمية والاستفادة منها			
'١' زيادة عدد البلدان المستفيدة من مساعدة الأونكتاد، بما في ذلك استعراضات سياسات الاستثمار والأدوات الإلكترونية، وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر	٣٠ بلداً	٤١ بلداً	قدّم الأونكتاد الدعم إلى ٤١ بلداً أثناء فترة السنتين بغية تهيئة بيئة تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات من أجل التنمية والاستفادة من هذه الاستثمارات، بما في ذلك عن طريق استعراضات سياسات الاستثمار والأدوات الإلكترونية، وتنفيذ سياسات وطنية ترمي إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.
'٢' زيادة عدد البلدان النامية المستفيدة من مساعدة الأونكتاد والتي سجلت تحسناً في الأداء على أساس عدة مؤشرات مرجعية يرصدها الأونكتاد	٢٥ بلداً نامياً	٢٥ بلداً نامياً	من أصل مجموع قدره ٣٦ بلداً، أُجريت بشأنها استعراضات لسياسات الاستثمار، شهد ٢٥ بلداً زيادات ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليه على الرغم من الأثر المترتب على الأزمة المالية العالمية. وكانت سبعة بلدان مستفيدة من استعراضات سياسات الاستثمار هي من بين البلدان العشرة الأعلى أداءً في ترتيب البلدان في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢ من حيث ممارسة أنشطة الأعمال.
الإنجازات المتوقعة	(ج) زيادة فهم القضايا الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبُعدها الإنمائي، وتحسين القدرات في التفاوض على معاهدات الاستثمار وتنفيذها، وتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول			
'١' زيادة عدد البيانات الصادرة عن واضعي السياسات/المفاوضين الذين يُبلّغون عن آثار اتفاقات الاستثمار الدولية	١٢٠ بياناً	١٥٠ بياناً	أثناء فترة السنتين، أشار ١٥٠ شخصاً من واضعي السياسات والمفاوضين إلى زيادة فهمهم لقضايا اتفاقات الاستثمار الدولية في أعقاب تلقي دورة تدريبية متخصصة نظمها الأونكتاد.
'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء المشاركة في التفاوض على معاهدات استثمار، وفي تنفيذها، وفي إدارة المنازعات بين المستثمرين والدول، على النحو الوارد في الأنواع المختلفة لردود فعل واضعي السياسات والمفاوضين	٧ دول أعضاء	١٣ دولة من الدول الأعضاء	خلال فترة السنتين، شاركت ١٣ دولة من الدول الأعضاء مشاركة فعالة في التفاوض على معاهدات استثمار وفي تنفيذها نتيجةً لما قدمه الأونكتاد من خدمات استشارية تتناول اتفاقات الاستثمار الدولية.
الإنجازات المتوقعة	(د) تحسين فهم القدرة التنافسية على الصعيد الدولي وإمكانات تطويرها عبر وضع سياسات تهدف إلى تحفيز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية؛ والترويج لأفضل الممارسات على صعيد المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة؛ وإنشاء أسواق تأمين تنافسية وجيّدة التنظيم			
'١' زيادة عدد البلدان التي تستخدم التدابير والأدوات السياساتية التي وضعها الأونكتاد من أجل وضع سياسات تهدف إلى تعزيز روح تنظيم المشاريع والقدرة التنافسية لشركاتها	٢٧ بلداً	٣٠ بلداً	أثناء فترة السنتين، استخدم ٣٠ بلداً التدابير والأدوات السياساتية التي وضعها الأونكتاد من أجل وضع سياسات تهدف إلى تعزيز روح تنظيم المشاريع والقدرة التنافسية لشركاتها. وعلى نحو أكثر تحديداً، أشارت سبعة بلدان إلى استخدام إطار سياسات تنظيم المشاريع الذي وضعه الأونكتاد حديثاً. وقد استفاد ١٤ بلداً من المساعدة الجديدة المقدمة عن طريق برنامج 'إمبريتيك'، كما استفادت تسعة بلدان أخرى من برنامج روابط الأعمال التجارية.
'٢' زيادة عدد البلدان التي تستخدم الإرشادات والأدوات التي وضعها الأونكتاد في مجالات المحاسبة، وتنظيم المشاريع، والتأمين، وتيسير التجارة، والسياحة الإلكترونية، وتقديم التقارير (الإبلاغ) من جانب الشركات	٢٠ بلداً	٢٧ بلداً	شارك ١٩ بلداً في المشروع التجريبي المتعلق بتنفيذ أداة التطوير المحاسبي. واشتركت أسواق الأوراق المالية من ثمانية بلدان في مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٣– التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية

الهدف المتوخى: كفالة المشاركة الفعالة ذات الجودة والمفيدة في التجارة الدولية وفي النظام التجاري الدولي من جانب جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، مع تعزيز العمل المتعلق بالمشاكل الخاصة التي تواجهها أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة، وذلك كله بغية جعل التجارة قوة إيجابية لصالح الجميع، وتسخير المكاسب الإنمائية المتحققة من اقتصاد السلع الأساسية من أجل البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وكذلك بغية معالجة المشاكل التجارية والإنمائية المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية

الإنجازات المتوقعة والأداء الفعلي ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الأهداف المحددة للأداء للفترة ٢٠١٢–٢٠١٣	الأداء الفعلي بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١	وصف للنتائج المتحققة
الإنجازات المتوقعة (أ) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري الدولي، بما في ذلك قطاع تطوير وتجارة الخدمات، بواسطة وضع وتنفيذ سياسات تجارية، والمشاركة بفعالية واتساق في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية (بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب) والمتعددة الأطراف، فضلاً عن معالجة الحالات الناشئة عن التكلفة المتزايدة لتمويل التجارة			
'١' زيادة عدد البلدان التي وسعت نطاق مشاركتها في المفاوضات التجارية عن طريق تقديم مقترحات تفاوضية تجارية في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المفاوضات التجارية فيما بين بلدان الجنوب وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	٤١ بلداً	٤١ بلداً	وسّع ٤١ بلداً من نطاق مشاركته في المفاوضات التجارية عن طريق تقديم مقترحات تفاوضية تجارية في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك المفاوضات التجارية فيما بين بلدان الجنوب وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وأُطر السياسات التجارية.
'٢' زيادة عدد البلدان النامية المستفيدة من المساعدة المقدمة من الأونكتاد في مجال إدماج الشواغل التجارية والإنمائية في خططها الوطنية للتنمية وفي استراتيجياتها للحد من الفقر	١٦ بلداً نامياً	١٦ بلداً نامياً	استفاد ١٦ بلداً نامياً من المساعدة المقدمة من الأونكتاد في مجال إدماج الشواغل التجارية والإنمائية في خططها الوطنية للتنمية وفي استراتيجياتها للحد من الفقر. وتستند النتائج المتحققة إلى الطلبات المقدمة من البلدان النامية للاستفادة من العمل التحليلي/العمل المتعلق بالسياسات ومن المساعدة التقنية.
الإنجازات المتوقعة (ب) زيادة تحسين التجارة وعمليات صنع القرار المتصلة بالتجارة ومعالجة التأثيرات التجارية والإنمائية للحواجز غير الجمركية عن طريق استخدام أدوات تحليلية وقواعد بيانات وبرمجيات، مثل *نظام التحليلات والمعلومات التجارية* (*TRAINS*) أو الحل العالمي المتكامل للتجارة			
'١' زيادة عدد المستخدمين النشطين *لنظام التحليلات والمعلومات التجارية*، إما عن طريق الإنترنت أو عن طريق الحل العالمي المتكامل للتجارة، ولنموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية	٤٣٠٠٠ مستخدِم	٤٣٠٠٠ مستخدِم	سُجلت النتائج بالاستناد إلى عدد المستخدمين المسجَّلين و/أو المشتركين مباشرة على الإنترنت أو بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني وفي الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي نُظمت في البلدان التالية: إندونيسيا، والبوسنة والهرسك، وتايلند، وجنوب أفريقيا، وغانا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيبال، ونيجيريا، وكذلك في حلقات العمل التي نُظمت في الأونكتاد بجنيف وفي الحدث الخاص الذي نُظم أثناء مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر في الدوحة.
'٢' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها الدول الأعضاء لخفض أو إزالة الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة في التجارة الدولية	٦ إجراءات	٦ إجراءات	نُفذت على الأقل ٦ إجراءات تهدف إلى خفض أو إزالة الحواجز غير الجمركية في المفاوضات الثنائية أو الإقليمية المتعلقة باتفاقات التجارة التفضيلية. وعلى سبيل المثال، حدث في عدد من الاتفاقات التفضيلية الثنائية التي شملت أطرافاً من البلدان النامية ودخلت حيز النفاذ في الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣، أن جرى التخفيف من عدد من الحواجز غير الجمركية أو جرى إزالتها، بما في ذلك تدابير تتعلق بمكافحة الإغراق أو بالصحة البشرية أو بالصحة النباتية كانت مفروضة على صادرات البلدان النامية.

الإنجازات المتوقعة	(ج)	تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاضطلاع بإعداد وتنفيذ قوانين وطنية وإقليمية بشأن المنافسة، ومواجهة التحديات الناجمة عن الأزمات الاقتصادية العالمية في مجال تنفيذ تشريعات المنافسة وحماية المستهلك		
'١' زيادة عدد البلدان النامية التي تقوم بوضع أو تنقيح أو تنفيذ تشريعات وأطر مؤسسية وطنية و/أو إقليمية (بما في ذلك فيما بين بلدان الجنوب) بشأن المنافسة وحماية المستهلك	١٥ بلداً نامياً	٣٣ بلداً نامياً	أثناء فترة السنتين، قام ٣٣ بلداً نامياً باعتماد و/أو تنقيح و/أو تنفيذ قوانين وطنية أو إقليمية بشأن المنافسة وحماية المستهلك في إطار برنامج المنافسة الخاص بأفريقيا المعروف بالمختصر الإنكليزي Africomp وفي إطار السياسات المتعلقة بالمنافسة وبحماية المستهلك لبرنامج أمريكا اللاتينية المعروف بالمختصر الإنكليزي COMPAL. وشمل الدعم المقدم من الأونكتاد تدريب متناوبي الحالات والموظفين الحكوميين العاملين في مجالات قوانين المنافسة وحماية المستهلك.
'٢' زيادة عدد المشاورات الطوعية، التي تجري على نحو ما جاء في الفرع 'واو' من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية	٤ مشاورات طوعية	١٦ مشاورة طوعية	اضطُلع على الصعيد الإقليمي بعدد بلغ مجموعه ١٦ مشاورة طوعية وفقاً للفرع 'واو' من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية (مجموعة القواعد) وذلك مع منتدى رؤساء الهيئات التشريعية لبلدان أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي (FOPREL)، وجماعة دول الأنديز، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا/الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوواس).
الإنجازات المتوقعة	(د)	تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع أهداف للدعم المتبادل في مجالات التجارة والبيئة وتغير المناخ والتنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات الإنمائية على جميع المستويات وتنفيذ تلك الأهداف		
'١' زيادة عدد البلدان النامية التي تضطلع بوضع وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومبادرات معيارية وترتيبات مؤسسية بغية الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية وتعزيز أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة	٣٤ بلداً نامياً	٣٤ بلداً نامياً	قام ٣٤ بلداً نامياً بوضع وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومبادرات معيارية وترتيبات مؤسسية بغية النهوض بأهداف التنمية المستدامة، مثل تعميم الزراعة العضوية في التنمية بأوغندا وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.
'٢' زيادة عدد البلدان النامية المشاركة في مبادرات التجارة الأحيائية (البيولوجية) والوقود الأحيائي	١٧ بلداً نامياً	١٧ بلداً نامياً	شارك ما مجموعه ١٧ بلداً نامياً في مبادرات التجارة الأحيائية والوقود الأحيائي عن طريق تنظيم مجموعة شتى من الحلقات الدراسية والدورات التدريبية وحلقات العمل، منها على سبيل المثال "البُعد التجاري لمرور ٢٠ عاماً على انعقاد مؤتمر ريو: تفكيك القضايا"، ومؤتمر التجارة الأحيائية، و'منتدى لاو الثاني للزراعة العضوية'، والاضطلاع بأنشطة في مجال التجارة الأحيائية في قطاعات المكونات الطبيعية في هانوي.
الإنجازات المتوقعة	(هـ)	تحسين ما للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من قدرة على معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على سلع أساسية وعلى الاستفادة من الفرص الناشئة عن تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي		
'١' زيادة مقدار البحوث المتعلقة بإنتاج السلع الأساسية في البلدان ذات الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، بهدف تنويع الإنتاج والتصنيع لديها عن طريق زيادة القيمة المضافة لسلعها الأساسية	١٢ ناتجاً بحثياً	١٢ ناتجاً بحثياً	جرى أثناء فترة السنتين إكمال إجراء ١٢ ورقة بحثية في مجال البحث والتحليل المتعلقين بالسلع الأساسية والقضايا المتصلة بالتجارة ذات الأهمية للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، مثل *تقرير السلع الأساسية والتنمية* (*Commodities and Development Report*)، والدراسة الاستعراضية المتعلقة بالسلع الأساسية المعنونة *"التنمية الزراعية في المكسيك: المناظير والآفاق المرتقبة"*.

'٢' زيادة عدد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تعتمد التدابير السياساتية والأدوات التي أوصى بها الأونكتاد في مجال وضع سياسات تهدف إلى تنويع حصائل صادراتها	١٧ بلداً نامياً معتمداً على سلع أساسية	١٨ بلداً نامياً معتمداً على سلع أساسية ومنظمات حكومية دولية	أثناء فترة السنتين، قام ١٦ بلداً نامياً معتمداً على سلع أساسية ومنظمتان حكوميتان دوليتان باعتماد التدابير السياساتية والأدوات التي أوصى بها الأونكتاد. واعتمدت مفوضية الاتحاد الأفريقي تدبيرين من تدابير السياسات يتعلقان بمشروع الأونكتاد لخارطة طريق القطن الأفريقي، ونظام تبادل المعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية. واعتمدت أيضاً مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ هذا النظام.

البرنامج الفرعي ٤ – التكنولوجيا واللوجِستيات

الهدف المتوخى: تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وتحقيق الكفاءة في الخدمات اللوجستية التجارية ونظم النقل العابر؛ ووضع برامج للتدريب وبناء القدرات للمؤسسات المحلية بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للبلدان النامية

الإنجازات المتوقعة والأداء الفعلي ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الأهداف المحددة للأداء للفترة ٢٠١٢–٢٠١٣	الأداء الفعلي بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١	وصف للنتائج المتحققة
الإنجازات المتوقعة (أ) تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية التجارية للبلدان النامية			
'١' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي يمكن تبيّنها والتي تتخذها البلدان النامية من أجل تحسين الخدمات اللوجستية التجارية، مثل الإجراءات الرامية إلى خفض تكاليف النقل والمعاملات؛ وتحسين نظم النقل العابر الفعالة، وتحسين كفاءة النقل وقدرته على الربط؛ وإنشاء إطار قانوني داعم، بمساعدة من الأونكتاد	٢٢ إجراءً	٢٨ إجراءً	قامت بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي بوضع واعتماد خطط وطنية لتنفيذ عملية تيسير التجارة امتثالاً لاتفاق تيسير التجارة المعتمد في الآونة الأخيرة في إطار منظمة التجارة العالمية. وعلى سبيل المثال، توجد لدى عدة بلدان – من بينها بوتان وبوروندي – لجان وطنية رسمية لتيسير التجارة وذلك بفضل مبادرات الأونكتاد والدعم المقدم منه، كما أن منظمة دول شرق الكاريبي اعتمدت مشروعاً لتيسير التجارة الإقليمية بالاستناد إلى الدعم المقدم من الأونكتاد ووثيقة مشروع وُضعت بالتعاون مع الأونكتاد وحصلت المنظمة على تمويل من أجل هذا المشروع.
'٢' زيادة عدد التدابير التي تعتمدها البلدان النامية المستخدمة للنظام الآلي للبيانات الجمركية بغية مواصلة تحسين كفاءة عملية إدارة دوائر الجمارك لدى تلك البلدان، بمساعدة من الأونكتاد	٢٢ تدبيراً	٢٢ تدبيراً	خلال فترة السنتين، انتقل ١٥ بلداً إلى تطبيق النسخة الجديدة من النظام الآلي للبيانات الجمركية (أسيكودا). وقامت ثلاثة بلدان من منطقة وسط أفريقيا باستحداث نظام مشترك للنقل العابر. وتقوم أربع إدارات جمركية في أفريقيا والشرق الأوسط باستحداث نظم تقوم على نهج الشباك الواحد لتقديم جميع الخدمات بالاستناد إلى نظام 'أسيكودا'. وتُستحدَث جميع هذه التدابير وتُنفَّذ في إطار مشاريع الأونكتاد.
'٣' زيادة عدد البلدان النامية التي تسجل تحسناً في الأداء استناداً إلى مؤشرات مرجعية تتصل بالعمليات الجمركية، بمساعدة من الأونكتاد	٢٢ بلداً نامياً	٢٢ بلداً نامياً	خلال فترة السنتين، سجّل ٢٢ بلداً نامياً من البلدان التي تستخدم نظام 'أسيكودا' حدوث تحسّن في الأداء استناداً إلى مؤشرات مرجعية مثل مؤشر الأداء اللوجستي الذي وضعه البنك الدولي وإلى مؤشرات أخرى ذات صلة.

الإنجازات المتوقعة	(ب) تحسين الوعي واعتماد سياسات وطنية ودولية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			
‘١’ زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية لتنفيذ برامج تهدف إلى تحسين إسهامات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية، بمساعدة من الأونكتاد	٣٠ إجراءً أو تدبيراً	٣٠ إجراءً أو تدبيراً	اتخذت البلدان النامية ما مجموعه ٣٠ إجراءً أو تدبيراً من أجل تنفيذ برامج تهدف إلى تحسين إسهامات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية. وعلى سبيل المثال، اعتمدت أوغندا أربع لوائح تنظيمية جديدة عقب تلقيها مساعدة من الأونكتاد، كما نفذت مصر توصيات وردت في استعراض لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار أجراه الأونكتاد وذلك عند قيام هذين البلدين بإعداد استراتيجية وطنية جديدة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
‘٢’ زيادة عدد مبادرات التعاون على الصُّعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي في مجالات العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمساعدة من الأونكتاد	٢٢ مبادرة	٢٢ مبادرة	اضطُلع أثناء فترة السنتين بمبادرات للتعاون بلغ عددها ٢٢ مبادرة. وعلى سبيل المثال قام الأونكتاد، بالتعاون مع وكالات دولية أخرى، بتقديم الدعم إلى الحكومة التركية في مسعاها الرامي إلى إنشاء مركز دولي لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل أقل البلدان نمواً يهدف إلى بناء قدراتها التكنولوجية، ومصرفاً للتكنولوجيا يرمي إلى مساعدة هذه البلدان على الوصول إلى التكنولوجيات البالغة الأهمية والإفادة منها، وهذه هي التزامات متعهد بها فيما يتصل ببرنامج عمل اسطنبول.
الإنجازات المتوقعة	(ج) تحسين الفهم، على الصعيد الوطني، لخيارات السياسات العامة وأفضل الممارسات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات			
زيادة عدد البلدان التي تعتمد تدابير وطنية ودولية بشأن العلم والتكنولوجيا ناشئة عن قرارات كل من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٢ بلداً	١٢ بلداً	اعتمد ١٢ بلداً تدابير بشأن العلم والتكنولوجيا ناشئة عن استعراضات/قرارات كل من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال، صيغت وسُنت في غانا سياسة جديدة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، وصُمم برنامج عمل وطني بغية متابعة عملية استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. ووفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢/٥ (E/RES/2012/5)، قام الأونكتاد بمساعدة أربعة بلدان على جمع بيانات بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبشأن مؤسسات الأعمال.
الإنجازات المتوقعة	(د) تعزيز القدرات في البلدان النامية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المرتبطة بذلك، عن طريق وضع برامج لبناء القدرات مشتركة بين الشُعَب، وتقديم البحوث والتدريس والتدريب إلى المؤسسات المحلية في البلدان النامية			
زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية لتعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسسات المحلية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المتصلة بذلك، نتيجة للمساعدة المقدمة من الأونكتاد	١٦ إجراءً	١٦ إجراءً	اتخذت البلدان النامية ١٦ إجراءً بغية تعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسسات المحلية في مجالات التجارة والاستثمار والمجالات المتصلة بذلك. وعلى سبيل المثال، تلقت بلدان غرب أفريقيا المساعدة لإنشاء إطار وطني للتدريب وبناء القدرات من أجل دعم القدرات المستدامة المتصلة بالتجارة عن طريق استخدام أدوات التعلّم الإلكتروني بشأن الجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية. وقد تلقى هذا التدريب بالإنكليزية أو بالفرنسية نحو ٢٠٠ شخص من واضعي السياسات من ١١ بلداً.

البرنامج الفرعي ٥– أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

الهدف المتوخى: تعزيز وضع سياسات وطنية وتدابير للدعم الدولي يكون من شأنها بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر في أفريقيا وأقل البلدان نمواً ومجموعات أخرى من البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة)، ويكون من شأنها أيضاً إدماج هذه البلدان بشكل تدريجي ومفيد في الاقتصاد العالمي

الإنجازات المتوقعة والأداء الفعلي ومؤشرات الإنجاز

مؤشرات الإنجاز	الأهداف المحددة للأداء للفترة ٢٠١٢–٢٠١٣	الأداء الفعلي بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١	وصف للنتائج المتحققة
الإنجازات المتوقعة (أ) زيادة اعتماد التوصيات السياساتية العملية للأونكتاد الرامية إلى تعزيز التنمية الأفريقية في مجالي التجارة والتنمية			
زيادة عدد الدول الأعضاء التي تفيد أنها اعتمدت التوصيات المتعلقة بالسياسات، واستنتاجات البحوث والاستنتاجات التي يقدمها الأونكتاد في مجال التنمية في أفريقيا	٩ دول أعضاء	١٧ دولة عضواً	قامت ١٧ دولة عضواً أو مجموعة من مجموعات الدول الأعضاء بالموافقة على التوصيات المتعلقة بالسياسات، واستنتاجات البحوث والاستنتاجات المقدمة من الأونكتاد. وأثناء فترة السنتين، قدم البرنامج الفرعي إسهامات إيجابية في مجال التنمية الاقتصادية لأفريقيا عن طريق قنوات شتى مثل الإسهام في حلقة العمل الثانية المعنية بتعزيز قدرات التخطيط الوطنية في أفريقيا والتي عقدتها في أبيدجان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والإسهام في الحوار المتعلق بالسياسات وصياغة هذه السياسات وتنفيذها في أفريقيا عن طريق المنشور السنوي الصادر عن الأونكتاد والمعنون *"التنمية الاقتصادية في أفريقيا"*.
الإنجازات المتوقعة (ب) زيادة التوافق في الآراء بشأن مشاكل التنمية في أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي، واعتماد سياسات لمعالجة هذه المشاكل			
زيادة عدد الدول الأعضاء التي تفيد أنها اعتمدت التوصيات المتعلقة بالسياسات، واستنتاجات البحوث والاستنتاجات المقدمة من الأونكتاد في مجال تنمية أقل البلدان نموا	٩ دول أعضاء	٩ دول أعضاء	قامت تسع دول أعضاء أو مجموعات من الدول الأعضاء بالموافقة على توصيات الأونكتاد المتعلقة بالسياسات في مجال تنمية أقل البلدان نمواً، مثل التوصيات الواردة في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠١٢*.
الإنجازات المتوقعة (ج) تعزيز التكامل بين السياسات والأولويات التجارية في خطط التنمية الوطنية، عن طريق الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً			
زيادة عدد البلدان ضمن أقل البلدان نمواً التي أحرزت تقدماً في مجال تعميم السياسات والأولويات التجارية في خططها الوطنية للتنمية، والتي نفذت مصفوفات العمل للإطار المتكامل المعزز	١٣ بلداً	١١ بلداً	قام الأونكتاد، في سياق الإطار المتكامل المعزَّز، بتقديم الدعم في الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣ إلى البلدان التالية: جزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والسنغال، وغامبيا، وغينيا – بيساو، وكمبوديا، ومالي، وموزامبيق، والنيجر.

الإنجازات المتوقعة	(د)	زيادة الوعي بالقضايا وبالخيارات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى التخفيف من وطأة التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية		
زيادة عدد البلدان النامية غير الساحلية التي تستفيد من خدمات الأونكتاد في مجالات مختلفة من السياسة الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على الاستثمار والقدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية	٥ بلدان	٥ بلدان	استفادت بوتان وبوركينا فاسو وبوروندي ورواندا من خدمات الأونكتاد في مجال الاستثمار عن طريق تنظيم حلقات عمل تتعلق ببناء القدرات بشأن رفع مستوى القدرات المحلية وتلقي تغذية مرتدة بشأن أدلة الاستثمار. واستفادت باراغواي من الخدمات المقدمة من الأونكتاد أثناء إطلاق عملية برنامج استعراض فترة عشر سنوات من برنامج عمل ألماتي، ولا سيما فيما يتعلق بإعلان ألماتي الوزاري المعتمد في الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.	
الإنجازات المتوقعة	(هـ)	زيادة الوعي لدى واضعي السياسات في الدول الجزرية الصغيرة النامية بالقضايا وخيارات السياسات المتعلقة بإقامة شراكات إنمائية تفضي إلى اعتماد تدابير للدعم الدولي ذات صلة		
زيادة عدد الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تستفيد مباشرة من خدمات الأونكتاد في مجالات مختلفة من عمليات رسم السياسات الاقتصادية التي تترتب عليها آثار بالنسبة إلى بناء القدرة على التكيف والتحول الهيكلي	٥ دول جُزرية صغيرة نامية	٥ دول جُزرية صغيرة نامية	استفادت خمس دول جُزرية صغيرة نامية استفادةً مباشرةً من الخدمات المقدمة من الأونكتاد. فعلى سبيل المثال، ساعد الأونكتاد الرأس الأخضر على تحقيق تقدم اجتماعي – اقتصادي، ولا سيما عن طريق التنويع بارتياد مجال الخدمات الدولية. وعمل الأونكتاد بنشاط في مجال العمل الترويجي لصالح دول جُزرية صغيرة نامية مثل ملديف، وخاصة في إطار مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومناقشات الجمعية العامة من أجل القبول الدولي لوضعها كدول جُزرية صغيرة نامية والمعاملة المخصصة لها.	
الإنجازات المتوقعة	(و)	زيادة الوعي بالمشاكل التي تواجهها الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة على طريق اندماجها في النظم التجارية المتعددة الأطراف		
زيادة عدد الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة التي تستخدم توصيات الأونكتاد وخدماته لمعالجة قابليتها للتعرض لصدمات اقتصادية داخلية وخارجية	٦ اقتصادات ضعيفة هيكلياً وهشة وصغيرة	٥ اقتصادات ضعيفة هيكلياً وهشة وصغيرة	قدم الأونكتاد المساعدة إلى خمسة اقتصادات ضعيفة هيكلياً وهشة وصغيرة مثل السلفادور، وغواتيمالا، والكاميرون، وكوت ديفوار، ونيكاراغوا أثناء الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد شملت الأنشطة المضطلع بها التدريب وأنشطة بناء القدرات في مجالات قوانين وسياسات المنافسة، وتيسير نشاط الأعمال، والأنشطة الهادفة إلى تحسين تيسير التجارة وتحديث الجمارك.	

المرفق جيم- دعم بناء القدرات في عام ٢٠١٣

في عام ٢٠١٣، نفذ الأونكتاد ٢١٠ مشاريع، منها مشاريع وطنية عددها ١٠٨ مشاريع، وبلغ مجموع الإنفاق عليها أكثر قليلاً من ٤٠,٤ مليون دولار أي بزيادة بنسبة ١١ في المائة عن عام ٢٠١٢. وكان من بينها مشاريع أقاليمية وإقليمية وقُطرية. وكان نصيب مشاريع أقل البلدان نمواً من هذا الإنفاق ٤٠ في المائة. وبلغ مجموع المساهمات الطوعية الثنائية ٣١,٢ مليون دولار، بانخفاض بنسبة ٤,٨ في المائة عن عام ٢٠١٢. وبلغ نصيب البلدان النامية ٤٠,٩ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية بينما بلغت المساهمات المقدمة من البلدان المتقدمة ٢٥,٢ في المائة. وقُدمت مساهمات أخرى جاءت من جهات مانحة متعددة الأطراف ومنظمات غير حكومية ومن القطاع الخاص.

وظل برنامج 'أسيكودا' يمثل أكبر نشاط من أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية، يليه برنامج إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس). وبلغ نصيب هذين البرنامجين ٦٠,٨ في المائة من مجموع أنشطة الأونكتاد المنفذة في مجال التعاون التقني في عام ٢٠١٣.

واستمر القيام بالأعمال الداعمة لتنفيذ ولاية الدوحة وقرارات مجلس التجارة والتنمية بغية تدعيم تأثير أنشطة الأونكتاد التنفيذية. وقد شمل ذلك عملية تدعيم وترشيد صناديقه الاستئمانية القائمة على مشاريع، بالتشاور مع الجهات المانحة الرئيسية، في إطار المجموعات المواضيعية القائمة السبع عشرة والتي تناظر المجالات الرئيسية لأعمال الأونكتاد.

كما استمر في عام ٢٠١٣ القيام بالأنشطة الداعمة للاتساق على نطاق المنظومة. فقد تلقى الأونكتاد ١١٠ ٧٤٤ دولارات من مخصصات ترمي إلى دعم مشاركته في البرامج المشتركة التابعة للمجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، وذلك عن طريق مساهمات مقدمة من شركاء محددين وصناديق استئمانية متعددة الشركاء (انظر المنشور المعنون "العمل كأمم متحدة واحدة مع المجتمع الإنمائي" (Working as one United Nations with the development community)، الصفحة ١٢ من النص الإنكليزي).

كذلك فإن مناقشات مجلس التجارة والتنمية المتعلقة باستراتيجية الأونكتاد لجمع الأموال قد بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وستتواصل في عام ٢٠١٤.

التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني التابعة للأونكتاد، ٢٠١٣

(من الدول الأعضاء والتبرعات العامة والتمويل المقدم من كيانات الأمم المتحدة)

البلدان المتقدمة	
النرويج	١ ٨٢٦ ٠٠٠
السويد	١ ٤٩٧ ٠٠٠
سويسرا	١ ٢٤١ ٠٠٠
ألمانيا	٨٠٧ ٠٠٠
فنلندا	٧٩٦ ٠٠٠
هولندا	٦٠٠ ٠٠٠
بلدان متقدمة أخرى	١ ٠٩٨ ٠٠٠
البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	
زامبيا	١ ٢٣٧ ٠٠٠
أوغندا	٨٦٨ ٠٠٠
كوت ديفوار	٧٠٣ ٠٠٠
جزر سليمان	٦٧١ ٠٠٠
بوركينا فاسو	٦٦٠ ٠٠٠
بربادوس	٦٠٤ ٠٠٠
بلدان أخرى من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٨ ٠٤٠ ٠٠٠
المفوضية الأوروبية	٢ ٧٨٣ ٠٠٠
منظمات دولية	٧ ٠٢٠ ٠٠٠
تبرعات من القطاع الخاص	٧٨٢ ٠٠٠
المجموع	**٣١ ٢٣٣ ٠٠٠**

ملاحظة: معظم التبرعات المقدمة من بلدان نامية هي مشاريع مموَّلة ذاتياً في إطار برنامجي "أسيكودا" و"دمفاس" المموَّلين من عائدات القروض أو ائتمانات أو منح من مؤسسات مالية دولية.

توزيع نفقات المشاريع بحسب المنطقة، ٢٠١٣

(النسبة المئوية من الإنفاق السنوي)

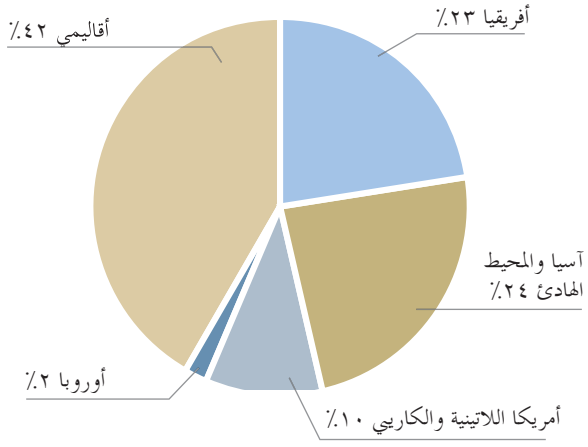

توزيع نفقات المشاريع بحسب المشروع، ٢٠١٣

(النسبة المئوية من الإنفاق السنوي)

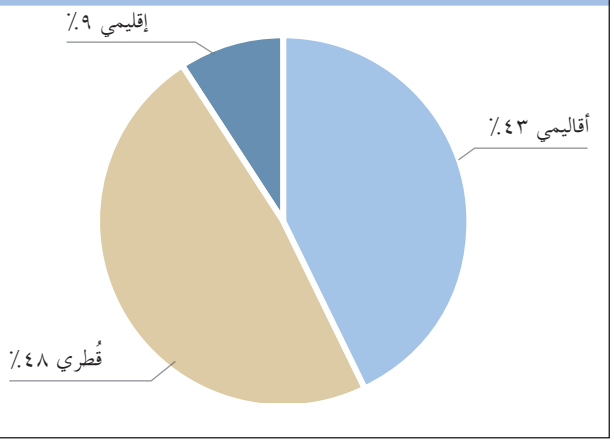

تسجيل الشكر لمصادر الصور

© مكتبة الأمم المتحدة لصور الوسائط المتعددة
الصفحة ٦: جورج فرين
الصفحة ٩: إسكنددر ديبيي
الصفحة ١٢: لوغان عباسي
الصفحة ٣٠: توبين جونز
الصفحة ٤٠: إلياس أبو كار
الصفحة ٥٠: إسكندر ديبيي
الصفحة ٨١: آلبرت غونساليس فاران

© فوتوليا
الصفحة ١: ©chris74
الصفحة ٢٠: ©monticellllo
الصفحة ٦٤: ©shotsstudio

© مكتبة صور منظمة التجارة العالمية
الصفحة ٤٢: ©WTO/Antara

صور أعدّها موظفو الأونكتاد
الصفحات ٤، ١٠، ١١، ١٣، ١٨، ١٩، ٢٣، ٣٢، ٣٤، ٦٦، ٦٧: جان – فيليب إيسكار
الصفحات ٤٣، ٤٤، ٤٩، ٦٠، ٦٨: جان هوفمان
الصفحات ١١، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٥: موظفو الأونكتاد
الغلاف الخلفي: غونتَر فيشَر

Designed by UNCTAD and printed at United Nations, Geneva
1404331 **(A)** – September 2014 – 174 – **UNCTAD/DOM/2014/1**

الأونكتاد

الرفـــاه للجميـع